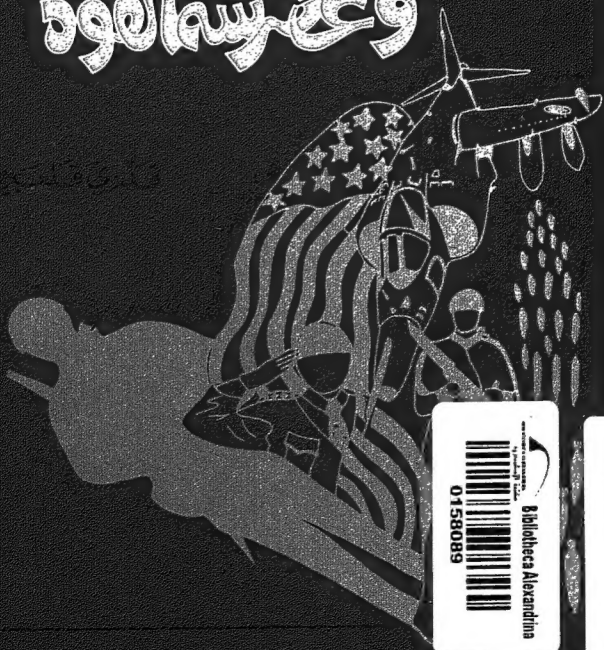


الكتاب  
الذي سبق  
الحدث

# أمريكا

## وغدا ستلقون



0158089



مكتبة الإسكندرية  
Alexandria Library

Bibliotheca Alexandrina



أَمِيرُكَ  
وَعَظْمَاءُ الْقُوَّةِ



تَدْرِيسُ الْقَلْبِ

# أَمِيرُكَ وَعَظْمَاءُ الْفُؤَّةِ

دَارُ الشَّوَّافِ لِلنَّشْرِ

دَارُ الْكَاتِبِ الْعَزِيزِيِّ

١٩٨٥	الطبعة الاولى
١٩٩٠	الطبعة الثانية
١٩٩١	الطبعة الثالثة
١٩٩٢	الطبعة الرابعة

جميع الحقوق محفوظة  
دار الكاتب العربي

قَدَرِي قَلْعَبِي

---

أَمِيرْكَ  
وَعَطْرَسَةُ الْقُوَّة

---





إن الدارس المتقصي لتاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، لا بد وأن تطالعه بعض الحقائق التي تقوده الى التسليم بأن هناك خطين سياسيين أساسيين يكادان أن يذهبا إلى حد التناقض والتعارض . تدور حولهما المفاهيم السياسية المتراوحة بين التطلعات الديمقراطية والطموح لبناء مستقبل وضاء أفضل وأكمل من جهة ، وبين النوازع التوسعية المتصلة بواقع الولايات المتحدة كدولة عظمى ذات أهداف عالمية من جهة ثانية .

وتبعاً لهذين المفهومين السياسيين ، برزت قوى سياسية تناقضان منطلقاتها بين أنصار العزلة والانصراف إلى الشؤون الداخلية وعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى . وبين أنصار التدخل في الحياة السياسية الدولية والشؤون العالمية والقيادة بل الهيمنة على الاقتصاد العالمي واخضاعه لخدمة مصالح الاقتصاد الاميركي .

وذهب السناتور الاميركي السابق وليم فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، الذي حاربه الصهيونية واستطاعت اقصاءه عن هذا المجلس ، في مؤلفه « غطرسة القوة »

إلى أن هناك اميركيتين اثنتين ، تبعاً لمعالم التناقض الظاهر في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

« إن هناك اميركيتين : أميركا لنكولن وادلاي ستفنسون ، وأميركا تيودور روزفلت وغلاة الوطنيين المحدثين . الأولى كريمة خيرة إنسانية ، والأخرى تحكمها الأنانية وضيق الأفق . الأولى تتقد ذاتها ، والثانية تؤمن بأنها دائماً على صواب . الأولى حساسة والثانية رومانتكية احدهما مرحة والأخرى عابسة . الأولى معتدلة والأخرى مشحونة بعنف العاطفة والانفعال . الأولى حكيمة متزنة والثانية حمقاء في استخدامها للقوة العظيمة .

« لقد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة على أن نحير العالم : إذ نقدم له في وقت ما هذا الوجه من وجهي أميركا ، ثم ندير له الوجه الآخر . وقد نقدم له الوجهين في آن واحد . وتنتظر شعوب كثيرة في مختلف اجزاء العالم إلى أميركا على أنها قادرة على التسامح وبعد النظر ، ولكنها قادرة أيضاً على أن تضمر سوء النية وأن تكون وضيفة . وينجم عن ذلك عجز عن توقع أفعال أميركا ، مما يؤدي إلى قلة في الفهم وضياح للثقة في أهداف أميركا ونواياها . . . » .

وقد توافقت فكرة العزلة خلال المائة سنة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة ، مع مصالحها ومثلها وحقائق التعامل الدولي ، إذ كانت البلاد مشغولة بالمهمة الضخمة لتطورها ، ولم يحدث إلا بعد بداية القرن الماضي بفترة طويلة أن بلغت البلاد مبلغاً كبيراً من التقدم ، وأضحت قوة عظيمة من ناحية عدد السكان وكثرة الموارد . وفضلاً عن ذلك كانت البلاد منقسمة على بعضها في خلاف داخلي لم ينته إلا بإشعال الحرب الأهلية . كما كانت البلاد خلال الجزء الأكبر من هذه الفترة تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين

وتضفي على الملايين من الناس الذين هاجروا من العالم القديم إلى العالم الجديد الجنسية الأميركية . فكان مهمها في تلك الفترة الاستفادة من كل تطور في قوتها وأفكارها الخاصة عن الحرية والتقدم لبناء نظام اقتصادي واجتماعي يعود بأطيب الثمرات على المواطنين بدلاً من ان توطد مكانتها في عالم أكبر من عالمها .

ومع نهوض الحركات الاستقلالية في أميركا اللاتينية التي بدأت عام ١٨١٠ . بدأ اهتمام الولايات المتحدة يتقل الى الخارج . وقد جسده مبدأ الرئيس مونرو الذي أعلن في ٢ أيلول ( سبتمبر ) ١٨٢٣ أن أي تدخل من قبل دول العالم القديم في مصير الدول الأميركية الجديدة سوف يعتبر عدواناً على الولايات المتحدة نفسها، وكان ذلك ايذاناً ببسط هذه الولايات نفوذها وبالتالي سيطرتها على جميع دول القارة الأميركية . وقد لاقى هذا التصريح تأييداً شعبياً واسعاً ، إلا أنه لم يصبح عقيدة الدولة إلا في العقد الرابع من القرن التاسع عشر من جانب الرئيس « بولك » بالنسبة إلى أوريجون وكاليفورنيا وتكساس وحتى أميركا الوسطى ، وخلال العقد السادس من ذلك القرن ، عندما انتهز نابليون الثالث فرصة الحرب الأهلية الأميركية للتدخل في مكسيكو ، قاوم الأميركيون هذه المحاولة بكل قوة ، وساعد انتهاء الحرب الأهلية على اطلاق يد الولايات المتحدة في إسقاط ذلك التدخل .

وفي الأعوام التي أعقبت ذلك بدأ مبدأ مونرو يتسع مجاله ، إذ ربط الرئيس غرانت بينه وبين فكرة أخرى هي أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنظر بدون اكتراث إلى انتقال منطقة من العالم الجديد من أيدي قوة أوروبية إلى أيدي قوة أوروبية أخرى . كما حاول

الرئيس هائيس أن يربط بين ذلك المبدأ وبين المعارضة الأميركية لفكرة انشاء قنال تربط بين المحيطين وتكون تحت رقابة أي دولة أوروبية . وذهب الرئيس كليفلاند إلى أبعد من ذلك ، أثناء الخلاف الناشب بين فنزويلا وبريطانيا حول حدود غينيا البريطانية ، فصمم على أنه إذا نشبت الخلافات حول الحدود بين دولة أمريكية ودولة أوروبية تتضمن منطقة ما في العالم الجديد ، فيجب أن يكون للولايات المتحدة قرارها في ذلك . وظل مبدأ مونرو يتنامى حتى جاء تيودور روزفلت في مطلع القرن العشرين فقال إن هذا المبدأ قد يضطر الولايات المتحدة إلى أن تفرض نوعاً من قوة البوليس الدولي في العالم الجديد إزاء الدول المفككة التي قد يتهدها تدخل القوى الأوروبية إذا لم يفرض هذا النظام البوليسي .

وليس هنا مجال الحديث بالتفصيل عن الطرق والخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة في بسط نفوذها السياسي والاقتصادي على سائر دول القارة الأميركية ، مستعينة أول الأمر بتحالفها الضمني مع بريطانيا العظمى ، ومتفردة بعد ذلك بقوتها الذاتية المتعاضمة . ولكن من الواجب الإشارة السريعة إلى كيفية انتقال « الحلم الأمريكي » من فكرة السيطرة على القارة الأميركية ، إلى فكرة السيطرة على العالم . ففي أواخر القرن التاسع عشر خاض الشعب الكوبي غمار حرب وطنية للتحرر من الاستعمار الأسباني وتحمس شعب الولايات المتحدة لمناصرة الشعب الكوبي ، وبلغ هذه الحماسة حد الغليان عندما غرقت البارجة الحربية الأميركية ماین في ميناء هافانا في شتاء عام ١٨٩٨ ، ولا يُعلم حتى الآن من الذي أغرقها . ووجد الرئيس مالك كنلي ومستشاروه أنفسهم وقد

اكتسحهم تيار الشعب الجارف نحو الحرب ، متجاوباً مع رغباتهم الخاصة ، وعلى الرغم من أن حكومة أسبانيا الضعيفة لم تكن راغبة في هذه الحرب وأبدت رغبتها في التفاوض ، فإن الولايات المتحدة قد حاربتها وانتصرت عليها .

ويمكن القول إن الدولة الأميركية التي خاضت الحرب التحررية في كوبا سنة ١٨٩٨ ، قد ولدت في أتونها ولادة جديدة ، وخرجت منها بمطامح أو مطامع جديدة . فعلى الرغم من أن الحرب قد استمرت من أجل تحرير كوبا ، فانها انتهت بالاضافة الى حق الاشراف على شؤون كوبا ، بالاستيلاء على بورتوريكو وغوام والفلبين ، ثم تبع ذلك الاستيلاء على جزر هاواي وجزء من جزر ساموا . وبذلك قفزت الحدود الأميركية قفزة هائلة عبر المحيط الهادي ، بامتدادها حوالى سبعة آلاف ميل غربي كاليفورنيا ، وغدت مانيل عاصمة الفلبين نقطة ارتكاز القوة الأميركية في الشرق الأقصى وعاملاً مؤثراً في سير حياته وتقرير مصيره .

#### نظرية « بيفردج »

وقد أثار ذلك هوس العظمة في الطبقة الحاكمة ، الذي عبر عنه السناتور بيفردج بقوله إثر غزو بلاده للفلبين : « لقد خط لنا القدر سياساتنا ، فالتجارة العالمية يجب ان تكون وسوف تكون لنا . وسوف نغطي المحيطات بمراكبنا التجارية . سوف نبني بحرية حربية على قدر عظمتنا . فالقانونون الأميركي والنظام الأميركي والحضارة الأميركية سوف تزرع على تلك الشواطئ التي ما تزال حتى الآن دامية وغارقة في ظلمات الجهالة ، لكنها سوف تصبح مباركة وسعيدة تحت تأثير هذه القوى الأميركية التي تحدت من عند

الله ! » ، ثم اشتد به الغرور والصلف فقال بلهجة فاشستية سبقت لهجة هتلر وموسوليني بثلاث قرن : « ان الاميركيين جنس فاتح ، فلا بد من ان نطيع دماءنا ، وأن نحتل أسواقاً جديدة وأراضي جديدة إذا لزم الأمر ، لأنه في الخطوة القوية اللانهائية لا بد من أن تختفي الحضارات الوضيعة والأجناس المتعفنة ، أمام الحضارات السامية للانسان الأقوى والأعظم نبلاً ! » .

وفي عهد تيودور روزفلت الذي تولى الرئاسة عقب وفاة مارك كنلي سنة ١٩٠١ ، بدأت الدولة الأميركية تلعب على مسرح السياسة الدولية دوراً متعاضداً ، وتشكل منافساً جدياً وخطيراً للدول الاستعمارية الكبرى ، عاملة على توسيع منطقة نفوذها السياسي ونشاطها الاقتصادي . ومع أن أهدافها كانت ترمي قبل كل شيء إلى الاستعمار السياسي والاقتصادي ، فإن الحكام كانوا يرون في أعمالهم هذه ما يخدم الرسالة الانسانية التي تحملها الولايات المتحدة الاميركية لتحضير المجتمعات المتخلفة ونشر المسيحية وقيمها الاخلاقية .

وقد بدأ الاعتداد بالنفس ينعكس في شعور الناس عامة ويتخذ شكل الغطرسة المغلفة بالمثالية ، والمبررة بالمبادئ التي كانت تمثلها الولايات المتحدة في أول نشوئها وهي مبادئ الحرية والديمقراطية ، والمستندة الى مساحتها القارية وتفوقها العسكري وازدهارها الاقتصادي . وبعد حلم السيطرة على القارة الأميركية ، نشأ حلم السيطرة على العالم ، وسجل التاريخ بداية عهد جديد في السياسة الخارجية الاميركية امتد الى وقتنا الحاضر .

وتأريخ هذا العهد يحتاج إلى مجلدات عدة ، وقد نحول فيه

العالم بالنسبة الى الولايات المتحدة « مجالاً حيويًا » لتوظيف رؤوس أموالها ، وسوقاً مفتوحة لاستهلاك بضائعها ، ومصدراً رخيصاً للمواد الأولية التي تحتاجها آلتها الصناعية . ولذلك فإن من واجبها أن تكون موجودة في كل مكان ، لحماية تلك المصالح المتنوعة ، والعمل المستمر على تعزيزها وتوسيع نطاقها ، وأخذ المبادرة في كل ما يتعلق بها . وكل ذلك تحت ستار ليبرالية اميركا ورسالتها الانسانية وتقاليدها الديمقراطية ، ونقل حضارتها الى البلدان المتخلفة ، وتقديم المساعدة لهذه البلدان ، ومؤازرتها في مقاومة الشر والظلم ، والتأكيد بأن القوة الاميركية والوجود الاميركي هما الضمان الاساسي للسلام العالمي . ولم يكن السلام العالمي ليعني لديها شيئاً آخر غير السلام الاميركي . فقد تشابك في المفهوم الاميركي معنى « الأمن القومي » مع الأمن الداخلي لكل دولة ، وبات الاثنان يعنيان « الأمن العالمي » الذي هي ضامته وحارسته من كل عدوان او نشاط هدام ، مما دفع الرئيس جون كينيدي الى القول : « ان الاميركيين هم الحراس على معاقل الحرية في العالم » .

وهكذا كانت السياسة الأميركية تعمل دائماً على تقديم صورة انسانية لها تركز على مبادئ ايديولوجية واخلاقية من بعض ترجمتها أن المشاريع الاقتصادية الاميركية ليست إلا شكلاً من أشكال التنافس السلمي ، وأنها تخدم في النهاية فكرة انشاء مجتمع الرخاء العالمي ، عن طريق نشر الحضارة الاميركية ، وان الجيوش الضخمة للولايات المتحدة هي القوى المحافظة على الأمن والسلام العالميين ، وانها منزهة عن أي نوازع عدوانية أو تسلطية .

غير أن الوقائع التاريخية كانت تكشف عن طبيعة السيطرة الاميركية ، ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حين تراجع دعاة العزلة وازداد نفوذ انصار مبدأ التدخل ، مما آل الى بروز دور البوليس العالمي الأميركي ، وتحقيق شعار القائلين : اميركا في الصدارة ! فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهي الدولة الأقوى والأغنى في العالم ، والمتفردة يومذاك بسلاحها النووي ، فشرعت ترث مستعمرات الدول الاستعمارية السابقة ، وتفرض سيطرتها على مجمل الاقتصاد العالمي ، وتهيمن على المؤسسات الاقتصادية في دول اوروبا الغربية ، وتعمل على توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث بما يخدم مصالحها ويكفل استمرار سيطرتها المطلقة .

وكان الرئيس فرنكلين روزفلت قد عمل على أن يكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في الحفاظ على السلام ، من موقع القوة والقدرة على فرض عدم الاعتداء ، ولكن بالمشاركة مع القوى العالمية الأخرى ، بيد أن الرئيس ترومان آثر أن تلعب الولايات المتحدة بمفردها دور « رجل البوليس الواحد » لصيانة السلام العالمي ، وجعل من الطموح إلى الزعامة العالمية الهدف الأكيد والوحيد للسياسة الخارجية الاميركية . وقد عبر عن ذلك بقوله في أحد خطبه : « ان العالم يتطلع إلينا اليوم لتولي زعامته » وقال في خطاب آخر : « إن شعوب الأرض لتشرئب اعناقها اليوم الى الولايات المتحدة أكثر مما فعلت في أي وقت مضى ، مكبر فيها حبها للخير وقوتها وزعامتها الحكيمة . فنحن لم نطمع بأرض أحد ، ولم نفرض ارادتنا على أحد . ان الاستعمار القديم - الاستغلال من اجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا » .



ومنذ ذلك الحين غدت النقطة المركزية في السياسة الخارجية الاميركية تعتمد على الجيروت العسكري ، لمنع مزيد من الحروب ، ولدعم خطط التغلغل الاميركي في الاقتصاد العالمي . وعبر الجنرال جورج مارشال عن ذلك في تقريره بوصفه رئيساً لهيئة اركان الجيش في عام ١٩٤٥ ، بقوله : « ان علينا اذا اردنا تحقيق ما نحتاجنا من آمال في السلم ، ان نفرض ارادتنا في السلم بالقوة ! » . وإذا كان هذا هو التعبير العسكري للسياسة الاميركية ، فان تعبيرها الاقتصادي ابلغ واطرف ، وقد جرى على لسان ديليتش احد رجال الاقتصاد الاميركي الذي اعتبر العالم مجرد شركة اقتصادية للولايات المتحدة فيها السهم الأكبر ، واليك ما قاله بنصه الحرفي : « ان علينا تقع مسؤولية الزعامة الايجابية القوية في شؤون العالم - سياسية واجتماعية واقتصادية - وان من واجبنا ان نحققها بأوسع ما تحتمله الكلمة من معنى . إن علينا بوصفنا اكثر الدول انتاجاً وأقواها رساميل ، واغناها بالصناعة الآلية ، ان نحزم امرنا ونتحمل المسؤولية التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك اكثرية الأسهم في تلك الشركة الكبرى التي يطلقون عليها اسم العالم . وليس ينبغي ان يكون ذلك الى اجل مسمى ، فهو واجب سرمدى لا يجوز التفريط فيه ! » .

واخذت حلقات السيطرة الاميركية على أوروبا الغربية تبرز مع مشروع مارشال واقامة الحلف الأطلسي ، كما جعلت اشكال هذه السيطرة تبلور على الأصعدة السياسية والاقتصادية مدعومة بالقوة العسكرية عن طريق المساعدات والقروض التي قدمت للدول الأوروبية ، والاستثمارات الجديدة التي تكونت فيها ، لجعل الاقتصاد الاوروبي تابعاً للرأسمال الاميركي ، وبالتالي جعل اوروبا

الغربية سوقاً تجارية مضمونة لاستيعاب فائض الانتاج الاميركي .

وقد راج تعبير « القوة الاقتصادية الثالثة » بالنسبة لأوروبا الغربية ، باعتبار أن القوة الأولى هي الولايات المتحدة ، والقوة الثانية هي الاتحاد السوفيتي . الا ان ج.ج. سرفان شرايبر المفكر الفرنسي المعروف يقول في كتابه « التحدي الاميركي » الذي صدر سنة ١٩٦٧ : « ان القوة الصناعية العالمية الثالثة ، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بعد خمسة عشر عاماً ، قد لا تكون أوروبا ، بل الصناعة الاميركية في أوروبا . واليوم ، في العام التاسع للسوق المشتركة ، فان تنظيم هذه السوق الأوروبية ، هو في أساسه اميركي .

« ان أهمية التغلغل تتوقف أولاً على حجم الرساميل المعنية ، فالتوظيف يبلغ الآن ١٤ مليار دولار ، ثم تتوقف على حجم الشركات التي تمارس هذا الغزو . ان السبب الرئيسي للتسارع الأخير لحركات التركيز والذوبان في أوروبا . هو مواجهة العمالة الاميركيين ، مثل (I.B.M.) والجنرال موتورز ، انه التغلغل المباشر » .

ويضيف شرايبر انه الى جانب هذا الشكل من التغلغل المباشر ، تعمل الولايات المتحدة على تطبيق الأساليب الاميركية لادارة الاقتصاد الاوروي « وهكذا ، بالاضافة الى التوظيف المالي . فان الادارة على الطريقة الاميركية هي التي تقوم بتوحيد أوروبا !! » . . . « فالشركات الاميركية . تشكل الواحدة تلو الأخرى هيئات اركان مهمتها ترؤس مجموع نشاطاتها في كل أوروبا الغربية . وهذه الفيدرالية الحقيقية الوحيدة في أوروبا على المستوى

الصناعي تذهب الآن الى ابعد بكثير مما تصور اختصاصيو السوق المشتركة .

إن هذا التحدي الأميركي هو في الواقع ضرب من ضروب الغزو المخطط لأوروبا الغربية لجعلها ، كما يقول شراير ، مجرد تابع للاقتصاد الأميركي : « فانطلاقاً من تفحص التوظيف الأميركي للأموال في أوروبا تفحصاً عادياً ، يتم اكتشاف عالم اقتصادي يتصدع هو عالمنا ، وبنيات سياسية وفكرية تتراجع امام الضغط الخارجي هي بنياتنا ، ونذر افلاس تاريخي هو افلاسنا » .

وتعتبر عملية الغزو هذه سحفاً فعلياً للاقتصاد الوطني لأوروبا الغربية ، وشكلاً من اشكال استعباد الدولار لها عبر الضغوط المستمرة لجعل العملات الأوروبية تابعة له . وذلك باستنزاف احتياطي الذهب الأوروبي ودفع الدول لتخفيض عملاتها بالنسبة له ، وكان من جراء ذلك كما قال العالم الاقتصادي فيكتور بيرلوفي كتابه « اعمدة الاستعمار الأميركي » : « ان هذا التخفيض في سعر العملات الأوروبية ، جعل اجور العمال الأوروبيين ارخص في حساب الدولار ورخص قيمة المصانع التي يملكها الأوروبيون ، فصار في ميسور الرأسماليين الأميركيين ان يشتروها في سهولة ويسر ، وأضاع ما بقي من ثقة الناس بالعملات الأوروبية » .

#### وريث الامبراطوريات

وقد لاحظ هنري كيسنجر أثر هذه السياسة الأميركية في أوروبا على مستقبل الحلف الاطلسي ، فدعا الى اشراك القيادات الأوروبية فيها بالقدر المستطاع ، وقال في كتابه « مفهوم السياسة الخارجية الأميركية » : « يجب ان يكون هناك وضوح في تحديد تحليل الوضع

الدولي بالنسبة لأوروبا على الأقل في النطاق الذي يهمها ، ويجب ان يدرك الجميع ان الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لثلاث تبدو وكأنها تستهدف خنق كل رغبة أوروبية في تقرير المصير ولقد ازدادت تصرفات اميركا التي قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التي أعلنت مساندتها لوجهة النظر الاميركية ( والتقدم الفني الأميركي ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الاوروبيين لأن نجاح أي تحالف يجب ان يكون على مستوى ابداء الرأي في الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفني ) والمشكلة حادة بالنسبة للاميركيين . إذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وامنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق انه ليس هناك حل بالنسبة لأميركا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا ففيها العلاج . وأساساً فإن هذه المشكلة أوروبية أولاً ، ولكن يجب أن تكون اميركا حذرة إذ انها عقدت المشكلة بدلاً من حلها ، وذلك عندما تبنت مباشرة ضرورة دخول انكلترا في السوق الأوروبية المشتركة » .

وإذا كان هذا هو شأن دول كبيرة ذات ماضٍ حضاري عريق وواقع صناعي متطور ، فكيف يكون شأن الدول النامية في العالم الثالث ، وما هو مدى قدرتها على مواجهة التحدي الأميركي ، وهل هي قادرة فعلاً على الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي ، أم أنها تتحول شيئاً فشيئاً الى التبعية التامة للولايات المتحدة الاميركية وهي تحسب ان هذه التبعية نعمة كبرى تنقلها من ظلمة التخلف الى وهج الحضارة ؟

ان العملاق الاقتصادي الأميركي الذي سيطر على المقدرات

الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ، كان في الوقت نفسه الوريث العملي للامبراطوريات الاستعمارية في اميركا الجنوبية والوسطى وفي آسيا وأفريقيا وقد انشأ مكانها امبراطورية بلا حدود جغرافية قائمة على التفوق العلمي والتقني الذي يفرض نفسه بأشكال مختلفة ، عبر السيطرة الاقتصادية ، في ابتعاد ملحوظ عن الاساليب الاستعمارية القديمة ، وتأكيد دائم على الرسالة الحضارية ونشر الديمقراطية وتطبيق حقوق الانسان ! ومن وراء هذه الرسالة الحضارية والمبادئ الديمقراطية ، كانت تقف دائماً المصالح الاميركية التي نجد ترجمتها في الشعار الذي أطلقه الرئيس ايزنهاور في أول رسالة وجهها الى الشعب الاميركي في مستهل ولايته وقال فيها : « ليس بمقدور أي شعب بعد اليوم التعلق بشيء مميز او معرفة الامان في الانفراد الاقتصادي ، فعل الرغم من كل قدراتنا المادية ، نحن نحتاج في العالم لأسواق لتصريف الفائض من انتاجنا الزراعي والصناعي ونحتاج كذلك من اجل زراعتنا وصناعتنا مواد أولية ومنتجات حيوية توجد في بلاد بعيدة » .

وهكذا فان غطرسة القوة التي تفرض نفسها على مجمل السياسة الخارجية الاميركية . قد جعلت من الولايات المتحدة الدركي الذي يحاول خنق اصوات الاحتجاج التي تصدر حتى عن حلفائه واصدقائه . وهي سياسة ضالة لا بد من ان تؤدي مع الأيام الى صحوة هؤلاء الحلفاء والاصدقاء ثم الى نقمتهم واعتراضهم بكل الوسائل وبجميع الاشكال ، فتغدو قوة اميركا سبب دمارها . وقد عبر فولبرايت عن ذلك بنبيل وانصاف حين قال : « مما لا يخبطه التقدير ان الولايات المتحدة قد اخذت تدريجياً في اظهار دلائل الغطرسة التي اذلت واضعفت امماً عظيمة في الماضي ، بل سحقت

بعضاً منها ، وعندما غمارس ذلك نكون قد فقدنا قدرتنا وعهدنا في أن نضرب أمام العالم مثال الدولة المتحضرة ، وتصورنا هذا هو الذي يحفز الرجل الوطني إلى ابداء الاعتراض علينا لأن هذا ما يفرضه عليه الواجب ! .

وإذا كان ثمة أمل يلوح في أفق المستقبل ، فإنه يعقد على الأوساط الوطنية الاميركية المعارضة لذلك الحلم الاميركي ونرى فيه كابوساً خفيفاً . ان دعاة العزلة في الولايات المتحدة لم يخفوا من المسرح السياسي ، وان كانوا قد تراجعوا عن مطلب العزلة التام وأخذوا يركزون دعوتهم على ان يكون للولايات المتحدة دورها العالمي ولكن ليس من الناحية العسكرية . وقد نشأ تيار شعبي يؤيد هذا الاتجاه وبلغ ذروته في الدعوة الى الخروج من التورط الشامل في فيتنام ، مما اضطر الكونغرس الى ارغام البيت الأبيض على التوقف عن دعم النظام المنهار في كل من فيتنام الجنوبية وكمبوديا عسكرياً واقتصادياً . ولكن تجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة لم تتخل عن مواقعها في الشرق الأقصى الا بعد ادراكها اخفاق استراتيجيتها وعقم تورطها .

ولا ريب في أن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، والنظرة الجديدة التي تحملها قيادات الدول النامية فيها يتعلق باستقلالها الوطني والحفاظ على ثرواتها الوطنية ، سوف تدعم انصار فكرة الديمقراطية الصادقة في الولايات المتحدة ودعوة التعاون على قدم المساواة مع شعوب العالم ، امثال فولبرايت الذي يناهز بمراجعة السياسة الخارجية الاميركية ، بغية الخروج من فكرة البوليس العالمي الى دولة محبة للسلام ، مقرة لحق الشعوب في تقرير

مصيهرها والسيطرة على ثرواتها وإدارة شؤونها الداخلية بمعزل عن الضغوط العالمية ، وذلك بالعودة الى اميركا لنكونل صديقة الشعوب المجسدة للمثل الأنبل في العالم ، من خلال إقامة علاقات الاحترام المخلص والمنفعة المتبادلة مع كافة الدول والشعوب ، مهما تنوعت انظمتها السياسية او تباينت معتقداتها المذهبية . يقول فولبرايت :

« ان الفرصة سانحة امامنا لكي نضرب مثل الديمقراطية أمام العالم ، وذلك بالطريقة التي ندير بها مجتمعا . واميركا كما تعبر عنها كلمات جون كونكي أدامز لا بد أن تكون مباركة لحرية واستقلال الجميع . وإذا استطعنا أن نفعل ذلك ، نكون قد تغلبنا على اخطار حماقة القوة وغطرستها ورعونتها . ولا شك في أن ذلك سوف يقتضينا التنازل عن انماط معينة ، إلا أن ذلك ثمن نجس مقابل سعادة اميركا وسلام العالم » .





---

**أميركا وحلم  
السيطرة العالمية**

---



في سنة ١٨٩٨ أصبحت الولايات المتحدة الاميركية في عداد الدول العظمى . ولقد كانت كذلك من الناحيتين الاقتصادية والصناعية قبل هذا التاريخ بوقت طويل ، ولكنها لم تنبأ مكانها السياسي بين الدول الكبرى الا بعد حربها مع اسبانية من اجل « تحرير » كوبا من الاستعمار الاسباني .

وكانت الرأسمالية الاميركية تتطلع منذ وقت طويل الى ضم كوبا الى الولايات المتحدة ، نظراً لضخامة الاستثمارات الاميركية فيها واتساع التجارة معها ، واذا لم تستطع ذلك ، فالى تحريرها من الاستعمار الاسباني لاحتلال النفوذ الاميركي محل النفوذ الاسباني فيها . وقد تذرعت بحادث نسف البارجة الاميركية ماين في ميناء هافانا في ظروف غامضة لم تكشف حتى الآن ، لمساعدة الحركة الوطنية الكوبية في نضالها من أجل الاستقلال ، والدخول في حرب مباشرة مع اسبانية ، وأدى تفوق المدفعية الاميركية الى تدمير اسطولين اسبانيين ، وما هي إلا أربعة أشهر من القتال حتى كانت قوة اسبانية البرية والبحرية قد تداعت ، ولم يبق لها موطئ قدم في العالم الجديد .

ووفقاً لمعاهدة الصلح التي تلت الحرب أعطت أسبانية بورتوريكو وجزيرة غوام للولايات المتحدة ، واشترت هذه جزر الفليبين . وبسطة الولايات المتحدة حمايتها على كوبا بموجب تعديل ادخل على الدستور الكوبي يخول الولايات المتحدة الحق في التدخل للمحافظة على استقلال كوبا وسلامة اراضيها ولم يبلغ هذا التعديل الا في سنة ١٩٣٤ ، واحكمت بذلك نفوذها على كامل اميركا الوسطى وعلى القسم الشمالي من اميركا الجنوبية ، كما ضمت اليها جزر هاواي وهي مجموعة من الجزر خصبة التربة غنية بمحصولاتها الاستوائية ، وبدأت تفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه المناطق .

وبعد ان كانت الولايات المتحدة تنادي دائماً برغبتها في العزلة للانصراف الى معالجة شؤونها الداخلية ، غدت فجأة دولة ذات املاك مترامية الأطراف وشعوب خاضعة لها ، الأمر الذي أثار بعض قادة الرأي الاميركي معتبرين ذلك فاتحة عهد « امبراطورية اميركية » ، منددين بضم جزر الفليبين دون ارادة اهلها ، معتبرين ذلك مناقضاً للمثل العليا الاميركية .

وكان هذا الاحتجاج على السيادة الاميركية الامبراطورية ، يتماظم كلما ازدادت هذه الامبراطورية الجديدة في اتباع سياسة القمع والضغط والتهديد ، وكلما حاولت ان تمد عصاها خارج حدود بلادها لتضرب بها شعوباً متمسكة بحقوقها في الحياة الحرة السعيدة . وكان من مظاهر هذا الصراع بين انصار العزلة وانصار التوسع ، ان نادى تيودور روزفلت الى ما سماه « الانصاف » ، وان دعا ودرو ولسن الى « الحرية الجديدة » ، وكانت عناصر ذلك

الصراع تتركز في تيارين اولهما ان اميركا قد بلغت من القوة والاتساع والعظمة حداً كافياً فيجب ان تلتفت الى شؤونها الداخلية للحفاظ على ما بلغته واقامته على أسس سليمة ، ويرى الثاني ان تستمر اميركا في تطلعها الى خارج حدودها وتدخلها في الشؤون الدولية لبلوغ مزيد من القوة والاتساع والعظمة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه يومذاك البرت بفريدج أحد اعضاء مجلس الشيوخ وأحد ممثلي النزعة التوسعية الاقتصادية ، في خطاب القاه عام ١٨٩٨ وعرض فيه افكاره الاستعمارية التي يمكن اعتبارها نموذجاً لجنود التوسع الامبريالي اميركي ، قال هذا السناتور :

« ان المصانع الاميركية تنتج اليوم اكثر مما يستطيع الشعب الاميركي ان يستهلك ، والتربة الاميركية تنتج كذلك اكثر مما نستطيع ان نستهلك . ومن هنا نرى ان القدر قد رسم لنا سياستنا : ان تجارة العالم يجب ان تكون بأيدينا ، وليس من شك في اننا سنستولي عليها كما علمتنا اننا انكثرت ان نفعل . ولسوف نشيء قواعد تجارية في ارجاء العالم كله لتوزيع المنتجات الاميركية ، وسنملأ ماء المحيط بأسطولنا التجاري ، وستنهض حول مراكز تجارتنا مستعمرات كبرى تحكم نفسها بنفسها ولكنها ترفع علمنا وتناجر معنا »<sup>(١)</sup> .

ومع ان الأهداف الاميركية كانت ترمي قبل كل شيء الى التوسع والاستعمار وبسط النفوذ ، كان الحكام يرون في اعمالهم هذه ما يخدم الرسالة الانسانية . . تلك الرسالة التي تحملها الولايات المتحدة لتحضير المجتمعات المتخلفة ونشر المسيحية . . وهذا ما دفع السناتور الاميركي السابق وليم فولبرايت رئيس لجنة

## العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الى القول :

« ليس من المثير حقاً ان يكون الصوت صوت الله في حين ان الكلمات لتيودور روزفلت وهنري كابوت لودج والاميرال ماهان ، امبريالي عام ١٨٩٨ الذين ارادوا ان تكون لاميركا امبراطورية لمجرد ان بلداً كبيراً قوياً مثل اميركا لا بد أن تكون له امبراطورية . ولقد عبر البرت ييفردج الذي انتخب بعد ذلك مباشرة لعضوية مجلس الشيوخ الاميركي عن روح ذلك العصر باعلانه ان الاميركيين جنس فاتح : « لا بد ان نطيع دعاءنا ، وان نحتل اسواقاً جديدة ، وأراض جديدة اذا لزم الأمر ، لأن في الخطة القوية اللانهائية لا بد ان تحتفي الحضارات الوضيعة والأجناس المتعفنة ، امام الحضارات السامية للانسان الأقوى والأعظم نبلاً » (٣) .

ولا ريب في ان السياسة الخارجية التي بدأت تسعى لتوطيد دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، كان بمقدورها مع بدء نشوء الرأسمالية الاميركية التي حققت سيطرتها على دولة ذات اتساع قاري ، تمتلك طاقات لا تحد من الثروات الهائلة ، ان تلعب دوراً طليعياً على الصعيد السياسي والاقتصادي ، الا ان نوازع التوسع في الاستثمارات الخارجية ، كان لا بد من ان ترتبط بأنماط السيطرة السياسية والعسكرية ، وتقود بالتالي ، وان بخطوات صغيرة في البدء ، نحو ظهور سياسة السيطرة العالمية .

وفي الفترة التي مرت بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٤ ، لم يكن احد الاميركيين ليتصور بأن الولايات المتحدة ستشتبك يوماً بالحرب في أوروبا ، وكان الاميركي العادي لا يمانع في ان تسير كل امة في الطريق الذي رسمته لنفسها ما دامت لا تعترضه في الطريق الذي

يسلكه ، وان كان يرجو ان يجيء الوقت الذي تأخذ فيه الأمم بنظام الحكم الديمقراطي الشبيه بنظامه ، ويعتقد ان هذا الأخذ يؤدي الى تكوين عالم احسن واكثر تسامحاً ، ولكنه لم يعمل قط على اكراه الشعوب الأخرى لتعتنق مبادئ الديمقراطية<sup>(٣)</sup> .

ولهذا كان لا بد من ان يبرر ولسون للشعب الأميركي خطوته في اعلان الحرب على المانيا سنة ١٩١٧ بعد ان تعرضت الغواصات الألمانية للسفن الأميركية مرات عدة ، فقال في خطاب ألقاه بالكونفرس في اليوم الثاني من شهر نيسان - ابريل :

« انني اشعر شعوراً عميقاً بخطورة الخطوة التي انا متخذها ، بل بما سيصحب هذه الخطوة من الحزن والأسى وما يلزمها من التبعات العظيمة ، ولكنني عملاً بواجباتي الدستورية التي لا أتردد في القيام بها ، أشير على الكونغرس ان يعلن ان الخطوة الأخيرة التي سارت عليها الحكومة الألمانية الامبراطورية ، عمل لا يقل عن اشهار الحرب على حكومة الولايات المتحدة وشعبها . ولكن الحق ائمن من السلام ، واننا سنقاتل في سبيل ما قربناه من قلوبنا ، سنقاتل في سبيل الديمقراطية ، نعم في سبيل الذين يخضعون للقانون ، سنقاتل لكي يكون لهم الحق في ان تسمع كلمتهم في ادارة شؤون بلادهم ، سنقاتل من اجل حقوق الأمم الصغيرة وحرياتها ، ولكي يتاح للشعوب الحرة ان تتحد وتتعاون ، فيسود الحق العالم سيادة تجلب السلام والطمأنينة لجميع الأمم ، وتجعل العالم بأسره في النهاية حراً » .

وهكذا صوّت اميركا ان خروجها الى العالم ، هو لمصلحة هذا العالم ، ولتحقيق حلم شعوبه في الحرية والسيادة والسلام ،

وجاءت مبادئ ولسون الأربعة عشرة لتزيد في جمال هذه الصورة ،  
فعقدت الشعوب عليها آمالاً كبيراً ، ولكن اميركا كانت حديثة  
عهد في السياسة الدولية ، وقد استطاعت بريطانيا وفرنسا تفريغ  
تلك المبادئ من كل معنى ايجابي ، وتحويل انتصار الحلفاء في  
الحرب العالمية الأولى لمصلحة مطامعها الاستعمارية .

وتضاد بذلك نفوذ ولسون في حين ازداد نفوذ دعاة العزلة ،  
الا ان تطور الصناعة الاميركية وحاجة اميركا الى الأسواق  
التجارية ، كانا يفرضان عليها التدخل في الشؤون الدولية لحماية  
المصالح الاميركية وضمان توسعها . ولما نشبت الحرب العالمية  
الثانية واشتركت الولايات المتحدة فيها بعد اعتداء اليابان على بيرل  
هاربور ، جندت اميركا جميع طاقاتها الاقتصادية للتطور  
التكنولوجي والصناعة الحربية ، وكان لذلك أثره الفعال في فوز  
الحلفاء وتحطيم النازية ، فخرجت اميركا من الحرب وهي اقوى  
دول صناعية وأول دولة نووية وتولت بذلك زعامة الغرب (1)  
الرأسمالي في وجه المعسكر الشيوعي الطامح هو الآخر الى فرض  
زعامته على العالم .

وكانت السياسة الاميركية الرسمية تعمل على الدوام لتقديم  
صورة انسانية لها تركز على مبادئ ذات ايدولوجية اخلاقية ، من  
بعض ترجمتها ان المشاريع الاقتصادية الاميركية ليست الا شكلاً من  
اشكال التنافس السلمي ، وانها تخدم في النهاية فكرة انشاء مجتمع  
الرخاء العالمي عن طريق نشر الحضارة الاميركية ، وان الجيوش  
الضخمة للولايات المتحدة هي القوى المحافظة على الأمن والسلام  
العالمين ، وانها منزهة عن اية نوازع عدوانية او تسلطية .



غير ان الوقائع التاريخية كانت تسير باتجاه يكشف عن الميل الاميركي نحو توطيد السيطرة على العالم ، اذ شرعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، تترث مستعمرات الدول الاستعمارية السابقة ، وتفرض سيطرتها على مجمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وتهيمن على اقتصاديات دول اوربا الغربية ، وتعمل على توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث بما يخدم مصالحها ويكفل لها استمرار سيطرتها المطلقة . . وهذا ما افقدها الرؤية السليمة وجعلها تتنكر لبادئها المعلنه ، ودفعها لسلوك طريق القوة الغاشمة . يقول وليم فولبرايت :

« لقد أفادت الولايات المتحدة في معظم الحال مما حبتها الطبيعة به من خيرات ، ولا سيما في حياتها الداخلية ، وكذلك علاقاتها الخارجية . ولما كانت اميركا قد انجزت الكثير ، واحرزت نجاحاً واسع المدى ، فانها تمر الآن بالنقطة التاريخية التي تصبح فيها الأمم الكبيرة عرضة لخطر فقدان الرؤية المنطقية الصادقة ، لما هو واقع في مملكة قوتها ، وما هو واقع وراء حدود هذه المملكة . . . ولقد طمحت امم كبيرة اخرى ، بلغت هذا المفترق الخطر ، في نيل الكثير ، فأسرفت ثم هوت بما تورطت فيه من جهد فاق كل حد ممكن »<sup>(١)</sup>.

ان الشعب الاميركي الذي كان يجه قبل كل شيء استقلال بلاده ورخاءها ، وأن يكون هناك حقاً سلام عالمي يسود الشعوب كافة ، قد أيد اشتراك الولايات المتحدة في الحرب ووقوفها الى جانب الحلفاء ضد المحور الذي كان يؤلف خطراً كبيراً على حرية الشعب الاميركي وبقية شعوب العالم ، الا ان الأوساط الحاكمة كانت تستشف الدور الذي ستلعبه في المستقبل ، وانها

ستبرز الدولة الأقوى والأغنى ، مما يمكنها من تحقيق الطموح المهادف الى السيطرة ووضع اليد على العديد من مناطق النفوذ في العالم . وقد عبر عن هذه النزعة صراحة فيرجيل جورديان رئيس مجلس المؤتمر الصناعي الوطني الذي ادرك ان موارد الولايات المتحدة الاميركية الاقتصادية ، وقوتها العسكرية والبحرية ، سيكون لها الأثر الكبير على مسار الحرب العالمية الثانية ، وعلى التوجه الاستعماري الاميركي الذي سيتترك بقية الدول الاستعمارية مجرد شريك ثانوي في مناطق النفوذ السابقة ، فقال :

« اننا قد نخشى لفظة الاستعمار البغيضة غير المألوفة . . وكثير منا يؤثرون ان يخفوها ، على الطريقة الاميركية الشائعة ، وراء حجاب من عبارة غامضة مثل « الدفاع عن نصف الكرة الغربي » . ولكن اميركا مقدر لها ان تسلك هذا السبيل ، شعورياً أو لا شعورياً ، بحكم مزاجها ومواردها وبدافع من الأحداث العالمية ، لا في السنوات الأخيرة فحسب ، بل منذ مطلع القرن . . هذه الأحداث قد دفعتنا في هذا السبيل ولم تمنحنا الفرصة لاقامة استعمار حديث فحسب ، بل زودتنا بالأدوات الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية ، ثم بالعادات والسجايا السياسية المساعدة على ذلك . وليس لنا في الحق ، مندوحة عن السير في الطريق التي سلكناها خلال ربع القرن الأخير ، وفي الاتجاه الذي اتخذناه في فتح كوبا والفلبين ، وفي مشاركتنا في الحرب العالمية الأخيرة » (٥) .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لدفع عجلة سيطرتها العالمية ، مفتمة فرصة تراجع قوى دعة العزلة ، وازدياد نفوذ انصار متبدا التدخل ، مما آل في النتيجة الى بروز دور البوليس

العالمي الاميركي ، وتحقيق شعار الاميركيين المتطرفين القائلين :  
« اميركا في الصدارة » .

واتجه الرئيس فرنكلين روزفلت الى ان يكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في موضوع حفظ السلام ، وذلك من موضع القوة والقدرة على فرض عدم الاعتداء - خارج نصف الكرة الغربي - ولكن بالمشاركة مع القوى العالمية الأخرى وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي وبريطانية والصين ، وهذا ما سيسمح بالتغلغل الاقتصادي الاميركي العالمي ، على ان تكون للولايات المتحدة السيطرة المطلقة في اميركا الجنوبية وحق التدخل في اوروبا .

لكن هذه الأهداف بدأت تتبدل مع مجيء الرئيس ترومان الذي آثر ان تلعب الولايات المتحدة بمفردها دور « رجل البوليس الواحد » لصيانة السلام العالمي . . ذلك ان الطموح الى الزعامة العالمية بات الهدف الأکید والوحيد للسياسة الخارجية الاميركية ، وعلى لسان رئيسها الذي قال :

« ان العالم يتطلع الينا اليوم لزعامته . . ان جوهر سياستنا الخارجية هو السلام . . ان شعوب الأرض لتتلع أعناقها اليوم الى الولايات المتحدة اكثر مما فعلت في اي وقت مضى ، مكبرة فيها حبها للخير وقوتها وزعامتها الحكيمة . . فنحن لم نطمع بأرض أحد ، ولم نفرض ارادتنا على احد . ان الاستعمار القديم - الاستغلال من اجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا »<sup>(٦)</sup> .

وكان الرئيس ايزنهاور اكثر صراحة في تعداد حاجات الولايات المتحدة ومطامعها ، فقال : « ليس بمقدور أي شعب بعد اليوم التعلق بشيء مميز او معرفة الأمان في الانفراد الاقتصادي . . رغم

كل مقدرتنا المادية ، نحتاج في العالم لأسواق لتصريف الفائض من انتاجنا الزراعي والصناعي ، ونحتاج كذلك لزراعتنا وصناعتنا لمواد أولية ومنتجات حيوية توجد في بلاد بعيدة» (٧) .

وقد غدت النقطة المركزية في السياسة الخارجية الاميركية تعتمد على الجبروت العسكري ، لمنع مزيد من الحروب ، ولتأكيد خطط التغلغل الاقتصادي العالمي ، اعتماداً على الخطة التي وضعها جورج مارشال في تقريره النهائي كرئيس لهيئة اركان الجيش في عام ١٩٤٥ ، اذ قال : « ان علينا اذا أردنا تحقيق ما نجرؤ عليه من الآمال في السلم ، ان نفرض بالقوة ارادتنا في السلم » (٨) .

وبدأت تبلور اكثر فأكثر ، الآمال السلمية المفروضة بالقوة ، بارزة في السياسة الاميركية بخطوطها العريضة ، نازعة نحو الزعامة العالمية التي تعني فيها تعنيه التوسع الاقتصادي بقوة الرساميل الاميركية ، والتي وصفها ويلتش في أواخر عام ١٩٤٦ بقوله :

« تلك التبعة هي الزعامة الايجابية القوية في شؤون العالم - سياسية واجتماعية واقتصادية - وان من واجبنا ان نحققها بأوسع ما تحتمله الكلمة من معنى . ان علينا ، بوصفنا اكثر الدول انتاجاً وأقواها رساميل ، واغناها بالصناعة الآلية ، ان نحزم امرنا ونتحمل المسؤولية التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك غالبية الأسهم في تلك الشركة الكبرى التي يطلقون عليها اسم العالم . . وليس ينبغي ان يكون ذلك الى اجل مسمى ، انه واجب سرمدى لا يجوز التفريط فيه » (٩) .

وهكذا يبدو ان دعاة الامبراطورية الاميركية يرون في التوسع الاميركي عملاً انسانياً نبيلاً يقوم به الاميركيون لمصلحة البشرية ،

فيقول ماكس لورنر : « ان مفهوم الامبراطورية كما طبقه الاميركيون كان ما يزال مجهولاً في تاريخ الامبريالية . وبينما كانت الدول الكبرى الامبريالية الغابرة تستثمر لصالحها البلدان المستعمرة ، جاءت الامبريالية الاميركية لأول مرة في التاريخ تحمل ثرواتها ورؤوس اموالها وتقنياتها وأساليبها الى البلدان النامية » (١٠) . ويعتقد رونالد ستيل ان سلوك الولايات المتحدة « هو في الواقع غيري الى حد بعيد » ، بينما يسخر فولبرايت من ذلك قائلاً ان سياسة القوة تمارس مسترة بشئى الاسماء ، وقد كان البريطانيون يسمونها « عبء الرجل الأبيض » والفرنسيون « رسالتهم الحضارية » واميركيو القرن التاسع عشر « مصيرهم المحتوم » اما الآن فيدعونها « مسؤوليات القوة والسلطان » .

أما كلود جوليان فيهزأ من ذلك بقوله : « هذه هي اذن امبراطورية تفلح في التوفيق بين مصالح انانية لدولة كبرى ، وبين كرم وسخاء فاعل خير . ان مغامرة بناء الامبراطورية الاميركية - على حد قول رونالد ستيل - تقوم « على التأكيد بأنه من واجب اميرك ان تجعل العالم اكثر سعادة واكثر تنظيمًا ، واكثر فأكثر نمائلاً مع صورتها » . وكما خلق الله الانسان على شاكلته ، فان اميركا تحلم باعادة صوغ وجه الانسانية . وخلال القرن الماضي كتب هيرمان ملفيل : « ونحن الاميركيين شعب خاص ، شعب مختار ، اننا نحمل دفة الخلاص لحريرات العالم » . وهكذا فالحلم قديم . وقبل ذلك اي في عام ١٧٦٥ كتب جون ادامز : « انني اعتبر دوماً تأسيس اميركا كغاية إلهية صممت بقصد تنوير وتخريج جزء من الانسانية ما زال يعيش تحت نير العبودية » . . . انه حلم رائع ، ولكن ليس فيه أي شيء من الطرافة فبناة الامبراطوريتين البريطانية

والفرنسية كان أولهما أيضاً شعراؤهما الذين احتفوا أو بشروا بميلاد عهد مجيد» (١١) .



ان الدارس المتقضي لتاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، لا بد من ان يجبه بتلك الحقائق التي تدل بوضوح على ان هناك خطين سياسيين اساسيين يكادان يذهبان الى حد التناقض والتعارض ، تدور حولهما ، بل تنوزعهما ، المفاهيم السياسية المتراوحة بين التطلعات الديمقراطية والطموح لبناء مستقبل وضاء أفضل من جهة ، وبين النوازع المتصلة بواقع الولايات المتحدة كدولة عظمى ذات رسالة عالمية من جهة ثانية .

وتبعاً لهذين المفهومين السياسيين لديبلوماسية الخارجية الاميركية ، برزت قوى سياسية تناقضت منطلقاتها بين أنصار العزلة والعكوف على المهام الداخلية وعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى ، وبين أنصار التدخل في الحياة السياسية الدولية والشؤون العالمية والقيادة ، بل الهيمنة ، على الاقتصاد العالمي واخضاعه لخدمة الاقتصاد الاميركي .

وذهب وليم فولبرايت الى ان هناك امريكتين اثنتين ، تبعاً لمعالم التناقض الظاهر في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة :

« ان هنا امريكتين ، اميركا لنكولن وادلاي ستيفنسون ، والأخرى اميركا تيودور روزفلت وغلاة الوطنية المحدثين . الأولى كريمة خيرة انسانية والأخرى تحكمها الانانية وضيق الأفق . الأولى تتعد ذاتها ، والثانية تؤمن بأنها دائماً على صواب . الأولى حساسة والثانية رومانتيكية . احدهما مرحة والأخرى عابسة ، الأولى

معتدلة والآخرى مشحونة بعنف العاطفة والانفعال . الأولى حكيمة  
مرتنة والثانية حمقاء في استخدامها للقوة العظيمة .

لقد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة ان نحير العالم اذ نقدم له  
في وقت ما وجه اميركا الأول ثم ندير له الوجه الآخر مرة ثانية .  
وقد نقدم له الوجهين في آن واحد . وتنظر شعوب كثيرة في مختلف  
اجزاء العالم الى اميركا على انها قادرة على التسامح وبعد النظر ،  
ولكنها قادرة ايضاً على ان تضمر سوء النية وان تكون وضیعة .  
وينجم عن ذلك عجز عن توقع افعال اميركا مما يؤدي الى قلة في  
الفهم وضیاع للثقة في اهداف اميركا ونواياها » (١٢) .

وهكذا ظلت السياسة الخارجية الاميركية تراوح ظهوراً للعالم  
بوجهين مختلفين : الوجه المثالي الانساني ، والوجه المتزمت  
الكالح ، ان لم نقل البشع ، المتدخل في شؤون دول العالم ،  
والهادف الى جعل الولايات المتحدة الاميركية البوليس العالمي .  
ولبت هذان الوجهان بتعايشان حقبة من الزمن ، حتى طغى الجانب  
المظلم على نقيضه المشرق ، وطفقت خطوط السياسة الاستعمارية  
تتبلور في محاولة منها لترتيب الأوضاع العالمية حسب افكارها الخاصة  
وصياغة العالم على مثالها .

ومن المؤكد ان الوجه الانساني الديمقراطي لم يسقط نهائياً من  
المؤسسات الاميركية ، وان السواد الأعظم من الشعب الاميركي ما  
زال مشبعاً بمبادئ العدالة يحدوه طموح عميق للسلم والتقدم  
والايمان بحقوق الانسان وحقوق الشعوب في الحرية والكرامة ،  
والأهم من هذا ان هذا الخط السوي تدعمه قوى سياسية تشعر  
بأشد الحاجة للابتعاد عن سياسة غطرسة القوة والعمل على تبني

سياسة ديمقراطية انسانية . يقول فولبرايت :

« وان امس ما نحتاج اليه السياسة الخارجية الاميركية هو تحديد التكريس لفكرة يستطيع الجنس البشري ان يعتنقها ، فكرة غير تبشيرية وبريئة من دعوى حراسة العالم ، فكرة من افكار لنكولن تعبر عن قوة الاتجاه نحو الرقة الانسانية التي هي المصدر الاساسي للعظمة » (١٣) .

ومن هنا نرى ان القوى الديمقراطية في الولايات المتحدة تضع نصب عينها بناء المجتمع الداخلي السليم ، معارضة طموح بعض الرؤوس الحامية لأن تلعب الولايات المتحدة دور البوليس الدولي ، وعلى الدوام . وقد نجم هذا التيار بقوة موازياً للتيار المعاكس مع اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية ، هادفاً الى وقوف دولته على الحياد . وفي البدء كان الرئيس فرنكلين روزفلت من المقرين مبدأ الحياد هذا « ففي آب ١٩٣٩ قال بوضوح في جاوتوك : ان الشباب الاميركيين لن يذهبوا مرة اخرى الى اوروبا ، وان الأمة حين تواجه الاختيار بين ارباح التسلح والحرب ( وفي ذلك اشارة الى وقائع لجنة ناي ستجيب ويجب ان نجيب : نختار السلام ) » (١٤) .

ان القوى المتعارضة داخل الولايات المتحدة ، كانت دائمة التصارع حول الاهتمام بشؤون الدولة او التحرك نحو السيطرة العالمية . وكانت هذه التناقضات تظهر متلازمة وبأن معاً ، بل تأخذ في بعض الاحيان شكلاً وسطاً ، وذلك بالتوجه الفعلي لأن يكون للولايات المتحدة دورها العالمي ولكن ليس من زاوية النظرة العسكرية والوجه العسكري للدولة ، وانما في التركيز على دعم



سياسة التعاون الدولية ، ومساعدة دول العالم الثالث ، ويقول فيكتور بيرلو :

« لقد تكشف الرئيس فرنكلين روزفلت عن عواطف مناوئة للفاشية ، وسعى الى ان يحسن احوال الشعوب المستعبدة . . ولكنه لم يكن هو صاحب الكلمة العليا . . لقد كان روزفلت قائداً حكيماً ومعتدلاً ، ولكنه خاضع ابدأ لسلطان الطبقة الحاكمة » (١٥) .

ولكن الاتجاه الأقوى ، وهو الاتجاه السائد حالياً في السياسة الخارجية الاميركية ، هو الاتجاه الذي يرمي الى ان يبقى للولايات المتحدة الاميركية دورها الكبير عبر الطاقات الهائلة الكامنة فيها ، في كل مكان وفي أي ظرف طارئ . الا ان الاتجاه الآخر كان يفرض نفسه بين حين وآخر ، وقد استطاع ارغام الدولة على الخروج من التورط الشامل في الهند الصينية ، احدى اشد المناطق احتكاً ومواجهة للقوى الشيوعية الدولية بشقيها الصيني والسوفييتي معاً ، وحسبنا في هذا الصدد ان نذكر كيف عمل الكونغرس على تكبيل البيت الأبيض ، بعدم موافقته على دعم النظام المنهار في كل من فيتنام الجنوبية وكمبوديا عسكرياً واقتصادياً .

ولا ريب في ان حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، والنظرة الجديدة التي تميز قيادات الدول النامية فيما يتعلق بحفاظها على الثروات الوطنية ، وتعاضم الوعي القومي في هذه الدول ، تؤلف عوامل ضغط على السياسة الخارجية الاميركية التي ظهرت اخفاؤها في هذه البلدان ، لأنها وقفت دائماً الى جانب انظمة الطفيان التي تسعد على شقاء شعوبها ، مما حمل الكثيرين على

الدعوة الى ايجاد شكل من المراجعة لتلك السياسة الخاطئة ، بغية الخروج بالولايات المتحدة الاميركية من نطاق دولة البوليس الى نطاق دولة محبة للسلم ، مقرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها وادارة شؤونها الداخلية بمعزل عن الضغوط العالمية ، وذلك بالعودة الى اميركا لنكولن ، صديقة الشعوب المجسدة للمثل الأذكى امام العالم .

يقول فولبرايت : « ان الفرصة سانحة امامنا لكي نضرب مثل الديمقراطية امام العالم ، وذلك بالطريقة التي ندبر بها مجتمعنا ، واميركا كما تعبر عنها كلمات جون كونكي ادامز لا بد ان تكون مباركة لحرية واستقلال الجميع ، بطلا وحامية لحريتها واستقلالها . واذا استطعنا ان نفعل ذلك نكون قد تغلبنا على اخطار حماقة القوة وغطرستها ورعونتها . ولا شك ان ذلك سوف يقتضينا ان ننازل عن انماط معينة ، الا ان ذلك ثمن بخس في مقابل سعادة اميركا وسلام العالم » (١٦) .



ان توسع الامبراطوريات وتضخمها كانا على مدار التاريخ السبب الأول لانحيارها ، فهل بلغت الولايات المتحدة الاميركية القمة التي يبدأ منها انحدارها ؟ .

ومن الملاحظ انه كلما تعاظمت قوة اميركا واتسع مدى نفوذها انحدرت مكانتها وساءت سمعتها في أوساط الشعوب والحركات الوطنية لأنها لا تستخدم تلك القوة وهذا النفوذ الا لحماية انظمة الفساد والطفيان ، كما تتضاءل الثقة بها لدى الافراد والجماعات ، بسبب تنكرها لرسالتها ، رسالة المؤسسين العظام واشنطن

وجفرسون ولنكولن وغيرهم ممن حرروا اميركا ، واعلوا شأن  
العدالة والديمقراطية ، وكانوا أول من وضع وثيقة لحقوق  
الانسان .

وانه لمن العجيب حقاً ان تظل اميركا تتابع حلمها في السيطرة  
العالمية واعتبار نفسها ملاك الرحمة المرسل من الله لانقاذ العالم ،  
بينما يراها المتظاهرون في شوارع العواصم الآسيوية والافريقية في  
صورة الشيطان ، وتتعالى الهتافات من كل مكان : الموت لأميركا !



## المراجع

- (١) فيكتور بيرلو : اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ١٨ .
- (٢) ولیم فولبرايت : غطرسة القوة ، ص ١٤ .
- (٣) ستيفن بنیة : اميركا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، ص ١٧٢ .
- (٤) غطرسة القوة ، ص ١١ .
- (٥) اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٧٣ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- (٧) حمزة علوي وهاري مكندوف : الامبريالية الجديدة ، ص ١١٠ .
- (٨) ريتشارد بارنت : حروب التدخل الاميركية في العالم ، ترجمة منعم النعمان ،  
ص ٥٨ .
- (٩) اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٨٤ .
- (١٠) اميركا كحضارة ، ص ٨٩٣ .
- (١١) كلود جوليان : الامبراطورية الاميركية ، ترجمة ابو خليل وشاهين ، ص ١٩ .
- (١٢) غطرسة القوة ، ص ٢٢٧ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .
- (١٤) حروب التدخل الاميركية في العالم ، ص ٤٩ .
- (١٥) اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٧٢ .
- (١٦) غطرسة القوة ، ص ٢٣٨ .



---

# **انتحار الديمقراطية الاميركية**

---



في اوائل القرن التاسع عشر بلغت الديمقراطية الاميركية اوج ازدهارها ، وغدا كل اميركي يرى نفسه مساويا للآخر ، وكانت هذه المساواة هي التي توجه الرأي العام ، وتطبع القوانين بطابعها ، وتزود الحاكمين بمبادئ جديدة ، وتعطي المحكومين صفات مميزة .

وفي سنة ١٩٢٨ اشتد الصراع بين ابناء الشعب العاملين وطبقة الارستقراطيين في انتخابات رئاسة الجمهورية ، وكان مرشح الشعب اندرو جاكسون ومرشح الارستقراطيين كوينسي ادامز ففاز ابن الشعب بالرئاسة ، وكان فوزه انتصارا لابناء الشعب على جماعات الارستقراطيين والرأسماليين والساسة المحترفين واعتبر فجر عهد جديد اصبح الحكم فيه ، لا حكم الشعب للشعب فحسب ، بل وبالشعب ايضا .

وفي عهد اندرو جاكسون الذي كان الشعب يسميه « شجرة الجوز العتيقة » والذي كانت خشونته تخيف الطبقة الارستقراطية ، زار الولايات المتحدة الاميركية القاضي الفرنسي الكسي دي توكفيل فمكث فيها ما يقرب من عام ثم عاد الى فرنسا ليضع كتابه « الديمقراطية في اميركا » الذي يعتبر من ابرز المؤلفات السياسية وما

زال يدرس في معظم الجامعات حتى يومنا هذا .

وكان دي توكفيل كثير التأمل في مصير المجتمعات الأوروبية التي دأمتها العواصف السياسية منذ نصف قرن ، ولا يفتأ يبحث عن حلول يرتاح لها فكره القلق ، فاتجهت نظاره الى الولايات المتحدة الأميركية ، هذا المجتمع السياسي الجديد كل الجدة والذي يبدو انه قد حل قضيتي الحرية والمساواة ، بينما لا تزال فرنسا تضطرب في خضمها منذ عام ١٧٨٩ .

وقد بادر بعد عودته من اميركا الى الاستقالة من عمله ، وعكف على كتابة مؤلفه الضخم ، فصدر الجزء الاول منه في سنة ١٨٣٥ ، والجزء الاخيران في سنة ١٨٤٠ ، وسرعان ما ترجم الكتاب الى اللغات الاجنبية ، ومنحته الاكاديمية الفرنسية جائزة استثنائية ، وقال عنه الشيخ رويه كوللار : « بعد مونتسكيو ، لم يظهر كتاب يضارع كتاب دي توكفيل » .

ان امرا واحدا أثر فيه اكثر من أي شيء آخر في الولايات المتحدة هو تكافؤ الفرص . هذا الواقع سحره تمام واشعره بشيء من الرهبة الدينية . فهو يعتقد بأن العالم يسير نحو الديمقراطية بمشيئة إلهية ، وكل الاحداث العظمى من الحروب الصليبية الى حروب البروتستانتية ، وكل الاكتشافات والاختراعات ، تحولت لمصلحة المساواة الاجتماعية ، وقد تحققت هذه المساواة في المجتمع الاميركي قبل غيره وأكثر من غيره . ففي أوروبا القرن التاسع عشر كانت المساواة لا تزال وجهة نظر وهمية ، كأن المسيحية التي جعلت البشر متساوية أمام الله ، ترفض أن تجعلهم متساوين أمام القانون .



ويتساءل دي توكفيل بدهشة كيف تحققت احلام الثورة الفرنسية في المجتمع الاميركي دون ان تشتمل فيه هذه الثورة ، فلم تتحقق في المجتمع الذي ثار من اجلها ؟ ويأمل في شيء من اليقين ان تصل فرنسا عاجلا او آجلا الى ما وصلت اليه اميركا من المساواة في الاحوال الاجتماعية وهي مساواة تكاد تكون كاملة ، ويقول : « ومن يتصور اني قصدت اغداق المديح ، فقد وقع في خطأ غريب ، ولسوف يدرك ان شيئا من هذا لم يدر في خلدي ، واني لم اقصد ان ادافع عن شكل معين من اشكال الحكم أيا كان ذلك الشكل ، لاني ارى الكمال المطلق نادراً في نظام من نظم القوانين ايا كان ذلك النظام ، ولم ادع حتى ابداء رأي فيها اذا كانت الثورة الاجتماعية التي اعتقد بأنها ثورة طاغية لا قبل لاحد بمقاومتها ، مفيدة لبني الانسان او مضره بهم . لقد اعترفت بهذه الثورة من حيث انها حقيقة تمت وانجزت فعلا ، او هي على وشك ان تتم . وقد اخترت من بين الامم التي حدثت فيها هذه الثورة ، الامة التي حدث فيها هذا التطور على أهدأ ما يمكن وبلغ فيها أمته ، وذلك لاتيين نتائجها الطبيعية ، واتوصل ان استطعت ، الى الوسائل التي تجعلها نافعة للبشر<sup>(١)</sup> » .

هذه الديمقراطية التي أدهشت المفكر الفرنسي دي توكفيل « علمت الاميركيين - كما قال المفكر الانكليزي جيمس برايس سنة ١٨٨٨ - لا كيف يمارسون الحرية دون أن يستغلوها وكيف يقيمون المساواة ، فحسب ، بل علمتهم أيضاً الاخاء . كانت لفظة الاخاء قد أصبحت ( عبارة عتيقة ) في العالم القديم ، ولا عجب في ذلك بعد كل ما حصل في العام ١٧٩٣ ( عهد الارهاب في الثورة الفرنسية ) ، خاصة وانها ما تزال ترد في برامج الارهابيين . الا أن

في الولايات المتحدة نوعاً من الاخوة : «انها أحسن من الزمالة البشرية ، واعترف بمسؤولية المساعدة المتبادلة الواجبة بين رجل وآخر . وذاتك الحس والاعتراف ، وتلك الاخوة ، أقوى في اميركا مما هي عليه في العالم القديم ، وأقوى جداً مما في الطبقات العليا والوسطى في انكلترا وفرنسة والمانية بنوع خاص . طبيعة المواطن الاميركي أن يحترم كل مواطن غيره ، وأن يشعر بأن المواطنة تكون أساساً معيناً للاحترام ، والاعتراف بفكرة حقوق المواطنين بالتساوي قوي » . . . « قد يرى المرء انما تتقدم مؤسساتها السياسية او تتخلف عن أوضاعها الاجتماعية ، مما يضر بالوضع السياسي فيها ويعرقل انسجام حركاته . ولكن اميركا ليست من هذه الأمم . انها قطعة واحدة . مؤسساتها حاصل أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وصدى طبعها . لقد وضعت الخمر الجديدة في الوعاء الجديد ، أو قل ، إن أردنا أن نستعمل تعابير تناسب البلاد الاميركية ، إن العربة صنعت بخفة وقوة ومرونة بحيث تصلح لكل طريق تسير عليه » . . « إن أمام اميركا بعد امتداد من السنوات ستمتع فيه بأوضاع أسعد بكثير عما تنتظر انكلترا . وأن تحقق اميركا أعلى مستوى ، لا في الرخاء المادي فحسب بل في الذكاء والسعادة اللذين يستطيع الجنس البشري بلوغهما ، وانها ستكون الحكم على الذين ينظرون لا الى القلة المحظوظة التي يبدو ان العالم حتى الان قد سن قوانينه لمصلحتها ، بل الى الشعب بأسره<sup>(٢)</sup> » .

كانت الولايات المتحدة الاميركية قد تحررت من الاستعمار الانكليزي وانسلخت عن الامبراطورية البريطانية وجاء في اعلان الاستقلال بتاريخ ٤ تموز / يوليو ١٧٧٦ : « إن الحقائق التالية من البديهيات ، وهي أن جميع الناس خلقوا متساوين ، وإن الخالق قد

شملهم بحقوق معينة لا تنتزع ، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي لبُلُوغ السعادة . والحكومات المما تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق . فتستمد سلطاتها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم ، وكلما أصبح نوع من أنواع الحكم خطراً على هذه الغايات حق على الشعب أن يعدله أو يلغيه ، وأن ينشئ حكومة جديدة تنهض على أسس من المبادئ التي تبدو أوفى من سواها بضمان الشعب وسعادته » .

لقد نشأت في العالم الجديد دولة جديدة اعتبرها الكثيرون الحارس الأمين للحرية والكرامة ، ولم يكن هرمان ملفل مغالياً عندما قال : « إننا نحمل على كواهلنا حريات العالم » ، فقد غدت هذه الفكرة عقيدة كل أميركي ، وترسخت جذورها في الدستور الذي أعلن في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٧٨٧ وفي التعديلات التي أدخلت عليه ، وتعالّت أغصانها في الحرب الأهلية التي خاضها لنكولن في سبيل إلغاء الرق والوحدة القومية من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٤ .

كان ذلك في بدء ازدهار الصناعة ، وقبل وثبتها الكبرى وتطلع الرأسمالية الأميركية الى ما وراء حدود بلادها ، وقبل أن تصبح الولايات المتحدة دولة عظمى تحاول ان تبسط سيطرتها على اجزاء اخرى من العالم ، وقبل أن تخوض الحرب ضد اسبانية سنة ١٨٩٨ تحت شعار تحرير كوبا من الاستعمار الاسباني وهي ترمي في الواقع الى انقاذ رساميلها الموظفة في كوبا وتأمين تجارتها معها . وقد ساعدت ظروف عديدة ومصادفات غير متوقعة على انتصارها في هذه الحرب ، حتى أن بسمارك قال عنها : « ان هناك عناية إلهية

خاصة بالسكاري والمجانين والولايات المتحدة ! » .  
لقد نال الاميريكون من جراء تلك الحرب امبراطورية دون ان  
يتكبدوا خسارة أو ييهظهم دين ، فانبعث لديهم روح السيطرة  
وتعززت مكانتهم في العالم « فتخلت الاحزاب عن مشاهداتها  
وشفيت النفوس من الحزازات التي خلفتها الحرب الاهلية بين  
الشمال والجنوب ، ومشت الامة في غببتها صفاً واحداً تتباهى  
بنصرها الجديد وراحت الصحف تطنب باخبار الانتصارات وبطولة  
القواد مخنارة لهم أوصافاً جذابة ومنهم القائدان جورج ديوي  
وتيسودور روزفلت ، وقد توصل الأخير الى رئاسة البلاد فيما بعد  
بفضل الشهرة التي نالها في تلك الحرب (٣) .

وبدا كفاح متواصل عمره ما يقارب مائة عام بين فريقين من  
الاميركيين لكل منهما مفهوم للحرية التي تمثلها اميركا وتحملها  
للعالم ، وكل منهما يدعي الولاء لمبادئ الثورة الاميركية والانطلاق  
من عقيدتها : فريق يمثل أمثال الشيخ جون كاهون الذي قال :  
« انه لخطأ كبير وفادح التأكد بأن جميع الشعوب سواسية في حقها  
من الحرية ، لان الحرية مكافأة ينبغي أن يستحقها من يبتغيها ،  
وليست بركة تسبغ على الجميع دون تمييز . انها وقف على الرجال  
الاذكياء من المواطنين الصالحين ، ذوي الفضائل والمناقب ، وليست  
هبة تمنح لشعب جاهل بلغ من الانحطاط والولوغ في الرذيلة ما  
يحول دون قدرته على التمتع بها » . وفريق يمثل أمثال الرئيس  
غروفر كليفلاند الذي قال في الكونغرس سنة ١٨٨٨ : « عندما  
ننظر الى المنجزات التي حققها رأس المال الكبير ، نكتشف وجود  
الشركات التروست والتنظيمات المالية والاحتكارات الاخرى ،  
وبينما يناضل المواطن متراجعا الى الوراء بلا جدوى ، او مسحوقاً

حتى الموت تحت وطأة عقب من حديد . فالشركات الاخرى التي ينبغي أن تكون من صنائع القانون ، وان تراقب بدقة وتوجه الى خدمة الشعب ، سرعان ما تغدو سيدة الشعب<sup>(٤)</sup> .

وبدا تطاغي نفوذ الشركات الكبرى ، يفرغ الديمقراطية الاميركية من محتواها ، فأخذ الفريق التقدمي يقاوم هذا الطغيان ، وصدر لهذا الغرض قانون شيرمان ١٨٩٠ الذي يحد من نفوذ التروستات ، وقانون كلايتون ١٩١٤ الذي وضع القاعدة القائلة : « إن عمل كائن انساني ليس انتاجاً أساسياً ولا سلعة تجارية » وقال الرئيس تيودور روزفلت : « ان الشعور الذي يخالج الان جزءاً كبيراً من شعبنا لا يمكن أن يزول الا بالقضاء القبض على عشرة أو اثني عشر من زعمائه والصاقهم بحائط واطلاق النار عليهم حتى موتهم ، واعتقد اننا سنصل الى ذلك<sup>(٥)</sup> » . ولكن نفوذ الشركات الكبرى ظل يتصاعد باستمرار ، وفي ظل هذا التصاعد كانت القيم تنحدر وتفسر القوانين لمصلحة صاحب النفوذ الاقوى .

واذا كان اعلان الاستقلال قد جعل منذ سنة ١٧٧٦ من حق تقرير المصير وعدم تدخل اية دولة في الشؤون الداخلية لأية دولة اخرى ، ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية الاميركية ، فأين تقف الولايات المتحدة الان من هذين المبدأين الاساسيين من مبادئ حقوق الانسان وحقوق الشعوب ؟

يقول كلود جوليان في اشارة الى فضيحة ووترغيت وثورة الكونغرس التي أدت الى سقوط نيكسون : « اكتشف الكونغرس ان البيت الابيض قد انتهك مبدأ عدم التدخل ، لا في العلاقات بين الدولة ودولة فحسب، بل على الصعيد العائد الى السلطة

التشريعية وفي ميدان اختصاصها . والكونغرس يعلم أيضاً أن السلطة التنفيذية قد انتهكت سيادة بلدان اجنبية ، كما انتهكت سيادة السلطة التشريعية في المجال الذي يحولها إياه الدستور .

« وجهت السي آي إي الضربة القاضية الى الديمقراطية في مناطق نائية ، كما لغمت طريقة عمل الديمقراطية في داخل المجتمع الاميركي ، ولم تقدم على ذلك من تلقاء نفسها، بل بأمر السلطة التنفيذية أو بموافقتها . ومراقبتها في نظر الكونغرس ، ليست مراقبة مصلحة ادارية فقط ، بل اكراه البيت الابيض ووزير الخارجية على احترام الشرعية الديمقراطية داخل الولايات المتحدة ، وبعث الحكم الاميركي ، وهي أيضاً العمل بطريقة تكون فيه « المصلحة الصحيحة » لحكومة الولايات المتحدة منبثقة حقاً من « قبول المحكومين » ، وهو قبول يفترض أن يكون المحكومين ونوابهم المنتخبون مطلعين اطلاعاً حقيقياً ، والا آلت الديمقراطية الى مذهب لا تأثير له في الواقع . إن ثورة الكونغرس تقتضي غمطاً جديداً من العلاقات الخارجية ، ولا سيما عودة الى منابع الديمقراطية الاميركية في الداخل<sup>(٦)</sup> . »

ماذا نذكر في هذا الصدد ؟ ايران .. غواتيمالا .. سانت دومينيك .. سانتياغو .. تشيلي .. فيتنام .. لاوس .. كمبوديا .. الخ ؟ ! كلا ، لن نذكر سوى فلسطين ، وموقف الولايات المتحدة الاميركية منذ ثلث قرن موقفاً معادياً للحقوق العربية فيها ، مؤيداً بلا تحفظ ولا تردد ولا حياء كل اغتصاب أو عدوان أو انتهاك تقوم به عصابات الاستعمار الاستيطاني في الاراضي العربية ! ويأخذ هذا التأيد كل ابعاده في الدعم المالي

والعون العسكري والمساندة في المحافل الدولية .

فمنذ تغلغلت الصهيونية في المجتمع الاميركي ، وسيطرت على الكثير من مرافقه السياسية والاعلامية ، وغدا لاصوات اليهود ذلك الثقل في انتخابات رئاسة الجمهورية ، اضحى رئيس الجمهورية الاميركية مجرد دمية في أيدي اليهود لا يجرؤ على اتخاذ قرار أو الاقدام على أي عمل ، وان كانت المصلحة هي التي تقضي به ، اذا لم توافق عليه مراكز الضغوط اليهودية ، حتى قال وايزمان بحق : « ان الصهيونية هي صاحبة السيادة الحقيقية في الولايات المتحدة ، وان زعيمها هو الرئيس الفعلي لها ! » .

ويروي ستيفن ايزاكس كيف ان المرشحين لمناصب الحكام والنواب والشيوخ والرؤساء يتبارون بصورة علنية في اثبات تأييدهم لاسرائيل ، ففي سنة ١٩٧٠ عندما رشح نلسون روكفلر نفسه لمنصب حاكم نيويورك نشرت في الصحف اعلانات موقعة من كبار الشخصيات اليهودية تؤكد انه « من أشد مؤيدي دولة اسرائيل » . وهناك رسالة مؤيدة له كانت تحمل توقيع تشارلز باسين أرسلت بالبريد الى مائة الف يهودي في مناطق اقتراع ذات اصوات مترددة متقلبة . واستخدما نداءات متشابهة في انتخابات مجلس الشيوخ .

ولعل النداءات الاشد حاجة لتلك السنة ، جاءت في سياق انتخابات الكونغرس بضاحية منهاتن لمصلحة المرشح اليهودي باري فارمر . فقد جاء في تلك النداءات : « كل صوت تعطيه لفارمر هو صوت من اجل بقاء اسرائيل في قيد الحياة . وكل صوت تمنحه لفارمر هو صوت من اجل بقاء اليهود السوفيات » ، ودارت احدى القضايا الرئيسية في الحملة الانتخابية حول ما اذا كانت منافسة

فامرر قد قالت انه يجب ان تحصل اسرائيل على المزيد من الطائرات  
النفائة الاميركية .

مثل هذه النداءات يستخدم خارج نيويورك ايضاً ، في تلك  
المدن والولايات حيث يؤلف اليهود نسبة بارزة في الاصوات . فقد  
استخدم مثلاً في ولاية ايلليوني سنة ١٩٦٤ في اثناء السباق على  
الفوز بمنصب حاكم الولاية بين اوتو كرر وتشارلز بيرسي . وكان  
السؤال : اي من الاثنين كان الصديق الافضل لاسرائيل ؟ وتبين  
انه كرر الذي نال ٧١٪ من الاصوات .

وقد ادى احد هذه النداءات الى مقتل روبرت كينيدي الذي  
المبت تصريجاته المؤيدة لاسرائيل حماسه الشاب العربي سرحان  
سرحان . فقبل ان يتم الادلاء بالاصوات في كاليفورنيا من اجل  
الانتخابات التمهيدية لمرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي في  
حزيران - يونيه ١٩٦٨ ، كانت محطات الاذاعة في لوس انجيلس  
تبث رسالة موجهة من كينيدي الى المقترعين اليهود طالب فيها  
اميركا بقوة بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية الى اسرائيل .  
ومن سخرية القدر ان وضع مسودة هذه الرسالة قد تم في شقة  
السناتور في « بلازا الامم المتحدة » من قبل وفد مؤلف من ثلاثة  
حاخامين نيويوركيين .

يقول ستيفن ايزاكس : « ان توسل المصالح اليهودية ونشدها  
قد حدثا في كل الحملات الاخيرة لانتخابات الرئاسة ، وحدث  
مثال لذلك لافت للنظر سنة ١٩٦٠ ، ففي السباق الجاري بين  
جون كينيدي وريتشارد نيكسون ، اصدر المقرر الرئيسي لنائب  
الرئيس نيكسون بياناً اعلن فيه أن الصحف الاسرائيلية دعت الى



انتخاب نيكسون بوصفه صديقاً لاسرائيل يمكن الاعتماد عليه . واستخلص التصريح الصحفي التطمين المباشر عن كون اليهود يملكون ولاءات مزدوجة ، مناشداً مليونين من اليهود ان يدلوا بأصواتهم من أجل مصلحة اسرائيل . وأثار هذا الربط الجريء بين « الصوت اليهودي » وما تريده دولة اجنبية ، ضجة وغضباً في سائر انحاء البلد . وبعد مضي بضعة أيام ، أنكر المقرر الرئيسي لنيكسون هذا التصريح ، وتبرأ منه معتبراً اياه من احد الموظفين ذوي الحماسة المفرطة . ومع ذلك استمرت النداءات تصاحبها اعلانات في الصحف اليهودية تقول إن السيد نيكسون صديق أفضل لاسرائيل من السناتور كينيدي ، وتحمل على سبيل التطمين قولاً مؤداه ان جوزيف كينيدي الاب كان معادياً للسامية<sup>(٧)</sup> .

ومنذ أيام شهدت واشنطن المدينة التي تحمل اسم المحرر العظيم وأحد مؤسسي الديمقراطية الاميركية من أمثال جفرسون ولنكولن وفرنكلين ، سوقاً انتخابية سوداء تبارى فيها رئيس الولايات المتحدة ومنافسه في تقديم فروض الطاعة لاسرائيل ! . .

ففي مؤتمر جمعية « بناي بريث » اليهودية الاميركية ، تكلم ريغان كتلميذ صغير يتلثم في الامتحان امام أساتذته ، فأكد « أن اسرائيل جزء من استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة » وأن العلاقة القائمة بين هاتين الدولتين تمثل « التزاماً مثالياً » وجدد العهد التي أخذها على نفسه بأن يرفض متى تولى الرئاسة قيام دولة فلسطينية ، واشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات تجري لتسوية أزمة الشرق الاوسط .

وقال ريغان بحركة تمثيلية بارعة : « إن كارتر يرفض وصف

منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية، أما أنا فلا أنتردد في ذلك ! » .

وهرول كارتر في اليوم التالي الى المؤتمر اليهودي ليتصل من التهمة ويزايد على منافسه ، فأعلن أمام اللوبي اليهودي وتحت نجمة داوود أن شيئاً لن يؤثر على التزام بلاده نحو اسرائيل ، وأن القدس يجب أن تبقى موحدة الى الأبد ، وأضاف : « انني فخور انه خلال فترة رئاستي ، قدمنا نصف المساعدات التي تلقتها اسرائيل منذ قيامها قبل ٣٢ سنة » .

واستطاع اندرسون المرشح الثالث ، ان يسزج بنفسه في المناظرة ، فأفاض في اليوم الثالث بما اسعفته به القرينة من اشادة باسرائيل وخدماتها الكبرى للانسانية والحضارة . وقد سبق لهذا المرشح ان سافر الى تل أبيب ليؤكد لقادة الاحتلال الاسرائيلي تحيزه التام للصهيونية ويستجدي مقابل ذلك الاصوات اليهودية ، وكانت سابقة لا مثيل لها في التاريخ ان يذهب مرشح لأكبر منصب في اكبر دولة في العالم الى دويلة هزيلة تعيش على مساعدات بلاده ليستعين بعطفها على الفوز بمنصب الرئاسة في وطنه ! وقد أطال اندرسون الوقوف امام حائط المبكى وهو يعتمر القلنسوة اليهودية ، ولولا خجله من ابنته التي كانت ترافقه لركع وبكى . وبلغ من غلوه في التصريحات وتصرفه في الوعود ، ان قال أحد المعلقين : « يبدو أن اندرسون قد غدا أكثر صهيونية من مناحيم بيغن ! » .

لقد وصف جون برايت يوماً منصب الرئاسة الاميركية بقوله : « اتنا نعرف ماهية عملية انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة . ففي كل أربع سنوات يخرج من التصويت العام للشعب بأسره

رئيس يتربع على سدة رئاسة ذلك الشعب العظيم . انني اعتقد ان العالم بأسره لا يقدم منصباً أروع أو أرفع قدراً من هذا . كما انه ليس هناك مطعم للرجال على المسرح السياسي أعظم قدراً من ذلك . لك ان تشير ان رغبت الى الحكام الوراثيين والى التيجان التي تتوارثها العائلة جيلاً بعد جيل ، والى التيجان القائمة على الغدر ، أو الى الصولجانات الممنوحة الى قدامى المحاربين ، ولكن ليس هناك في رأيي شيء جدير بالاحترام او التقدير أكثر من سلطة الرئاسة النابعة عن انتخابات شعب حر . فاذا كان على الارض حق مقدس للحكم ، فلن نجد الا عند حاكم انتخب بهذه الطريقة الحرة ووصل السدة بهذا الشكل<sup>(٨)</sup> .

ان رئيس الولايات المتحدة يتمتع بسلطات غير عادية ، فهو رأس دولة عظمى ومصدر القرار في نظامها السياسي ، وهو رئيس السلطة التنفيذية فيها ، وممثلها في كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية مع الشعوب والدول الاخرى ، والقائد العام لجيشها وبحريتها وقوتها الجوية والحرس الوطني في الولايات ، والمشرع الاول الذي يقوم بقيادة الكونغرس وتوجيهه في كثير من اعماله التشريعية . وهي سلطات - كما قال عنها ترومان - تجعل قيصر روما وجنكيزخان ونابليون يعضون انامل الحسد لعدم تمتعهم بسلطات مماثلة لها .

ان الرئيس الذي يتمتع بكل هذه السلطات ، في البلد العملاق الذي تجاوزت مسؤولياته حدوده وشملت بقاعاً قاصية ودانية من العالم ، يقول بصراحة انه لا يستطيع أن يتخذ موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه ، ولا يستطيع أن يتخذ موقفاً معارضاً لعدوان اسرائيل

وغطرسها واصرارها على النهب والاغتصاب ، وانه لو فعل ذلك  
لكان عمله انتحاراً سياسياً . .

ليأذن لنا سيادة الرئيس بأن نقول ان تصريحه هذا ، في الوقت  
الذي يدل على مدى التردّي الذي وصلت اليه السياسة الاميركية  
وانهيار اخلاقيتها ، ينشأ بأمر أكثر أهمية وخطورة ، هو انتحار  
الديمقراطية الاميركية التي بناها المؤسسون العظام وكانت قلة  
الشرق والغرب ، ثم هدمها خلفاؤهم وحولوها الى حائط مبيكى  
جديد ، من ترومان الى جونسون ومن نيكسون الى فورد الى  
كارتر ، هؤلاء الذين تنازلوا عن رسالة اميركا ورهنوا عظمتها  
ومكانتها وكرامتها مقابل اصوات انتخابية يستجدونها راكعين .

ان اميركا واشنطن وجفرسون ولكولن وولسن وحقوق  
الانسان ، قد طوّقتها خيوط العنكبوت الصهيوني وغرقت في  
مستنقعات المافيا ، ومات الحلم الكبير ، حلم المهاجرين  
المضطهدين باقامة عالم جديد خال من عيوب العالم القديم .  
وانتخابات الرئاسة وخضوعها المهين للابتزاز الاسرائيلي هي التعبير  
الصارخ عن انهيار الديمقراطية الاميركية بكل ما فقدته من حسنات  
وما آلت اليه من عيوب .

لقد غدت اميركا اشبه بجيش يعمل علماً غير علم بلاده . .

واذا كان الانتخاب العام يؤلف الدعامة الاولى من دعائم  
الديمقراطية الاميركية ، في بلاد هي البلاد الوحيدة التي ينتخب  
شعبها حكامه وقضاة ونوابه وشيوخه ورؤساءه انتخاباً مباشراً ،  
فقد بات هذا الانتخاب خطراً على الديمقراطية نفسها ، لان فئة  
صغيرة يقل عددها عن نسبة ٣ في المائة من مجموع المواطنين

اضحت تسير هذا الانتخاب وتوجهه لأغراض غير اميركية ولمصلحة دولة غير الدولة الاميركية ، ولان هذه الفئة الصغيرة المدركة لهدفها والمتضامنة في عملها والمتفوقة بتنظيمها ، تفرض ارادتها على الاكثرية الخالية الذهن من ذلك الهدف ، او العاجزة فكرياً عن فهمه والاحاطة به وادراك اخطاره المقبلة ، فلا يتم اختيار الحكام والقضاة والنواب والسيوخ والرؤساء لكفائتهم وخبراتهم ومبادئهم السليمة وتفوقهم العلمي والخلقي ، بل لانهم الاكثر انسياقاً في المخطط الصهيوني والعمل لتحقيق أهداف اسرائيل .

وهكذا ، بدلا من أن يقمع هؤلاء الثلاثة في المائة ويزج بهم في السجون ، لان ولاءهم ليس لوطنهم ، باتوا يسيطرون على مقدرات الوطن ويسخرونه لخدمة الطغمة الحاكمة في اسرائيل ، وكم من موظف تورط في تصريح فأبدوه وأقصوه ، وكم من قرار صدر في الكونغرس أو البيت الابيض فتصدوا له وأبطلوه ، وكم من مرشح لم يرتاحوا اليه فحاربوه واسقطوه ، وكم من سياسي وضعوه على لائحتهم السوداء فأختفى اسمه من المسرح السياسي ، حتى بات من المستحيل معرفة من يحكم اميركا ، الكنيسة ام البيت الابيض ؟ ! .

## المراجع

- (١) الكسي دي توكفيل : الديمقراطية في اميركا ، الجزء الاول ، ص ١٧ .
- (٢) جيمس برايس : المؤسسات والنظم الاميركية ، ص ١٨٣ و ١٨٥ و ٣٧١ .
- (٣) فرحات زبادة وابراهيم فريجي : تاريخ الشعب الاميركي ، ص ٢٨٩ .
- (٤) كلود جوليان : الحلم والتاريخ أو متسا عام من تاريخ اميركا ، ترجمة نخلة كلاس ، ص ١٤٨ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .
- (٧) ستيفن ايزاكس : اليهود والسياسة الاميركية ، ص ١٣٠ .
- (٨) كليتون روسيتر : النظام الرئاسي في الولايات المتحدة ، ص ٦ .

---

**أميركا**  
**وتضيق الشرق الأوسط**

---





« سأكون سعيداً بالتعرف إليكم خلال مروري بالاسكندرية » .

تلقى الملك عبد العزيز هذه البرقية من الرئيس روزفلت ، من  
الطة حيث عقد المؤتمر التاريخي في مطلع سنة ١٩٤٥ ، بينه وبين  
الرئيسين تشرشل وستالين .

وأرسلت أميركا مدمرة خاصة الى جدة لتكون تحت تصرف  
الملك في هذه الرحلة ، وتمت المقابلة في ١٤ شباط - فبراير ١٩٤٥  
عند مدخل البحر الأحمر ، على ظهر العراد « كوني » حيث أحيط  
الملك بكل ما يستطاع من اجلال واکرام .

وقال الرئيس الاميركي وهو يمد يده بأشأ مرحباً :

- إني سعيد برؤيتكم ، فما الذي يمكنني أن أفعله في سبيلكم ؟

فأجاب عبد العزيز :

- لقد سعدت باستقبالكم الودي ، وبما أنكم أنتم الذين رغبتم  
في رؤيتي ، أفترض أن لديكم ما تقولونه لي !

وكانت لهجة عبد العزيز مختلفة عن لهجة الشخصيات العربية

التي قابلها روزفلت ، والتي أسرفت في تملقه ، واستعان الرئيس الاميركي بكل براعته في التأثير ، تلك البراعة التي فعلت فعلها في الكثير من زعماء العالم ومنهم ستالين .

ولكن بشاشة الرئيس الاميركي لم يكن لها أي أثر على زائره . وكان من دعاة الملك ألا يضمن بالكلام ، وأن يدعم خطبه وأحاديثه بأمثال شعبية أو بآيات من القرآن ، ويسلسل رغباته بكثير من المنطق حتى يبلغ بها بشكل بارع ، الهدف المنشود ، فيتوقف إذ ذاك ويتسم ابتسامة ذات مغزى كمن يقول لمحدثه : « ألسنا على وفاق ؟! » ولكنه لجأ هذه المرة الى طريقة أخرى ، لقد بدامتحفظاً وصامتاً كي يحمل محدثه على أن يكشف أوراقه أولاً . وذلك ما حدث في النهاية . فقد تعب روزفلت من الانتظار ، واندفع في الموضوع الذي كان يشغله بوجه خاص وهو مستقبل اليهود في فلسطين .

يقول هاري هويكتز رجل البيت الأبيض في مذكراته : « لا ريب في أن الرئيس كان يجهل تماماً حقيقة الرجل الذي دعاه لزيارته . إنه ملك مهيب وعربي صميم . وقد طلب اليه الرئيس أن يوافق على مجيء مهاجرين جدد من اليهود الى فلسطين ، وأشار الى أن عددهم لن يشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع شعوب العالم . فأصيب روزفلت بصدمة عندما سمع ابن سعود يوجب دون أي تردد : لا ! ! ! » .

وأعلن الملك بصراحة ان العالم العربي لن يسمح بدخول أفواج جديدة من المهاجرين اليهود الى فلسطين ، وان العرب سيحملون السلاح ، وانه سيكون بوصفه الديني والسياسي في طليعة المحاربين

الى جانب اخوانه بفلسطين . يقول هويكنز : « يبدو ان روزفلت لم يفهم تماماً ما قاله ابن سعود ، فأعاد مراراً طرح القضية على بساط البحث ، وكان الملك كل مرة يبدو أكثر صلابة في الرفض » .

وينوه روبرت شيروود في كتابه « في ذكرى روزفلت » بالأثر العميق الذي أخافه الملك عبد العزيز في نفس الرئيس روزفلت الذي قال بعد اجتماعه بعبد العزيز : « من هذا الملك العربي ذو الارادة الفولاذية ؟! » .

وقد قطع الرئيس الاميركي للعاهل العربي عهداً باسم الولايات المتحدة ألا تقف بلاده ضد العرب في قضية فلسطين ، وألا تساند الصهيونية ضدهم ، وألا تتخذ أي قرار في ما يختص بالوضع السياسي بفلسطين من غير استشارة العرب ، وأدلى في مؤتمر صحفي بالتصريح الذي لم يرق لهويكنز وقال فيه ان ما عرفه من عبد العزيز عن فلسطين في خمس دقائق أكثر مما عرفه في حياته كلها .

وعلى أثر توقيع ميثاق هيئة الأمم المتحدة بعث الملك عبد العزيز الى الرئيس روزفلت برسالة يذكره فيها بوعدده ويشرح له القضية الفلسطينية من جديد ، وأجاب روزفلت بكتاب تحتفظ وزارة الخارجية السعودية بنصه الأصلي وقد جاء فيه :

« البيت الأبيض - واشنطن في ٥ نيسان - ابريل ١٩٤٥ .

الصدیق العظيم حضرة صاحب الجلالة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

لقد تلقيت الرسالة التي بعثتموها جلالتكم لي بتاريخ ١٠

آذار- مارس ١٩٤٥ ، والتي اشترتم فيها الى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات التي تؤثر في تلك البلاد .

إني ممتن لأن جلالتكم انتهزتم هذه الفرصة للفت انتباهي لأرائي في هذه القضية ، وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي أودعتموها في كتابكم ، واني ايضاً لمليء الخاطر بالمحادثات التي لا تنسى والتي جرت بيننا منذ أمد غير بعيد ، واني في اثنائها تميت لي الفرصة لادراك أي أثر لأراء جلالتكم في هذه القضية .

تذكرون جلالتكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الاميركية تجاه فلسطين ، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ أي قرار فيما يخص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل من العرب واليهود . ولا شك ان جلالتكم تذكرون ايضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة اكدت لكم اني سوف لا اتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن على أنه عدائي للشعب العربي .

وانه لما يسرني ان اجدد لجلالتكم التأكيدات التي تلقيتموها سابقاً بخصوص موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية ، في ما يتعلق بقضية فلسطين ، وان اعلمكم بأن سياسة الحكومة في هذا الشأن غير متغيرة » .

**صديقكم المخلص : فرانكلن روزفلت**

إلا أن الرئيس روزفلت ما لبث حتى قضى نحبه وخلفه الرئيس ترومان الذي قلب سياسة الولايات المتحدة الاميركية رأساً على عقب ! ..

وبدلاً من أن تقف أميركا الى جانب وجهة النظر العربية كما وعد رئيسها العظيم ، اندفعت في ظل رئيسها الجديد للضغط على بريطانيا - التي كانت تنتهج في تلك المرحلة حسب دوافعها التكتيكية سياسة مهادنة العرب - لدفعها الى خلق الظروف المؤاتية لاقامة الوطن اليهودي في فلسطين ونتيجة لضغوط الدولة الكبرى اميركا ، على حليفها الصغرى انكلترا ، أخذت تظهر للوجود معالم سياسة منسقة ما بين الدولتين لتحقيق حلم الحركة الصهيونية .

وتركزت السياسة الاميركية تجاه الشرق الأوسط حينذاك في النقاط المحورية التالية :

١ - احلال النفوذ الاميركي محل الاستعمارين البريطاني والفرنسي ووراثة مصالحهما الاقتصادية في المنطقة .

٢ - توافق السياسة الاميركية ومصالح الحركة الصهيونية العالمية إثر انتقال مركز الثقل في هذه الحركة من أوروبا الى اميركا .

٣ - مقاومة حركة التحرر الوطني العربية ، لأنها تؤلف خطراً يحد من اندفاعها في السيطرة على اقتصاديات العالم العربي .

٤ - دعم اسرائيل بعد قيامها باعتبارها كلب الحراسة الأمين للمصالح الاميركية في المنطقة ، ورقبة الجسر الذي يمكن القفز عليه لضرب حركات التحرر الوطني في البلاد العربية .

وبمبادرة مباشرة من الرئيس الاميركي ترومان تم تأسيس لجنة أميركية- بريطانية هدفها دراسة مشاكل يهود أوروبا ومشكلة فلسطين في آن واحد . وكان لهذه البادرة أثرها السلبي على العلاقات العربية الاميركية ، اذ احتجت الدول العربية على قرارات اللجنة التي

اعلنت « لا لدولة عربية ولا لدولة يهودية » . واعتبر العرب ذلك تدخلاً في الشؤون العربية تم دون الرجوع الى منظمة الأمم المتحدة ولم تؤخذ فيه آراء الدول العربية .

وبدأت السياسة الاميركية حينئذ تعمل على استصدار اعتراف قانوني من الأمم المتحدة لقيام دولة اسرائيل ، عبر التنسيق ما بينها والاتحاد السوفياتي اعلنت بريطانيا انها ستدخل عن انتدابها على فلسطين ، وطلبت ادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الأمم المتحدة ، فعرضت على منبر هذه المنظمة في سنة ١٩٤٧ ، وتمت الموافقة على التقسيم .

وجدير بالذكر ان الاحتجاج العربي الصارخ على مؤامرة التقسيم قد دفع الولايات المتحدة في ١٩ آذار - مارس ١٩٤٨ على التراجع عن مشروع التقسيم ، وبتني فكرة اقامة وصاية مؤقتة للأمم المتحدة ، بيد أنها ما عتمت ان عادت الى موقفها الأول تحت تأثير الضغوط الصهيونية وموقف الاتحاد السوفياتي المتشدد في تأييده لاقامة دولة اسرائيل .

وهكذا أعلنت الأمم المتحدة قيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار - مايو ١٩٤٨ ، وسارعت الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الوليد في نفس اليوم الذي اعلن فيه عن قيامها ، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي وسرعان ما تحول التقاء الدولتين الكبيرتين على انشاء هذه الدولة الغريبة في الجسم العربي ، الى صراع بينهما حول منطقة الشرق الأوسط ، عبر الصراع المستمر ما بين العرب واسرائيل ، والذي من بعض آثاره اندلاع أربعة حروب عنيفة ، واستمرار

الأزمة المستحكمة في الشرق الأوسط الذي غدا من أخطر مناطق التوتر العالمي .

لقد انجلت نيران الحرب العالمية الثانية عن بروز كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي كدولة عملاقة ذات طموح عالمي . . وما عتمت هاتان الدولتان العظيمتين ان برزتا كزعيمتين لمسكرين متنافسين : المعسكر الرأسمالي ونقيضه الشيوعي ، تتنازعان أشد التنازع على مناطق عدة في العالم وأهمها منطقة الشرق الأوسط لما تتميز به من أهمية استراتيجية واقتصادية . وفي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الى ربط هذه المنطقة بصورة كلية بعجلة مصالحها السياسية والاقتصادية ، كان الاتحاد السوفيتي يبعث الاحلام القديمة للقيصرة بأن يكون له موطن قدم في المياه الدافئة .

واذ كنا قد أدركنا الأسباب التي حدثت بالولايات المتحدة الى الاعتراف بدولة اسرائيل فان اعتراف الاتحاد السوفيتي بهذه الدولة ، ومساعدته لها ابان نشوئها ، ومدّها بالسلاح والرجال من دول أوروبا الشرقية أثناء الحرب العربية - الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، مرده الاعتقاد بأن ذلك لن يؤدي الى توطيد نفوذه فيها وحسب ، بل في مجمل الدول العربية ، وان دولة الصهاينة ستكون الواحة الديمقراطية في قلب صحراء الرجعيات العربية ، وان يسار الحركة الصهيونية يمكن الاعتماد عليه كحليف للحركة الشيوعية العالمية ومنفذ لرغباتها ومحقق لطموحاتها في هذه المنطقة .

ونتيجة لهذا التنافس السياسي الحاد ، غدت منطقة الشرق الأوسط عاملاً جديداً في السياسة الدولية عكس عليها أثره البالغ ،

وهكذا دفعت المنطقة دفعا الى حلبة الصراع بين الدول العظمى وخاصة ما بين القوتين الأعظم .

ونتيجة لدعم الولايات المتحدة المطلق لدولة اسرائيل ، ظهر شيء من التحول في السياسة السوفيتية التي أخذت تولي العالم العربي اهتماماً أكبر ، كما أن القوى العربية رأت ان من مصلحتها السياسية والعسكرية الالتقاء المرحلي مع هذه الدولة الكبرى ، كرد فعل للطغيان الاميركي - الاسرائيلي في المنطقة ، بغية ايجاد شيء من التوازن ، وتبعاً لمقتضيات المصلحة الاستراتيجية العربية .

وحول هذه النقطة ، وكحصيلة لتواجد القوتين الأعظم في هذه المنطقة نتيجة لقيام دولة اسرائيل ، وتبعاً لأهداف كل من هاتين القوتين في صراعها ضد القوة الخصم ، كتب الدكتور محمد طه بدوي ما يلي :

« لقد قدرت قوى حلف الأطلسي منذ قيامه بزعامة القطب الاميركي ، ان للشرق الأوسط أهمية استراتيجية على جانب من الخطورة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي ، فمن الشرق الأوسط يستطيع القطب السوفيتي تهديد جنوب أوروبا فضلاً عن ان تواجهه فيه يمكنه من الانطلاق استراتيجياً في البحرين المتوسط والأحمر . ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، فتواجد القطب الاميركي في منطقة الشرق الأوسط يشكل خطراً مباشراً على أمن الأول ، كما يعطل انطلاقه في مواجهة المد المرتقب لامبراطورية البحر الاميركية التي راحت تتجه نحو تطويق امبراطورية البر السوفيتية بمجموعة من ائتلاف عسكرية كان منها حلف الأطلسي لمواجهة المد السوفيتي في أوروبا ، وحلف بغداد لمواجهة هذا المد في



الشرق الأوسط وحلف جنوب شرق آسيا لمواجهة المد السوفييتي الى أطراف القارة الآسيوية<sup>(١)</sup> .

وقد استطاعت القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية ، ان تحقق مجموعة من الانتصارات في منطقة الشرق الأوسط ، حين تم ضم تركيا الى حلف الاطلنطي عام ١٩٥٢ ، وضم العراق الى حلف بغداد تحت الزعامة البريطانية ، ذلك الحلف الذي اعتبر الجناح الأيمن للحلف الاطلنطي ، والموجه بصورة مباشرة ضد المد الشيوعي المرتقب . وتحركت الولايات المتحدة الاميركية بعد ذلك للضغط على عدد من الدول العربية لادراجها في نطاق الأحلاف العسكرية ، وبخاصة سوريا التي اظهرت مقاومة عنيفة ضد فكرة الأحلاف والتبعية للغرب .

وفي هذا الظرف التاريخي الحرج اخذ الاتحاد السوفييتي يزداد تقرباً من الدول العربية ، وبخاصة من سوريا ومصر بتوسيع التبادل الاقتصادي والثقافي بينه وبينهما .

وشهد عام ١٩٥٥ تحولاً كبيراً في تاريخ المنطقة إثر عقد مصر صفقة الأسلحة الشيكية ، تلك الصفقة التي اعتبرت بمثابة كسر لاحتكار السلاح الذي كانت مصادره وقفاً على المعسكر الغربي وحده .

وازداد المد السوفييتي بازدياد مده كلاً من مصر وسوريا بالسلاح ، وهذه المرة بصورة مباشرة، الى جانب دعمهما في المجالات الدولية ، والوقوف الى جانبهما ضد الضغوط والتهديدات الغربية . وتجلّى هذا الدعم عام ١٩٥٦ حين أقدمت جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، على تأميم قناة

السويس ، على حين اعتبرت الدول الغربية الثلاث : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تصرف مصر خرقاً للشرعية الدولية .

وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر من قبل انكلترا وفرنسا واسرائيل ، كان للدولتين العظمتين موقفهما الايجابي تجاه هذه القضية الخطيرة ، اذ سارع الاتحاد السوفيتي لادانة العدوان ، وطالب بسحب القوات المعتدية من مصر ، ووجه في الخامس من تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٥٦ انذاره الشهير الى الدول المعتدية . أما الولايات المتحدة فقد أعلنت شجبها للعدوان ، وطالبت القوات المعتدية بالانسحاب ، وكما كان للسوفييات في ذلك الموقف أهدافهم البعيدة ، كان الأميركيون يطمحون الى الحلول نهائياً محل حليفهم فرنسا وبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط واستئثارهم بها .

وقد استطاع الاتحاد السوفيتي ان يستغل اخطاء الغرب لوقوفه المطلق الى جانب اسرائيل ، وبمجاهته حركات التحرر الوطني بوسائل تتنافى وروح العصر ، فأوجد لنفسه موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط ، وخطا بذلك خطواته الأولى نحو تحقيق الحلم القيصري . في حين عمدت اميركا الى الابتزاز وطلبت ثمن موقفها مباشرة ، بدعوة الدول العربية الى الدخول في « مبدأ ايزنهاور » الداعي الى تحقيق الوجود العسكري الاميركي المباشر ، بحجة ملء الفراغ الناجم عن زوال النفوذين البريطاني والفرنسي . واتجه الضغط الاميركي على وجه التخصيص الى سوريا لحملها على قبول « مبدأ ايزنهاور » . ومرة ثانية وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب سوريا والبلدان العربية في رفضها لهذا « المبدأ » الموجه ضده مباشرة والذي يقطع الطريق على احلامه في هذه المنطقة .

وظل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قطبي التنافس في منطقة الشرق الأوسط ، تبعاً لأهدافهما الاستراتيجية البعيدة ، وقد برزت مواقفهما المتباينة خلال الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في المنطقة نتيجة لاحتدام الصراع العربي - الاسرائيلي الذي تفجر في حربين مريرتين : كارثة حزيران عام ١٩٦٧ ، وحرب العرب التحريرية عام ١٩٧٣ ، وفي كلتا الحريين كانت الولايات المتحدة الاميركية تقف ضد العرب ، ساعية الى اخراج السوفييت من المنطقة ، ولكن مع الاصرار على بقاء اسرائيل قوية عزيزة منيعة الجانب ، متجاهلة بغطرسة وغباء ان موقفها هذا هو الذي يدفع العرب الى جانب السوفييت ويعزز المكاسب التي احرزوها في البلاد العربية .

ان مجمل الأحداث التي جرت على ساحة العالم العربي منذ العدوان الثلاثي حتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، كانت تظهر الولايات المتحدة بمظهر المعادي للعرب المناوئ لحركات التحرر الوطنية العربية . وفي حرب حزيران ١٩٦٧ مارست اسلوب التفضيل السياسي ، اذ بينما كانت تهيء اسرائيل لشن حربها الخاطفة على العرب ، طلبت من العالم العربي ان يتحلل بضبط النفس وايقاف التعبئة العامة وازالة الحشود العسكرية عن الحدود الاسرائيلية . وبادرت في الوقت نفسه الى وضع اسطولها السادس في حالة استعداد تام ، واستنفرت قواعدها العسكرية القريبة من منطقة الشرق الأوسط ، وقد جاء في صحيفة « الأهرام » عن التحركات الاميركية الاسرائيلية المشتركة عشية الحرب ما يلي :

« في صباح أول حزيران ، وصل الى قاعدة فيسبادن الجوية

الاميركية في المانيا الغربية ، بعض القادة العسكريين الاسرائيليين ، وعقدوا اجتماعاً مع العسكريين الاميركيين . وحضر الاجتماع قائد عام القوات الاميركية في أوروبا . وحضره أيضاً مديرو المخابرات العسكرية الاميركية والبريطانية في أوروبا . كما تم اجتماع آخر للعسكريين الاسرائيليين في نفس اليوم ، الساعة السابعة مساءً ، حضره السفير الاميركي والسفير البريطاني في المانيا الغربية . وفي ٣ حزيران تم اعادة دهن عدد كبير من الطائرات الاميركية في القواعد بألمانيا الغربية بلون الصحراء ، كما لوحظ نشاط غير عادي في هذه القواعد ، وأدخلت الطائرات بعد دهنها الى الحظائر . وفي الصباح الباكر من يوم ٥ حزيران ، أقلعت جميع هذه الطائرات الى جهة غير معلومة ، وعاد بعضها في اليوم التالي . وقامت طائرات البوينغ المال الاسرائيلية بنقل شحنات اميركية من مطار شبول في امستردام الى اسرائيل» (٢) .

وحين وقعت الحرب ، طففت الولايات المتحدة تروج ان العرب هم البادئون بها ، وان حريهم عدوانية ، وكان دورها واضحاً في استمرار دعم العدوان ، وما زال ماثلاً في الأذهان ما لعبته سفينة التجسس ليبرتي من دور تخريبي .

وقد كتب ماكس فرانكل في صحيفة نيويورك تايمز ( ٢٤ كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٩ ) أن حكومة نيكسون ظلت « منحازة بقوة الى متطلبات امن اسرائيل وتفوقها العسكري في الشرق الأوسط ، لأن قوة اسرائيل فقط هي التي تستطيع ان تردع الهجوم وتمنع الدعوة لتدخل اميركي مباشر » . والواقع ان اسرائيل قد برزت من حرب حزيران « باعتبارها رجل الشرطة الاميركي في

الشرق الأوسط ، وأقوى دولة عسكرية في المنطقة ، متحصنة بين مرتفعات الجولان والبحر الأحمر . وبهذا الوصف يمكن الاعتماد عليها لتقديم القوة الرئيسية ضد التهديدات الثورية للوضع الراهن في المنطقة » وهكذا فإن حرب حزيران قد اكملت تحويل اسرائيل الى رأس جسر حقيقي للولايات المتحدة في أهم المناطق الاستراتيجية في العالم<sup>(٣)</sup> .

وهذا الموقف الداعم باستمرار لخط التصلب الذي يقوده العسكريون التوسعيون في اسرائيل ، قد مكن دولة العدوان من الاستمرار في احتلالها للأراضي التي اغتصبت في حرب ١٩٦٧ ، والابقاء على حالة اللاحرب واللاسلم حتى قيام حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ للخروج من هذا الوضع القلق .

وكانت أغلبية الدول في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الى جانب الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، ولكن اميركا سلكت سلوكاً مزدوجاً ، اذ وافقت من جهة على ارجاع الأراضي في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، لكنها في الوقت نفسه كانت تقف وراء اسرائيل المتشبثة بما احتلته ، مما لا ترجمة عملية له سوى تكريس العدوان واستمرار الاحتلال .

وقد نشرت وزارة الخارجية الاميركية في حزيران - يونيه ١٩٦٧ بياناً تحت عنوان : « سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط » تطرق الى موضوع مستقبل القدس وقد جاء فيه : « ان الاجراءات الادارية العاجلة التي اتخذت اليوم ( ٢٧ حزيران - يونيه ) لا يمكن ان تقرر مستقبل الأماكن المقدسة أو وضع مدينة القدس ، ان الولايات المتحدة لم تعرف في يوم من الأيام بأي تصرف منفرد تقدم

عليه احدى دول المنطقة كوسيلة لتحديد الوضع الدولي للقدس<sup>(٤)</sup> ، ولكن حين عرضت قضية مدينة القدس على منظمة الامم المتحدة ، وطرح الاقتراح الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الجزء العربي المحتل لمدينة القدس ، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما عبر آرثر غولدبرج المندوب الاميركي لدى الأمم المتحدة عن رأيه الشخصي الذي يتعارض مع الموقف الرسمي الاميركي ، ورأى انه من الضروري بمكان ان تحل قضية القدس عبر منظور يتسم « بسعة الأفق » وبأن يؤخذ بعين الاعتبار « التزام اسرائيل التزاماً كاملاً بالاحتفاظ بالمدينة الموحدة ، إذ إن للوحدة ميزاتها التي لا تنكر<sup>(٥)</sup> .

وهكذا فان الموقف الاميركي تجاه ازمة الشرق الأوسط كان يقود عملياً الى تكريس العدوان ومباركة الاحتلال ، والعمل على ابقاء التفوق العسكري الاسرائيلي بمد اسرائيل بالأسلحة المتطورة ، مما يجعل عملية استرداد العرب لأراضيهم بالقوة امراً متعذراً ، حتى لكان الولايات المتحدة تعمل على اذلال العرب ودفعهم بنفسها الى احضان خصمها الأول .

وتركزت السياسة الخارجية الاميركية في المرحلة الواقعة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، على ثلاث مسلمات صاغها صانعو القرارات الاميركية في تحديد موقفهم من ازمة الشرق الأوسط ، وهي :

- ١ - « القدرة العسكرية الاسرائيلية التي لا تقهر .
- ٢ - العجز العربي عسكرياً .
- ٣ - الانقسام العربي سياسياً<sup>(٦)</sup> .

وعلى هذا الأساس شرعت الولايات المتحدة تغدق الأسلحة على اسرائيل وبصورة علنية ، وتقود حرباً نفسية ضد العرب ، مروجة ان اسرائيل - بفضل تدفق الأسلحة الاميركية المتطورة - قادرة على سحق كافة الجيوش العربية ، مستهدفة الى جانب ابراز التفوق العسكري وعجز العرب عن تحرير أراضيهم بالقوة ، العمل على خلق صعوبات داخلية في قلب العالم العربي .

وقد اتسمت تلك المرحلة التاريخية بسياسة الانفراج في السياسة الدولية ، وبخاصة ما بين روسيا واميركا ، كما عمل هذان القطبان على ابقاء الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط متراجحاً ، مع الحرص على عدم الوصول بالمنطقة الى حافة الحرب ، لأن انفجار الوضع ما بين اسرائيل والعرب قد يقودهما من حيث لا يريدان الى مجابهة عسكرية .

وكان العالم وبخاصة أوروبا الغربية واليابان ، يتوجس من سياسة التقارب الاميركي - السوفييتي ، ويذهب في ذلك مذاهب شتى ، من أهمها تلك الآراء التي قومت الوفاق بين العملاقين على أنه اتفاق على اقتسام النفوذ عالمياً ، وابعاد أوروبا - بعد التقارب الصيني - الى الصف الثالث .

وعلى الرغم من سياسة الانفراج أو الوفاق السائدة بين القوتين الأعظم ، كانت الولايات المتحدة الاميركية تخطط لاختراج السوفييت من العالم العربي ، وبخاصة من مصر السادات ، ذلك لأن اغداق الأسلحة على اسرائيل وبدون حساب ، جعل العالم العربي ولاسيما دول المواجهة في أشد الحاجة الى المزيد من الأسلحة السوفييتية مهما كان اعتراضها على هذه الأسلحة كمية ونوعاً .

وتوترت العلاقات ما بين مصر وروسيا بسبب تلكؤ هذه ومباطلتها بإيصال السلاح الى الجهات العربية ، وعدم وفائها بالتزاماتها العسكرية ، واستغلال حاجة مصر الى السلاح وقطع الغيار لفرض آراء ومواقف معينة عليها ، مما حمل السادات على القيام بمحاولة لرسم خط مستقل عن الشرق والغرب ، وتأكيد الهوية العربية الاسلامية لمصر .

واعتبرت الولايات المتحدة نفسها الرابع الأكبر حين طرد الرئيس السادات الخبراء السوفيت من مصر ، واستغربت أوساطها الدبلوماسية كيف أن السادات أقدم على هذه البادرة دون أن يساوم عليها ويطلب ثمنها ، وجددت أميركا مساعيها للتقرب من العالم العربي ، منوهة بأن مفتاح حل الأزمة وإيجاد تسوية سلمية عادلة في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن تتم إلا على يد الولايات المتحدة ، لأنها الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على اسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية . وعلق مايكل هيدسن استاذ العلاقات الدولية بجامعة جونز هوبكنز على هذه السياسة المراوغة بقوله : « إن الولايات المتحدة تريد أن تعطي العرب دائماً الانطباع بأنها قد تتدخل في النزاع وتفعل شيئاً لمصلحتهم ، بينما هي في الواقع لا تفعل شيئاً سوى استغراق الوقت واعطاء اسرائيل الفرصة لكي تدعم مركزها وتكرس من وجودها في الأراضي العربية » (٧) .

وخلصة القول ان السياسة الاميركية ابان فترة الحربين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ قد اتسمت بالمخادلة والمراوغة تجاه العرب ، والعمل على اخراج السوفيت من منطقة الشرق الأوسط ، في ظل سياسة الانفراج والوفاق ، وابقاء هذه المنطقة في حالة اللاحرب



واللاسلم ، بالاعتماد على القدرة العسكرية الاسرائيلية المتفوقة ، وبالتالي فرض السلام على الطريقة الاسرائيلية ، مما يؤمن للولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية القائمة في العالم العربي .

وكانت حرب السادس من تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٣ حصيلة تراكم الأوضاع السياسية التي تعمل في قلب الشرق الأوسط وتجعله قابلاً للانفجار في كل لحظة ، ونتيجة التضامن العربي لانهاء الغطرسة الاسرائيلية ، وذلك بالاعداد لمعركة عسكرية مقبلة ترافقها معركة النفط العربية ، ودعم دول المجابهة بكل ما تحتاج اليه من قوى عسكرية واقتصادية وبشرية .

وقد أخلت هذه الحرب بالكثير من المواقف التي اعدتها الولايات المتحدة لتثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط ، اذ كان من حصيلتها انتصار مبدأ التضامن العربي ، على صيغة الفرقة والانقسام ، وهي الورقة الرابعة ابدأ في يد الامبريالية واسرائيل . ومع سقوط صيغة الانقسام العربي سقط مبدأ العجز العربي العسكري ، اذ استطاعت القوى العربية تحطيم جدار الخوف ، والقضاء على الغطرسة الاسرائيلية ، وهزيمة شعار « القدرة العسكرية التي لا تقهر » .

ووضعت هذه الحرب مستقبل المصالح الاميركية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط على حافة الهاوية ، مما لم تجد معه محيصاً من المبادرة لنجدة اسرائيل المترنحة على هضبة الجولان وخط بارليف . ووجد وزير خارجية اميركا الدكتور كيسنجر لزاماً عليه ان يعقد جلسة عمل وتشاور مع خبراء الشرق الأوسط و « مجموعة واشنطن الخاصة للعمل » التي تعتبر اعلى مستوى للعمليات داخل مجلس

الأمن القومي الأميركي ، ووضع نصب عينيه ان يكون للولايات المتحدة الاميركية مركز الثقل في توجيه الأوضاع السياسية ، وذلك بنزع فتيل الحرب وتعزيز مكانة اميركا لدى الدول العربية تحت مظلة المساهمة في اقامة سلام عادل ودائم ، بينما كانت تنشئ اضخم جسر جوي عرفه التاريخ لايصال السلاح الى اسرائيل ، بل انزلت بعضاً منه بشكل مباشر قرب خطوط القتال من الأراضي العربية المحتلة وعلى وجه الخصوص في المطارات القائمة في شبه جزيرة سيناء .

ورمت سياسة الوفاق بظلمها على الحرب بشكل أكثر قتامة ، وكانت هذه المرة تحت شعار ابعاد شبح المجابهة النووية المزعومة ، ولكن دون ان تخفي الولايات المتحدة نواياها في اعتبار هذه المنطقة احد اهم مراكز استراتيجيتها ، وعلى ذلك تحركت اساطيلها البحرية والجوية في تمثيلية كان مسرحها العالم كله . . وكذلك لم تعد مطاعم السوفييت مكتومة وضميرية بعد ان صرحوا على الملأ بأن العالم العربي أحد همومهم لأنه واجهة حدودهم الجنوبية ، وتحركت اساطيلهم تبعاً لذلك ، تدغدغ احلامهم تطلعات القياصرة للوصول الى المياه الدافئة .

وصرح كيسنجر في المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في الخامس والعشرين من تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد الرحلة التي قام بها الى موسكو للاتفاق على مشروع قرار موحد يصدر عن مجلس الأمن ويقضي بوقف اطلاق النار ، بقوله :

« فطوال الأزمة كان الرئيس مقتنعاً بأن لدينا قضيتين رئيسيتين :

أولاً - انتهاء الحرب بأسرع وقت ممكن .

ثانياً - انتهاء الحرب بطريقة من شأنها ان تساعدنا على القيام بمساهمة رئيسية لازالة الاوضاع التي ولدت أربعة حروب بين العرب والاسرائيليين في الخمس والعشرين سنة الماضية .

لقد كنا ندرك ان هناك عدة اطراف مهتمة بالموضوع . هناك بالطبع المشتركون في النزاع : مصر وسوريا من جهة العرب تساعدنا دول عربية عديدة ، واسرائيل من الجهة الأخرى . وكان هناك الاتحاد السوفيتي ، وكان هناك الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وبالطبع كانت هناك الولايات المتحدة .

وكان رأينا ان الولايات المتحدة تستطيع ان تكون فعالة جداً في كلتا المهمتين اللتين اعلنتها الرئيس - انتهاء الحرب وكذلك القيام بمساهمة لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط - اذا تصرفنا بطريقة نستطيع فيها ان نبقي على اتصال دائم مع جميع هذه العناصر في المعادلة<sup>(٨)</sup> .

وهكذا صدر قرار جديد من مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول - اكتوبر لوقف اطلاق النار وكانت اسرائيل قد نقضت القرار الأول الذي صدر قبل ذلك بثلاثة أيام .

وصرح كيسنجر في المؤتمر الصحفي الأنف الذكر وبعد عودته من موسكو ، بأنه «كان هناك اقتراح بأن ترسل قوات اميركية - سوفيتية مشتركة الى الشرق الأوسط لمراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار ، وأود ان احدد نيابة عن الرئيس ، موقف الولايات المتحدة ازاء هذه القضية بوضوح تام . ان الولايات المتحدة لا نحمد ولا توافق على ارسال قوة اميركية - سوفيتية الى الشرق الأوسط ، ولا

يمكن التصور بأن قوات الدول العظمى يجب ادخالها بالاعداد التي ستكون ضرورية للتغلب على كلا المتحاربين» . . . إلا أن الولايات المتحدة تعارض حتى أكثر من ذلك ارسال قوات عسكرية الى المنطقة من جانب واحد ، من قبل اية دولة عظمى ، وبنوع خاص من قبل دولة نووية ، ايا كان المظهر الذي تتخذه تلك القوات .

وبعد ان سلكت الولايات المتحدة سياسة حافة الهاوية باعلان حالة التأهب القصوى في كافة قواعدها العسكرية ، اخذ وزير خارجيتها مبادرة تطبيق ديبلوماسية المرنّة القاضية بتحطيم الوفاق العربي والتقريب ما بين مصر واسرائيل ، وتمكن من انتزاع اول نصر ديبلوماسي له في الوصول الى اتفاق ما بينهما في ١١ تشرين الثاني - نوفمبر ، يقضي بإيقاف القتال ما بين الدولتين وان يلتقي طرفا النزاع لمناقشة مبدأ فصل القوات تحت اشراف الأمم المتحدة .

واستطاعت الولايات المتحدة ان تخطو خطوة اخرى نحو هدفها ، حين تم في مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٣ لقاء ممثلين عن مصر واسرائيل ، وكان هذا مطلباً اسرائيلياً رفضه العرب رفضاً قاطعاً كما كان التعامل مع العرب دولة فدولة وليس كوحدة سياسية متكاملة مطلباً اسرائيلياً آخر حققته دون عناء كبير . ثم تمكن كيسنجر من تحقيق انجاز آخر حين استطاع الوصول الى اتفاق لفصل القوات ما بين مصر واسرائيل ، بعد عدة رحلات قام بها متقللاً ما بين عاصمتي الدولتين ، وكان حصيلة ذلك انسحاب اسرائيل مما عرف « بالجب » غربي قناة السويس والى مسافة تبعد عن القناة ١٥ ميلاً داخل شبه جزيرة سيناء ، وتخفيف الوجود العسكري المصري ، ومرابطة قوات تابعة

للطوارئ الدولية ما بين القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية .

أما فيما يتعلق بالجبهة السورية ، وبعد ان شرعت سوريا بحرب الاستنزاف ، تحرك هنري كيسنجر ما بين دمشق وتل ابيب ، وتمكّن بعد العديد من الرحلات المكوكية من تحقيق فصل للقوات على الجبهة السورية في ايار - مايو ١٩٧٤ ، وتبع ذلك زيارة للرئيس نيكسون الى منطقة الشرق الأوسط في شهر حزيران - يونيه من العام نفسه ، توجت باعادة العلاقات العربية - الاميركية التي قطعت منذ نكسة حزيران ، فضلاً عن عدد من الاتفاقات الاقتصادية والفنية .

وقد تجلّى تأثير الضغط الاميركي على مصر بصورة اوضح في اتفاق فك الارتباط الثاني الذي وقع في اوانل ايلول - سبتمبر ١٩٧٥ وكان من بنوده تركيب شبكة انذار اميركية في متلا وجدي ، اذ دخلت الولايات المتحدة بذلك بصورة شرعية طرفاً مباشراً في النزاع العربي - الاسرائيلي . وكان ذلك ايذاناً ببداية عهد التسوية على الطريقة الاميركية .

وقد دل تسلسل الأحداث وتعاقبها على ان الولايات المتحدة استطاعت ان تقطف لوحدها الكثير من ثمرات حرب اكتوبر التحريرية ، فحققت عدداً لا يستهان به من المكاسب ، وفي مقدمتها شق وحدة الصف العربي المعادي لاسرائيل والعودة القوية الى منطقة الشرق الأوسط عبر كسب ثقة بعض القادة العرب وفي طليعتهم الرئيس السادات الذين باتوا على يقين بأن مفتاح الأزمة هو في يد الولايات المتحدة وحدها ، وانها الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على اسرائيل لاعادة الأراضي المحتلة .

واستطاعت الولايات المتحدة كذلك اضعاف دور الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ، ودفعه خارج مسار الأحداث ، ولا سيما في مصر والسودان ، حيث يعتبر الروس ان التقارب الذي يقوم به السادات مع اميركا واسرائيل انما هو يعتبر عن معاداة السوفيت .

يقول الكاتب الاميركي روبرت كونري : « لا توجد منطقة في العالم تهدد السلام العالمي ، مثل منطقة الشرق الأوسط ، فالتوتر القديم قدم التاريخ ما بين دول تلك المنطقة ليزداد حدة بسبب التنافس السوفيتي الاميركي » (٩) .

ويقول الكاتب السوفيتي ايفان دونيف : « يعتبر الشرق الأوسط ، مصدر القلاقل في عالمنا . وهذا ليس بالأمر الجديد . فمنذ ان استوى الكون ، ومنذ ان كتب التاريخ كان المرجل يغلي هناك ، حروب تضطرم وشعوب تتمرّد ، وصروح حضارة تشاد ، متوهجة عبر العصور . هذا هو الباب المؤدي الى قارتي آسيا واوروبا ، والى أفريقيا واستراليا النائية . وهنا آبار النفط لكل كوكبنا . وكل حدث في العالم يجد صدها هنا . وفي كل ما يخطط ، يدخل الشرق الأوسط في الحسبان دائماً . هنا اشتبكت جيوش الفراعنة والحثيين ، جيوش الاشوريين والبابليين ، جيوش الفرس والاغريق . وهنا وضع الاسكندر المقدوني اسس دولته الجبارة . وفي تاريخنا المعاصر كان الشرق الأوسط اكثر مناطق العالم توتراً » (١٠) .

واذا كانت هاتان النظريتان الاميركية والسوفيتية الى الشرق الأوسط ، تظهران مدى أهميته لدى كل منهما ، وتنبهانا الى مدى الخطر

الذي يحدق بنا ، وتدعواننا الى الحذر من ان تسحق بلادنا في زحمة الصراع بين امبراطورية البحر الاميركية وامبراطورية البر السوفيتية .

والواقع انه بينما تخطط الدول الكبرى لما سيجري في هذه المنطقة بعد ربع قرن ، كما خططت منذ ربع قرن لما يجري فيها الآن ، نلهو نحن في التسابق الى السلطة والاستئثار بها وتحويلها الى مزرعة للاقرباء والاصدقاء ، ونحول بالبطش والارهاب دون اهل الرأي والافصح عن آرائهم وتنظيم صفوفهم ووضع خطط عقلانية لمواجهة المستقبل المظلم ، ومن وراء شعارات الوحدة والتضامن العربي ، تكيد كل دولة عربية لشقيقاتها ، وتعمل على عرقلة تطورها واضعاف قوتها ، مندفعة وراء حلم الزعامة الفارغة على عالم عربي مهده بالضياع .

لقد آن لنا ان ندرك اننا نخوض صراعاً من اجل البقاء ، وان سبيلنا الى الانتصار في هذا الصراع انما يكمن في الديمقراطية والحرية والوطنية الصادقة ، والتضامن العربي الصحيح ، والدراسة العلمية العميقة لأوضاعنا وامكاناتنا ، واخذ اقدارنا بأيدينا ، وصنع قراراتنا بأنفسنا في ضوء مصلحتنا وواقعنا ، وكسب المعركة سواء بقوة الدبلوماسية الهادفة الواعية ، او بالاستعداد الجدي المدروس الذي يشمل جميع القوى العربية ، بالفعل والتنظيم لا بالخطب الفوغائية والتصريحات الاستهلاكية ، لخوض المعركة الخامسة التي تتجمع غيورها في أفقنا وفوق سماء هذه المنطقة الخطيرة والحساسة التي كانت وستظل موضع تنازع الشرق والغرب ، تارة بارادتنا نحن ، وطوراً خارج نطاق هذه الارادة .

## المراجع

- (١) د. محمد طه بدوي : المجتمع العربي والقضية الفلسطينية ، ص ٤٠٨ .
- (٢) فؤاد قازان : الثورة العربية واسرائيل ، ص ٣٢٣ .
- (٣) فرجينيا بردوين ومارك سلدن : السر المعروف ومبدأ نيكسون وكينجر في آسيا ، ترجمة طريين وعازوري ، ص ١١-١٣ .
- (٤) العلاقات الاميركية والضغط الصهيوني ، ص ٢٣ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- (٦) د. سعد الدين ابراهيم : كينجر وصراع الشرق الأوسط ، ص ١٣٥
- (٧) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
- (٨) مجلة « الطليعة » المصرية ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٣٠ .
- (٩) الصراع السوفييتي الاميركي في الشرق الأوسط ، ص ١١ .
- (١٠) ايفان دونيف : الصهيونية بلا قناع ، ترجمة فرات الجواهري ، ص ٥ .



---

**جدور الابتزاز  
السياسي الصهيوني  
في الولايات المتحدة**

---



على الرغم من ان الحركة الصهيونية قد شهدت مولدها في أوروبا وخططت فيها خطواتها الأولى، فإن مركز الثقل فيها قد انتقل في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى الولايات المتحدة الاميركية حيث لعبت دوراً خطيراً وبالغ الأهمية في توجيه السياسة الخارجية الاميركية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، كان من بعض ترجمته العملية ما منحتة الولايات المتحدة لاسرائيل وأمدتها به من دعم اقتصادي وعسكري وسياسي منذ وجودها حتى اليوم .

وقد شهدت الولايات المتحدة الاميركية أربع هجرات يهودية ، على فترات امتدت منذ القرن السابع عشر حتى القرن العشرين . وتعتبر الاقلية اليهودية الاميركية من أضخم التجمعات اليهودية في العالم ، اذ ان عدد اليهود الاميركيين فيها قدر عام ١٩٦٧ بخمسة ملايين وسبعمائة ألف ومائتي يهودي ، أو ما يقرب من ٣ في المائة من اجمالي عدد سكان الولايات المتحدة (١) .

ويمكن القول بأن الهجرة اليهودية قد ارتبطت تاريخياً بتاريخ اكتشاف القارة الاميركية بالذات ، فقد أخذ اليهود منذ ذلك الحين ، يتطلعون اكثر فأكثر الى القارة الاميركية كحقل مثمر ،

وشرعوا يتاجرون في اعداد ضخمة الى اميركا الجنوبية ولا سيما الى البرازيل ، وما عتَموا نظراً لاشتراكهم عسكرياً في نزاع قام بين البرازيليين والهولنديين ، ان اضطروا الى الهجرة من جديد ، فأخذوا يتجهون الى المستعمرة الهولندية التي غدت تدعى اليوم نيويورك<sup>(٢)</sup> .

وقد بدأت هجرة اليهود « السفرديم » ، اي اليهود الذي هم من اصل اسباني او برتغالي ، الى القارة الاميركية منذ اكتشافها حتى عام ١٨١٥ ، ومنذ هذا العام حتى عام ١٨٨٤ بدأت الولايات المتحدة الاميركية تشهد موجة ثانية من هجرة اليهود الألمان ، ومع عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٣٠ شهدت الهجرة اليهودية الثالثة وهم « الاشكناز » القادمين من أوروبا الشرقية وبخاصة من بولونيا وروسيا القيصرية ، ويعتبر هذا العنصر الاشكنازي هو الأغلب ويشكل ٨٥ في المائة من يهود الولايات المتحدة الاميركية . اما الهجرة اليهودية الرابعة فقد ابتدأت من الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين حتى العهد الحاضر ، وكان معظمهما من اليهود الألمان الذين هاجروا ابان الحكم الهتلري . وجدير بالذكر ان ولاية نيويورك تعتبر اكبر مركز للأقلية اليهودية الاميركية اذ تضم ٤٠ في المائة من مجموع اليهود الاميركيين يمثلون ١٤ في المائة من سكان هذه المدينة الضخمة .

والمهم بالنسبة لنا مدى تأثير هذه الأقلية اليهودية التي تسيطر على غالبيتها الحركة الصهيونية العالمية ، في الحياة السياسية والاقتصادية الاميركية ، والدور الذي تلعبه في توجيه السياسة الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط .

ويمكن ان نعتبر مؤتمر بلتيمور في سنة ١٩٤٣ بداية الانطلاقة العلنية للمنظمة لغزو الرأي العام الاميركي من قبل الصهيونية العالمية ، وان كانت للصهيونية من قبل ذلك مساع دائبة في هذا المضمار .

فخلال الحرب العالمية الثانية اعتبرت الصهيونية العالمية ان عطف الشعب الاميركي على قضيتها يجب ان يأتي في طليعة اهتماماتها ، نظراً للدور الكبير الذي يتظر ان تمثله الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الدولية . ولتحقيق هذا الغرض دعي المؤتمر للانعقاد خلال شهر أيار - مايو ١٩٤٣ في فندق بلتيمور بمدينة نيويورك تحت اشراف مجلس الطوارئ التابع للمنظمة الصهيونية في أميركا . واتخذ هذا المؤتمر مقررات اهمها العمل على فتح ابواب فلسطين امام اللاجئين اليهود ، وان تعطى الوكالة اليهودية سلطة الاشراف على الهجرة لفلسطين والسلطة اللازمة لبناء البلاد بما في ذلك تنمية اراضيها غير المأهولة وغير المزروعة ، وان تثبت فلسطين ككومنولث يهودية ضمن اطار العالم الديمقراطي الجديد ، كما قرر تشكيل قوة ضاربة تنضم الى جيوش الحلفاء وتحارب تحت الراية اليهودية .

وقد وضع المؤتمر المخططات السرية اللازمة لتكوين فئة قوية مرتفعة الصوت ، تستطيع استخدام الاجهزة السياسية الاميركية ، لادخال مبادئ بلتيمور الى سياسة اميركا الخارجية ، وتحويل هذه السياسة الى خدمة الأهداف الصهيونية .

وقد استعمل زعماء الصهيونية لتحقيق هذا الغرض جميع الأساليب والوسائل الممكنة ، وركزوا بصورة خاصة على الاضطهاد

التاريخي الذي تعرض له اليهود ، والمذابح التي حلت بهم ، وربطوا ذلك بالدولة اليهودية التي يعملون على انشائها كحل وحيد لمشكلتهم وتعويض منصف تقدمه الانسانية لأولئك المضطهدين والمشردين عن الظلم الذي لحقهم في مختلف البلدان وعلى تعاقب العصور .

وكانت انباء الاضطهاد النازي لليهود ، والمذابح الجماعية ، وافران الموت ، تذاع وتضخم ويبالغ فيها وتختلق في أحيان كثيرة ، لاثارة الشفقة على اليهود الذين غدوا في نظر الجميع الضحية التي يجب العطف عليها وتضميد جراحها والأخذ بيدها الى ملجأ تحتمي به وتستقر فيه وتطمئن فيه الى غدها ، وهذا الملجأ هو فلسطين .

وساد الجميع شعور بالذنب تجاه ما عومل به اليهود من اذلال وامتهان ، ولا سيما الاميركيين المتحدرين من اصل الماني ، او الهاريين من المانيا او من الدول التي سيطرت عليها ، ومن هؤلاء روبرت واغنر عضو مجلس الشيوخ الألماني الأصل والبروتستانتي المذهب ، الذي تألفت برئاسته « لجنة فلسطين الاميركية » واخذ يخطب في كل اجتماع ينظمه اليهود او وليمة يدعون اليها ، وعين جميع مساعديه من اليهود ، وقام بدعاية دائبة لفكرة الدولة اليهودية بين زملائه اعضاء مجلس الشيوخ واصدقائه من كبار السياسيين ، كعلاج « للنكبة المفجعة التي حلت باللاجئين الهاريين من الاضطهاد ولم يجدوا موطناً لهم » .

وقبل انتهاء الحرب ازداد اعضاء « لجنة فلسطين الاميركية » حتى بلغ ٦٥٠٠ عضواً كلهم من الشخصيات السياسية البارزة ، وفيهم اعضاء من مجلتي الشيوخ والنواب ووزراء وحكام ولايات

وقضاة ورؤساء بلديات ، وقد استطاعت هذه اللجنة حمل مجلسي الكونغرس في ٢٧ كانون الثاني - يناير ١٩٤٤ على اتخاذ قرار جاء فيه : « ... بما ان الاضطهاد الغاشم للشعب اليهودي في أوروبا قد اظهر بوضوح الحاجة الى وطن يهودي يلجأ اليه العدد الكبير من اصبحوا مشردين من جراء هذا الاضطهاد : لذلك فقد تقرر ان تستعمل الولايات المتحدة نفوذها وتتخذ الاجراءات المناسبة لفتح ابواب فلسطين ليدخلها اليهود بصورة حرة ، وتعطى لهم الفرصة التامة للاستيطان فيستطيع الشعب اليهودي في نهاية الامر اعادة انشاء فلسطين كدولة يهودية ديمقراطية حرة » .

ويعلق ريتشارد ستيفنس على ذلك بقوله : « كان القرار مطابقاً تقريباً لبرنامج بليتمور الذي سبق ان دعا الى انشاء كومنولث يهودية ، والتغيير المهم في صيغة قرار الكونغرس كان ابدال كلمة « انشاء » بعبارة « اعادة انشاء » والغاية الصريحة من ذلك هي خلق الاعتقاد بأن الكومنولث اليهودية كانت موجودة يوماً وان اعادتها الى حيز الوجود ما هو الا امر مناسب » (٣) .

واتخذ المخطط الصهيوني سبيلاً آخر لتحقيق اهداف الصهيونية عن طريق الجماعات الدينية البروتستنتية ، فاقترنت بعض هذه الجماعات بأن اقامة دولة يهودية حديثة لنا هو تحقيق لنبوءة التوراة ، فانخذت خطوات بادارة نيومن لتعليم الرأي العام الاميركي واثارته باسم اقامة فلسطين كدولة يهودية ، وتآلف لهذا الغرض المجلس المسيحي لفلسطين ، وقبل نهاية نيسان - ابريل ١٩٤٥ بلغ عدد أعضاء هذه الجماعة نحو ٢٤٠٠ ، وتمتعت هذه المنظمة بتأييد

الكثيرين من زعماء البروتستانت الذين نظر كثيرون منهم الى اعادة اسرائيل في ضوء نبوءة التوراة .

وبفضل موازنة ضخمة مع زعامة قوية عاملة تم تنفيذ « برنامج للعلاقات الصهيونية العامة والقيام بنشاط سياسي على نطاق لم يحلم به من قبل » ، وامتد هذا النشاط الى كل ولاية من ولايات الاتحاد الاميركي ، وتم بسرعة انشاء المكتب الرئيسي في نيويورك ، كما ان اربع عشرة دائرة خاصة انشئت فوراً للاتصال بالمحيط ، والمعلومات ، والنشر ، والخطباء ، والأبحاث ، وحشد المثقفين ، والرأي العام المسيحي ، والقوى الدينية ليهود اميركا ، والحوادث الخاصة ، والعلاقات العمالية ، والتخطيط السياسي بعد الحرب ، واللجنة الاميركية لفلسطين ، والموارد الاقتصادية ، والاتصال بالجماعات الحليفة الناشئة بعد الحرب . وفي الوقت نفسه انشئ مكتب دائم في فلسطين ، وفي غضون فترة قصيرة من الزمن اخذت الأوساط الرسمية تشعر بوجود قوة جديدة وديناميكية على المسرح السياسي<sup>(٤)</sup> .

لقد استطاعت الأقلية اليهودية التغلغل في البنية الاقتصادية الاميركية ، وغدا الكثير من اليهود من كبار رجال الأعمال والتجار وأصحاب المصارف . وتدل الاحصاءات التي اجريت في هذا الصدد على المدى الذي بلغوه في سيطرتهم الاقتصادية ، واهمية الدور الذي يلعبونه في الحركة النقابية وصناعة الاعلام .

والى جانب التغلغل الاقتصادي ، تمكن اليهود من النفاذ الى اعماق الأحزاب السياسية ، وبوجه أخص داخل الحزبين الرئيسيين : الجمهوري والديمقراطي ، وغدا للأقلية اليهودية ذات



الاتجاه الصهيوني ثقلها الملحوظ في كل من انتخابات رئاسة الجمهورية وانتخاب اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب .

وقد أثر تمركز الأقلية اليهودية في الولايات المهمة ، وما تلعبه من دور سياسي واقتصادي ، على الخطط الانتخابية في الولايات المتحدة التي تحتاج تبعا لنظامها الانتخابي الى مجموع الأصوات الشعبية ورضا تكتلات الأقليات . وابتداء من عام ١٩٤٨ غدا للأصوات اليهودية ثقلها الانتخابي وغدت موضع التنافس بين السياسيين والمرشحين الحزبيين .

يقول الأستاذ مصطفى عبد العزيز : « ان توزيع هذه الأقلية في الولايات المتحدة يتميز بعدم التشتت بل يتركز في ولايات معينة ومدن رئيسية لها وزن خاص في الانتخابات الأميركية كنيويورك وشيكاغو وسان فرانسيسكو ولوس انجلوس وبوسطن ، ويلاحظ ان اليهود ركزوا تجمعهم الأكبر في مدينة نيويورك التي تعد من اهم مراكز النشاط الاقتصادي والثقافي والفكري والسياسي في الولايات المتحدة ، واصبح لهم بحكم تركيزهم الكثيف فيها نفوذ بارز في اتجاهاتها ، فما يقرب من ثلث الأصوات الانتخابية فيها تخص اليهود . ولذا اصبحت الأصوات الانتخابية اليهودية في نيويورك وغيرها موضع اهتمام الحزبين وتنافسهما ، وذلك بعد ان نجح الزعماء الصهيوينيون في بذل كل جهدهم ليشوا أن أصوات اليهود تشكل عنصراً مهماً في الانتخابات<sup>(٥)</sup> .

والواقع ان عدد أصوات الناخبين اليهود المحدد لا يكفي وحده لفوز احد المرشحين للرئاسة « الا انه يصبح مهما جدا عند توازن عدد ناخبي مرشحي الرئاسة فتأتي الأصوات لترجح كفة احدهما .

من هنا فان شرط ممارسة تأثير يهودي بواسطة الناحيين اليهود ، هو وجوب تقارب بين داعمي مرشحين للرئاسة ، كما حصل مثلا بين فورد وكارتر اللذين حصلا على أصوات متقاربة زادت فيها حصة كارتر بعد ان دعم يهوديا . أما حينما يكون احد المرشحين متمتعا بتأييد قوي ولا ينافسه بقوة مرشح آخر ، فان الأصوات اليهودية تفقد قيمتها وتصبح ثانوية كعددتها ، وهذا ما حصل عندما انتخب دوايت ايزنهاور الذي اعتمد فوزه على شعبيته وليس على الأصوات اليهودية ، وبسبب ذلك اجبر الكيان الصهيوني على الانسحاب من سيناء سنة ١٩٥٦ دون ان يؤدي ذلك الى اي تأثير يمارسه اللوبي الصهيوني في الكونغرس»<sup>(٦)</sup> .

ان الحركة الصهيونية التي استطاعت ان تدعم مواقعها عبر استغلال اصوات الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ، قد انطلقت الى آخر الشوط نحو تحقيق بغيتها في الابتزاز السياسي ، وبالتالي جر مياه السياسة الاميركية نحو طاحون اسرائيل في انحياز لها ضد العرب ، بالمساومة على اصوات الأقلية اليهودية مع المرشحين الى عضوية مجلسي الشيوخ والنواب وسواهما من المناصب التي تتدرج من قاعدة السلطة حتى اعل قمة فيها .

ولعل اوضح صورة تمثل اهمية الاصوات اليهودية - وبالتالي ضمان رغبات الصهاينة - في الانتخابات الاميركية ، ما أدلى به الرئيس الاميركي هنري ترومان للمندوبين العرب الذين قابله في محاولة منهم لحمل الولايات المتحدة الاميركية على الوقوف الى جانب الحق والعدل وعدم التحيز ، فكان جوابه لهم : « آسف أيها السادة ، عليّ ان استجيب الى مئات الآلاف من الذين يتطلعون

بشوق الى نجاح الصهيونية ، فلا يوجد مئات الآلاف من العرب في المناطق الانتخابية ! » .

وكان من البديهي ان تؤدي أساليب الابتزاز هذه ، وحاجة المرشحين الى الأصوات الانتخابية ، الى بروز الثقل الصهيوني في جمل السياسة الاميركية ، ودفع العديد من الشيوخ والنواب الى تأييد الحركة الصهيونية ، والعطف على اسرائيل ، واتخاذ المواقف العدائية من العرب ، دون اي التفات الى مفاهيم العدالة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

والى جانب الضغوط الصهيونية الناجمة عن الحاجة الى الأصوات اليهودية ، تمكنت هذه الحركة العنصرية من ان تلعب دوراً ابتزازياً ثانياً يتمثل في الدعم المالي وتمويل المعارك الانتخابية نتيجة لامكانياتها الاقتصادية الهائلة .

وقد اعترف جيمس فورستال وزير الحربية في عهد الرئيس ترومان ، في مذكراته ، بهذا الدعم المالي الصهيوني للمعركة الانتخابية ، فقال :

« ان السناتور ماكغرات ردد لي ان مصادر التمويل اليهودي تشكل جزءاً أساسياً من تمويل الحزب الديمقراطي ، وان معظم هذا التمويل قد تم على أساس ما يتوقعه مقدموه من اليهود من موقف الحزب معهم في قضية فلسطين » ثم يستطرد فورستال قائلاً : « ان مساعدتي الرئيس ترومان دافيد نايلز وسام روزنمان ، ابلغاني ان المحافظ ديوي على وشك ان يدلي ببيان في صالح الصهيونية في فلسطين ، وأصر على انه ما لم يسر ترومان في هذا الاتجاه ، فان ولاية نيويورك سوف تفقد ويفوز بها الديمقراطيون »<sup>(٧)</sup> .

ولاهمية الدور الذي تلعبه الأقلية اليهودية ، والمتمثل بالاستقطاب الصهيوني ، كان ذلك التنسيق الدقيق والتخطيط البارع والضغط المتواصل الذي ارتفع الى مستوى قبول دولة الولايات المتحدة ازدواجية الهوية بالنسبة لليهودي الاميركي ، فهو اميركي رسمياً واسرائيلي في الوقت نفسه . ولكن الاميركيين الصهيوين وان نادوا بازدواجية الانتفاء ، فان ولاءهم الحقيقي لاسرائيل ، واسرائيل وحدها .

وكان للسيطرة الصهيونية الواسعة على صناعة الاعلام الدور البارز في مخاطبة الاميركيين ، وبخاصة الفئات القيادية صانعة القرارات السياسية الحاسمة ، غير ناسية كسب الرأي الشعبي العام عبر مختلف الأجهزة الاعلامية الثقافية والصحفية والفنية .

ويكفي ان نذكر انه في بدء الانطلاقة الصهيونية في الولايات المتحدة ١٩٤٣ ، اشترى مجلس الطوارئ بالتعاون مع المنظمة الصهيونية الاميركية وقتاً اذاعياً من ١٨٢ محطة اذاعية في الولايات المتحدة ومن ٥٠ محطة اذاعة في كندا ، وسمع الاميركيون في ٤٦ ولاية اصوات كبار النجوم في ادوار دراماتيكية من برنامج « فلسطين تتكلم » . وزودت الصحافة الاميركية بمئات البيانات والمقالات الصهيونية الموجهة ، كما زيد انتشارها بالاتصالات الشخصية مع اصحاب الصحف ومحريها ومراسليها ، وتم في العام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ توزيع اكثر من مليون نشرة وكراس على المكتبات العامة ورعاة الكنائس والمراكز الاجتماعية والمربين والقسس والكتاب ، ومدوا بأموالهم عدداً من المؤلفات ، وقاموا بنشرها متعاونين مع دور النشر التجارية ، ويقال ان عدد هذه الكتب بلغ في سنة ١٩٤٤ -

١٩٤٥ بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ كتاب<sup>(٨)</sup> .

ان الصهيونيين لم يدعوا سبيلاً من سبل الاتصال والدعاية الا وسلوكه واتفقوا العمل به ، بالتوجيه المخطط والتنظيم الدقيق ، وقد صدرت تعليمات القيادة الى لجان الطوارئ المحلية لكي تقيم أوثق العلاقات مع اعضاء الكونغرس من مناطقها ، اما بواسطة الوفود او من طريق الحفلات الاجتماعية المحلية الصغيرة التي يدعى اليها اولئك النواب . وكانت الغاية من وراء هذه الاتصالات خلق جماعة من المشترعين القوميين ، كما هي الحال في مجلس العموم البريطاني ، يكونون مطلعين على تفاصيل الموقف في فلسطين ، فيستطيعون البحث عن فهم . وجاءت التوجيهات الى الجماعات المحلية للاتصال بالزعماء السياسيين من الرسميين وغير الرسميين ، ومن اعضاء الحزبين في الوقت نفسه ، دون اهمال الأوساط الشعبية ، فقد رأى مجلس الطوارئ ان مجلس الكونغرس الاميركي لن يضطر الى القيام بالعمل المطلوب الا اذا كان هناك « رأي عام كبير جداً مؤيد في كافة انحاء البلاد ، فزعماء الأمة السياسيون انما يتقادون بآراء ناخبهم المحليين » وكان مصداق هذه الطريقة الفعالة عريضة رفعت بعد ذلك الى رئيس الولايات المتحدة من قبل اربعين حاكماً من حكام الولايات مؤيدين بها اقامة دولة يهودية<sup>(٩)</sup> .

ويؤكد يوري ايفانوف ان في العالم ١٠٣٦ مؤسسة خاصة للنشر تعمل لمصلحة الصهيانة ، غير ان زعماء الصهيانة يصرفون جل اهتماماتهم في اقحام دعايتهم او « العنصر المتعاطف معهم » في الصحف المركزية لكل الدول وفي الاذاعات الدولية ، كما انهم

ينفذون الى صميم الانتاج السينمائي والتلفزيوني ، وهم لا يفرطون  
بأية شاردة لاستخدامها بواسطة هذه الوسائل الجبارة للتأثير على  
الرأي العام العالمي لأنهم يدركون جيداً ان هذه « الفئات » التافهة  
قد تكون ذات شأن اذا ما أحسن استخدامها<sup>(١٠)</sup> .

وهكذا نجحت الحركة الصهيونية في تشويه الحقائق وتزييف  
الواقع ، بالنسبة لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي ، مما دفع المعلق  
السياسي اندرو كارفلي الذي لم تستطع الدعاية الصهيونية ان تثنيه  
عن قول الحقيقة ، الى ان يكتب محملاً أساليبها في تشويه الوقائع  
وعرضها على الرأي العام بالشكل الذي يتلاءم مع اهدافها ،  
بقوله :

« ان الصهيونيين لا يكتفون بتقويض جهود الدبلوماسيين في  
الشرق الأوسط عن طريق الضغط الذي يمارسونه على واشنطن ،  
فهم يبذلون ايضاً جهوداً ضخمة للتأثير على وسائل الاتصال  
والاعلام الاميركية . فالصهيونيون يمارسون عن طريق الاعلانات  
والمقالات وغيرهما ، نفوذاً كبيراً في وسائل الاتصال ، يضمن لهم  
ان تعرض الأنباء بصورة مؤيدة لاسرائيل ومعارضة للعرب . ومن  
ثم نجد ملايين من الاميركيين لا يعرفون الوقائع الصحيحة عن  
الشرق الأوسط . ولعلنا لا نخطئ اذا قلنا ان اغلبية الرأي العام  
الاميركي يعتقد ان اسرائيل دولة صغيرة مقدمة ديمقراطية ، وانها  
نموذج للتنمية الاقتصادية ، تسبح في بحر من الدول العربية  
المتخلفة التي لا تفتأ تهدد كيانها . وليست هذه النظرة موضع شك  
او تساؤل ، فليل من الاميركيين من يجرؤ على التساؤل عن شيء  
يتعلق باسرائيل او بالنشاط الصهيوني والضغط الصهيونية . . وانه

لمن المؤسف حقاً ان مجتمعاً يتباهى بأنه قائم على البحث الحر المفتوح ، نادراً ما يناقش مثل هذه الأمور خوفاً من ان يصفه الصهيونيون بأنه معاد للسامية»<sup>(١١)</sup> .

وما أكثر ما استعملت الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة وفي مختلف انحاء العالم ، تهمة العداء للسامية والتمييز العنصري واعتناق النظرية العرقية ، للتعطيم على الحقائق الجارية في منطقة الشرق الأوسط ، وما أكثر ما شهرت هذا السلاح ، وما تزال شهره ، ضد مناوئيه . . وقد نشر البروفسور ويلارد الكستوفي مقالاً في هذا الموضوع قال فيه :

« ان الذين يعارضون اعمال اسرائيل يترددون في الجهر بآرائهم ، خشية ان توجه اليهم تهمة العداء للسامية ، وان الناقد المسيحي للصهيونية مشلول مثل وسائل الاعلام والسبب ذاته ، وهو لا يستطيع التنديد بالغزو الاسرائيلي المسلح ، لأن عليه ان يسير بحذر في ميدان الحذر الديني ، ونتيجة لذلك فان حرية الكلام مكبوتة في الولايات المتحدة حول الصهيونية اكثر منها حول اي موضوع آخر»<sup>(١٢)</sup> .

وقد جعل التنسيق الكامل بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية الاميركية ، من هذه الحركة ، الناطق الرسمي باسم هذه الدولة ، في قلب الولايات المتحدة الاميركية ، فهي تعمل على رعاية مصالحها ، وتعمى الرأي العام لتحقيق اهدافها ، وما تفتأ تضغط على القيادات السياسية لتقدم لها كافة المعونات الاقتصادية والعسكرية ، بغية الحفاظ الدائم على ان يكون ميزان القوى في الشرق الأوسط الى جانبها ، تحت شعار صون السلام والاستقرار

وضمن استمرار المصالح الاميركية .

وجدير بالذكر « ان المنظمة الصهيونية الاميركية مسجلة بالولايات المتحدة كمنظمة تابعة لدولة اجنبية طبقاً لقانون ١٩٣٨ والمعدل عام ١٩٧٥ الذي ينص على ضرورة تقديم بيان بشأن المنظمات التي تخضع لها ومجالات توزيع اموالها واسماء الأشخاص الذين يتعاملون معها الى وزارة العدل لحماية الدولة وسلامتها وذلك استناداً الى اعلان اسرائيل رسمياً عام ١٩٥٢ بأن المنظمة الصهيونية العالمية تعتبر ممثلة لها ، ويسمح لها بالعمل داخل اسرائيل وخارجها ، ولهذا فقد أدرجت الوكالة اليهودية الموجودة في الولايات المتحدة ( وهي احدى المنظمات الصهيونية الرئيسية ) على انها عميلة لجهة اجنبية » (١٣) .

ولقد كتب الكاتب الاميركي جان تني محلاً للحركة الصهيونية كاشفاً ايهاها على حقيقتها بقوله : « ومن الحقائق المسلم بها ان الصهيونية حركة سياسية بحتة واقتصادية كذلك ، ولن تمنع هذه الحقيقة العصبية المعادية للتلشهير من ان تدعي انها حركة دينية او جنسية . والصهيونية كالشيوعية ، سواء بسواء ، فهما حركتان تشكلان خطراً دولياً ، وبيننا لا يكون من اهداف الصهيونية القضاء على الحكومات القائمة بالعنف أو بقوة السلاح ، إلا أنها لا تعرف الاخلاص ولا الوفاء للولايات المتحدة ، وذلك لأن اخلاصها كله وقف على اسرائيل ، وهي تؤمن بأن كل يهود العالم ليسوا الا رعايا لهذه الدولة اليهودية » (١٤) .

وغير خاف على احد ان المنظمة اليهودية في الولايات المتحدة تعمل على أساس انها تمثل الشعب اليهودي ، ويذكر جان تني ان



هذه المؤسسة قد تم تأسيسها عام ١٨٩٧ ، ومبادئها نفس مبادئ الصهيونية العالمية « ولها مكتب في فلسطين ، ونشاطها موجه للتعليم والدعاية بالراديو وأشرطة السينما ، وتقديم منحاً دراسية في الجامعة العبرية ، ومديرها الدكتور عمانويل نيومن الذي سجل لدى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ بصفته ممثلاً للشعب اليهودي ، وهذه المنظمة عدة مطبوعات دورية هي : « فلسطين الجديدة » و « جماعة اللديش » و « كتاب فلسطين السنوي » ويبلغ عدد اعضائها ربع مليون يهودي » .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن الصهيونية قد تركت اثراً عميقاً على الأقلية اليهودية ، وجعلتها تنساق في تيارها وتعمل على تحقيق اهدافها الرامية الى دعم اسرائيل وتحقيق مخططاتها العدوانية . . ومع ذلك فقد ظلت هناك قوى يهودية معادية للحركة الصهيونية ، وأبرزها « المجلس الاميركي لليهودية » الذي يحاول ان يفصل ما بين الانتهازين الديني والقومي ، على أساس ان اليهودية دين وعلى اليهود ان يذوبوا في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وانه ليست هناك اية علاقة قانونية ما بين يهود اميركا ودولة اسرائيل .

وتسير هذه الحركة التي تعتبر نفسها « منظمة قومية اميركية » في خط معاكس للتيار الصهيوني ، عاملة على دمج اليهود وصهرهم في المجتمع الاميركي ، ولا تنفك تكشف في الوقت نفسه ، دور الحركة الصهيونية ومدى ارتباطها بالدولة الاسرائيلية . وقد نوهت احدى المجلات التي تصدرها بما تقوم به الحركة الصهيونية من خرق دائم للقوانين الاميركية ، داعمة ذلك بالأمثلة التي نقلها الأستاذ مصطفى عبد العزيز في كتابه « الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية » وهي :

١ - قام عدد من الصهيونيين علانية بنقل كمية من الأسلحة والذخيرة الى فلسطين قبل العام ١٩٤٨ متتهكين بذلك القانون الأميركي .

٢ - اعتاد وزير الخارجية الاسرائيلية ووفدها في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على التحدث نيابة عما يسمونه « الشعب اليهودي » .

٣ - قامت اسرائيل بإرسال مذكرات رسمية الى الحكومة الاميركية وعشرين حكومة اخرى نيابة عما أسمته بالمواطنين اليهود في بلدانها بما فيهم الولايات المتحدة .

٤ - تلتزم الوكالات الصهيونية في الولايات المتحدة رسمياً باتفاق مع اسرائيل ، لتقوم نيابة عنها في الولايات المتحدة بالأعمال « التي لا يمكن لاسرائيل القيام بها » .

٥ - يتولى السفراء ووزراء اسرائيل ، طبقاً لاتفاق رسمي مع المنظمة الصهيونية العالمية ، تنسيق عملهم مع الوكالات الصهيونية في الدول الأجنبية ، ويقومون بمهامهم كمبعوثين فوق العادة ليهود هذه الدول ومن بينهم يهود الولايات المتحدة .

٦ - تقوم المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة بالضغط بانتظام على البيت الأبيض والكونغرس والمجالس التشريعية بغية الحصول على العديد من المساعدات السياسية والعسكرية والمالية لدولة اسرائيل ، بغض النظر عما اذا كان ذلك يتمشى مع مصالح الولايات المتحدة ام ضدها .

٧ - درج الزعماء الاسرائيليين في تصريحاتهم العلنية على القول بأن

يهود الولايات المتحدة مسؤولون عن ارسال ابنائهم ليعيشوا في اسرائيل بصفة دائمة وعليهم ان يهاجروا هم انفسهم اليها ، لأنه ليس لهم مستقبل في الولايات المتحدة .

٨ - تنظر كل منظمة صهيونية في الولايات المتحدة لمبدأ الهجرة كأحد المتطلبات الرئيسية ، وتعمل على تهيئة الجو لها بيت روح الهجرة بين اليهود الاميركيين .

٩ - تستعين المنظمات الصهيونية في بث روح الهجرة بمجموعة متنوعة من البرامج الثقافية والتعليمية الاسرائيلية ، كالرقصات والأغاني الاسرائيلية واللغة العبرية ، وغيرها من الوسائل التعليمية التي تعمل على فصل الشباب اليهودي عن بيئتهم الاميركية .

الا ان الصهيونية العالمية لا تقبل بحال من الأحوال منطق « المجلس الاميركي لليهودية » وتعتبر أنه من الطبيعي بالنسبة لليهود التعاون والتعاقد مع وطنهم الأم اسرائيل ، وانهم يشكلون شعباً توزعته دول العالم ولا يمكن فصم العرى ما بين افراده ، فهم الى جانب انتمايتهم الديني يجمعهم الرابط القومي ، وبالتالي فهم ، رغم توزيعهم في كافة اقطار العالم ، امة واحدة ، وعلى اليهودي ان يكون مزدوج الولاء للدولة التي تعيش فيها وللدولة اسرائيل في آن معاً .

ولا بد من الاشارة هنا الى الدعم المادي الذي تمتد به الصهيونية العالمية دولة اسرائيل ، والتي لولا ولولا الدعم الاميركي المتواصل ، لانهارت اقتصاديا وعسكريا بين ليلة وضحاها . ومن أبرز هذا الدعم ما تقوم به اسرة روتشيلد التي تسيطر سيطرة واسعة

على الاقتصاد الأوروبي ، وهي ذات نفوذ واسع في البنية الاقتصادية الاميركية ، وما تنفك تقدم لاسرائيل كافة ضروب الدعم المادي والمعنوي وتقوم بمساع كبرى لتقديم المنح الدولية اليها ، ومن امثلة ذلك ما مارسته من ضغوط على دول اوربا الغربية لضم اسرائيل الى السوق الأوروبية المشتركة وقد أشار خيرى حماد الى ذلك في ابان الحملة الروتشيلى على هذه الدول بقوله : « ان البارون ادمون دي روتشيلد ما زال يهدد دول السوق الأوروبية المشتركة ، اذا لم تنفذ رغبات اسرائيل وتربطها بالسوق المشتركة بطريقة او بأخرى . . ونشرت صحيفة الايزرر في عددها الصادر في السادس من نوفمبر من عام ١٩٦٢ ، تصريحاً للبارون قال فيه : « يجب أن تزداد علاقات اوربا باسرائيل قوة لأنه كلما قوي الاقتصاد الاسرائيلي ، كلما ارتفع مستوى المعيشة في اسرائيل ، وازدادت اهمية التعاون الاسرائيلي - الأوروبي في جميع الميادين . وعلى اوربا ان تضمن هذا التطور ، وان تدرك انه لا يتحقق الا بضمائها . ويمكن بهذه الطريقة ان تطور اسرائيل ببناء اقتصادها الناقص ، اذا منحناها الوسائل اللازمة لتحقيق رسالتها ، وانا على ثقة من انها ستنجز اهدافها » (١٥) .

لقد قدمت الصهيونية العالمية لدولة اسرائيل الكثير من أسباب الدعم المادي الذي مكنتها من الوقوف على قدميها ، وتدارك اقتصادياتها المتهاة ، وامنت لها مليارات الدولارات من التبرعات والمساعدات ، وهي تسلك سبل الابتزاز لدفع اليهود الاميركيين للتبرع لاسرائيل والا حاصرتهم اقتصادياً ، وحاربتهم سياسياً وعملت على تقويض مكانتهم الاجتماعية .

وتشير الاحصاءات الى ان حجم المساعدات التي قدمتها الحركة الصهيونية لدولة اسرائيل ما بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٦٤ بلغت مليارين وسبعمائة مليون دولار، وبلغت هذه المساعدات ذروتها في مرحلة تهجير يهود أوروبا الوسطى وقيام اسرائيل ، اذ زاد المعدل السنوي لهذه المساعدات ما بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ على ٢٠٠ مليون دولار .

والحركة الصهيونية المتمركزة في أوساط الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ، تحتل مركز الثقل في اطار الصهيونية العالمية المنتشرة في كافة أصقاع المعمورة ، وقد استطاعت بفضل مكائنها السياسية والاقتصادية ان تلعب دوراً نشطاً في التأثير على السياسة الخارجية الاميركية لطمس الحقائق وخلق جو من العداء في أوساط الرأي العام ضد حركة التحرر العربية ، والعمل المتواصل لدعم اسرائيل ، واطهارها بمظهر المدافع عن المصالح الاميركية في الشرق الأوسط ، والتأكيد بأنه ليس هناك من أي تناقض في المصالح الحيوية لكلتا الدولتين : اسرائيل والولايات المتحدة ، الى درجة اخذ معها بعض المحللين السياسيين يعتبرون ان اسرائيل احدى الولايات الاميركية ، وان على اميركا ان تلتزم بوجود اسرائيل واستمرار بقائها وتفوقها ، بالرغم مما يشكل هذا الالتزام من خرق لكل القيم الانسانية والاعراف الدولية ولحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على تراب وطنه .

وذلك هو سر الابتزاز السياسي الاسرائيلي المستمر للولايات المتحدة وتلك هي ابعاد الضغط الصهيوني فيها .

١٩٨٠/٣/١٤

## المراجع

- (١) مصطفى عبد الميزيز : الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١١ .
- (٢) هنري فورد : اليهودي العالمي ، ص ١٩ .
- (٣) رتشارد ستيفنس : الصهيونية الاميركية وسياسة اميركا الخارجية ، ترجمة جورج نجيب واكيم ، ص ٧٥ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ٦٢ و ٦٧ .
- (٥) الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١٢٥ .
- (٦) صلاح المختار : تحليل نمط التفكير الاستراتيجي الاميركي ، ص ٣٤ .
- (٧) الأقلية اليهودية ، ص ١٤٢ .
- (٨) الصهيونية الاميركية وسياسة اميركا الخارجية ، ص ٥٠ - ٥٣ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ٦٩ .
- (١٠) يوري ايفانوف : احذروا الصهيونية ، ترجمة أحمد داود ، ص ٢٤٥ .
- (١١) اندرو كارفلي : العلاقات العربية والضغط الصهيوني ، ص ١٣ .
- (١٢) الأقلية اليهودية ، ص ١٤٢ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
- (١٤) جان تفي : الطابور الخامس الصهيوني ، ص ١٠ - ١١ .
- (١٥) خيرى حماد : الصهيونية، جذورها ونشأتها وأهدافها ، ص ٩٨ .

---

**النفط والحرب**  
**النفسية التي تشنها**  
**اميركا على العرب**

---





كان العالم العربي وما برح ، ذا أهمية استراتيجية كبرى ، ومحل  
اطماع العديد من الدول الاستعمارية قبل اكتشاف النفط بدرجة  
طويل ، لما يتمتع به من مركز جغرافي يشكل حلقة الوصل بين  
اوروبا وآسيا وأفريقيا ، فكان على مرّ الأيام محط أطماع الغزاة  
الاوروبيين .

وازدادت أهميه هذه المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى ، بما  
كان للنفط من أثر بالغ في مسار الحرب ، واعتماد الدول عليه  
كمصدر للطاقة المحركة ، واعتباره السلعة الاستراتيجية الأولى  
للإليات البرية والأسلحة البحرية والجوية . وقد أعرب اللورد  
كرزون عن ذلك في اجتماع عقد في هيئة البترول المتحالفة في  
٢١ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩١٨ فقال : « كان الزيت حتى قبل  
الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله  
في الأغراض الاقتصادية والنقل ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت  
ومستخرجاته من بين العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها لمواصلة  
الحرب وكسبها . كيف كان في استطاعة الدول المحاربة بدون  
الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأساطيل وحركتها ونقل الجنود

وصناعة المتفجرات ؟ . . وقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز والبترين أدواراً متساوية من حيث أهميتها في الحرب . وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد سبّحوا على موجة من الزيت نحو النصر . لقد كان فرضاً على الحكومة ان تنظم موارد امداده في مختلف العالم ، وان تحتفظ بمقادير منه ، وان تعمل على توزيعها بالعدل ، وان تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وخزونه في مراكز الزيت وأنابيبه<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فقد انعكست نتائج الحرب العالمية الأولى على منطقة الشرق الأوسط ، مع انهيار الامبراطورية العثمانية ، واقتسام العالم العربي وتجزئته ما بين انكلترا وفرنسا وظهور الخطر الصهيوني إثر وعد بلفور الذي تضمن تعهد بريطانية بتأييد الحركة الصهيونية في بناء وطن قومي بفلسطين .

وكان للمصالح الاقتصادية اثرها الكبير في السياسة الاستعمارية ، ويمكن القول مع الكاتب الاميركي جوستورك : « ان تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بمجهود الدول الغربية لضمان سيطرة مطلقة على موارد المنطقة وتجارتها . وكان النفط هو المورد الرئيسي . وقد تحققت السيطرة الأوروبية ( وفيما بعد الاميركية ) على النفط بواسطة سلسلة من الامتيازات<sup>(٢)</sup> » .

ولا شك في ان أهم تحول طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، هو دخول الولايات المتحدة الاميركية حلبة التنافس مع بقية الدول الأوروبية على منطقة الشرق الأوسط ، وقد جهدت بريطانيا قدر استطاعتها ان تمنع التغلغل الاميركي في هذه المنطقة

التي أخذت دور الدولة المتدبة فيها ، وعملت على انهاء المصالح الاقتصادية للدول الاجنبية فيها ، ولكن الولايات المتحدة التي كانت تنادي بمبدأ سياسة الباب المفتوح في حلبة التنافس الاقتصادي ، شجعت الشركات الاميركية على أن يكون لها نصيبها من الامتيازات النفطية في الشرق الاوسط ، وبخاصة في العراق وايران .

وفي معرض مطالعها هذه ، تقدمت الولايات المتحدة بسلسلة من الحجج تعبر فيها عن حقها بأن يكون لها موطىء قدم في العالم العربي وايران ، وهي (٣) :

١ - ان الحلفاء قد ربحوا الحرب معاً .

٢ - للحصول على هذا النصر لم توفر الولايات المتحدة جهدها البتة وخاصة في ميدان البترول واضاعت الكثير من احتياطيها وانتاجها .

٣ - من المنطق والمعقول اذن ان تحجب ثمرات النصر بالتساوي .

٤ - ان الاحتكارات مغايرة لمبادئ الحرية الاقتصادية وسياسة « الباب المفتوح » التي يتمسك بها الاميريكيون بكل قوة .

وبهذه الحجج تمكنت الولايات المتحدة الاميركية من تثبيت قدمها في منطقة الشرق الاوسط عبر اسهام شركاتها في « الشركة العراقية للبترول المعروفة بأبي . بي . سي » . وتحركت من ثم نحو البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية حيث استطاعت الحصول على امتيازات للتنقيب والاستثمار في هذه الاقطار ، الامر الذي أغضب اقطاب الاستعمار البريطاني وفي طليعتهم اللورد لويد

الذي وجه انتقاداً شديداً الى شركة النفط البريطانية- الايرانية التي لم تعمل على مد سيطرتها الى الخليج « وهاجم السياسة البريطانية التي تساندها . . مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية بعد حصول الشركات الاميركية على استغلال النفط في البحرين والسعودية ونصف حصص الاسهم في الكويت و٢٣,٧٥٪ في شركات النفط العاملة في قطر ومشيخات الساحل المتصالح وسلطنة عُمان ، ودعا الى ضرورة العودة الى سياسة كرزون وغلق الباب المفتوح ، كما ندد بضعف المركز البريطاني في الخليج خاصة اذا اقترن التدخل الاميركي بالنشاط التجاري والملاحي الواضح الذي تقوم به كل من المانيا وايطاليا واليابان(٤) » .

وفي الحرب العالمية الثانية غدت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية مزدوجة ، باعتبارها مصدراً رئيسياً للطاقة من جهة ، ومسرحاً للعمليات العسكرية تبعاً للأهمية الاقتصادية للمنطقة من جهة ثانية .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية غدت الولايات المتحدة الاميركية الدولة الاعظم وذات الطموحات الامبراطورية في السيطرة العالمية وزعامة العالم الرأسمالي ، فخرجت عن سياستها التقليدية ، سياسة الباب المفتوح والاكتفاء بالتنافس الحرفي الشؤون الاقتصادية ، وأخذت تتوسع على حساب شركائها الاوروبيين وتعمل على اقصائهم ما أمكنها ذلك ، لا سيما وان بريطانيا وفرنسا كانتا في مركز لا تحسدان عليه .

وحين استطاعت الولايات المتحدة أن تمد نفوذها الى أوروبا الغربية ، التي باتت دولها مجرد تابع للشريك الاكبر ، أضحي

للاميركيين نصيب الاسد في اقتصاديات الشرق الأوسط ، وانتهى الدور الذي مثلته بريطانيا في الخليج العربي باعتباره حقلاً مغلقاً لنفوذها الخاص .

وكما كان للمصالح النفطية اثرها على مجمل السياسة الخارجية الاميركية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها ، وبخاصة شركاتها ، ان عليها أن تلعب دوراً في الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ، وحاولت بهذا الصدد ، ان تعارض بادىء ذي بدء أهداف الحركة الصهيونية في الاستيلاء على فلسطين ، لكنها ما عثمت ان بدلت من موقفها هذا تحت ضغط القوى الصهيونية الداخلية . يقول جوستورك في ذلك :

« لم تكن المصالح الاميركية في أي مكان أقل وضوحاً مما كانت عليه في سياسة الولايات المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . كانت الشركات الاميركية تعارض أي دعم رسمي لأهداف الصهيونية ، وتجلى ذلك على أشده على أيدي ممثلين من النخبة الاميركية الممتازة الخاصة أمثال وزير الدفاع فورستال ووكيل وزارة الخارجية اتشيسون . وكان دعم التقسيم في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، سياسة ترضية للضغط الصهيونية المحلية ، لكنها لم تعد قادرة على تفادي نزاع مسلح خطير في فلسطين اكثر من غيرها من السياسات . وعندما اتضح في مطلع عام ١٩٤٨ ان النزاع لا يمكن تفاديه عن طريق التقسيم ، تلاشى الدعم الاميركي لتلك السياسة . وكان الحد الأدنى الذي لا يمكن انقاصه لهدف السياسة الاميركية في فلسطين هو ترحيل البريطاني ومنع تواجد الروسي في شكل قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة . وهذا ، مقرونًا

بضغط سياسي عملية ، دفع ترومان الى الاعتراف في التسو واللحظة  
باسرائيل في ١٥ أيار - مايو عام ١٩٤٨ . أما الدعم الاستراتيجي  
لاسرائيل فكان تطوراً لاحقاً<sup>(٥٥)</sup> .

ومع قيام دولة اسرائيل في قلب العالم العربي ، ازدادت  
اهتمامات الولايات المتحدة الاميركية بمنطقة الشرق الاوسط ، اذ  
وجدت فضلاً عن مصالحها الاقتصادية الهائلة ، ان عليها الكثير من  
المسؤوليات السياسية والمالية تجاه هذه الدولة وبغية ضمان  
استمرارها ، لأنها قد أثارت الكثير من الملبسات والتعقيدات في  
العلاقات العربية - الاميركية ، وما تلا ذلك من دخول السوفيات  
منطقة الشرق الاوسط .

وكانت الخمسينيات من هذا القرن بمثابة العقد الذهبي بالنسبة  
للشركات النفطية العالمية لما حققته من أرباح أسطورية ، وفي  
مقدمتها الشركات الاميركية ، ناهيك بالدور الذي أخذ يلعبه النفط  
في السياسة الدولية ، ومن مظاهره ذلك النزاع الذي نشب حول  
منابع النفط الايراني حين أقدم الرئيس مصدق في شباط - فبراير  
١٩٥١ على تأميم الشركة الانجلو ايرانية ، وغادر الشاه ايران الى  
ايطاليا ، وفي وقت كان يدور فيه الصراع الخفي على ايران ما بين  
الروس والاميركان ، ومحاوله الاتحاد السوفياتي فرض سيطرته  
الاقتصادية على المقاطعات الشمالية واحلال نفوذه محل النفوذ  
البريطاني فيها .

وهنا برزت الولايات المتحدة الاميركية متزعة صفة الرابع  
الاكبر في ذلك الصراع ، اذ أخفقت تجربة مصدق وعاد الشاه الى  
ايران اثر انقلاب الجنرال زامارا عام ١٩٥٣ ، وانجلى الامر عن

عودة السيطرة النفطية على ايران ، وابعاد الاتحاد السوفياتي عن مسرح الاحداث ، وواكب هذه المسيرة الدخول الاميركي القوي الى ايران ، وغدا الحضور الاميركي واضحاً في منطقة الشرق الاوسط ، نتيجة لتوسع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ، ولنفوذها الخطير في سياسة هذه المنطقة التي اعتبرتها من أهم وأثمن مناطقها في العالم .

وقد بلغ من نفوذ شركات النفط الاميركية انها كانت وراء نجاح الرئيس ايزنهاور في معركة الرئاسة سنة ١٩٥٣ ، وانه كان لها في الوزارة التي فيها سبعة أعضاء من أقطابها ، وقد صرح ايزنهاور يومذاك بقوله : « من الامور التي تؤكد أهمية الشرق الاوسط القصوى ، احتواؤه على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم حتى الان . وهذه المصادر البترولية لا تقل أهمية عن الحلف الاطلسي ، بل ان هذا الحلف يفقد معناه وهدفه اذا فقدنا مصالحننا البترولية في الشرق الاوسط » .

وكانت النتيجة الحتمية لتعاظم المصالح الاقتصادية المثلة بالنفط ، تعاظم التدخل الاميركي في شؤون الشرق الاوسط والعالم العربي الذي بدأ يتحرك ضد السياسة الاميركية المؤيدة لاسرائيل والمتلاعبة بحقوق الدول المنتجة للنفط ، وذلك حين عمدت الشركات المستثمرة على تخفيض الاسعار المعلنة للنفط الخام مع نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، هذه الاسعار التي تركز عليها حصص الدول المنتجة والبالغة خمسين في المائة من الارباح .

وقد أدى هذا العمل الى غضبة العالم العربي والدول المنتجة الاخرى ، ولاحق في الاجواء تحركات ولقاءات ما بين هذه الدول

للحفاظ على مصالحها ، ومن أبرزها اللقاء الذي عقد في بغداد عام ١٩٥٩ ، وضم الدول العربية المنتجة بالإضافة الى ايران وفنزويلا ، والذي اسفر عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط ( اوپيك ) ، وكان في رأس مهام هذه المنظمة تحقيق الاستقرار في اسعار النفط ، واعادة سعره الى ما كان عليه قبل عام ١٩٥٩ ، وسرعان ما برزت هذه المنظمة في الميدان الدولي والمحلي ، كممثل فعلي لمصالح الدول المنتجة ، واستطاعت أن تحقق ارباحاً لدولها ، وذلك بفرض رفع أسعار النفط من جهة ، ومطالبتها باستثمار جزء من الأرباح التي تحققها الشركات في تنمية أوضاعها الاقتصادية من جهة ثانية .

ومع الستينات ظهر اتجاهان في سياسة الدول العربية المنتجة ، نادى أولهما بمبدأ التأميم ورفع الثاني شعار المشاركة ، وتبلور هذان الاتجاهان مع العقد السابع حين اقدمت كل من العراق وليبيا وسورية على تأميم المصالح النفطية الغربية في بلادها ، وتزعمت المملكة العربية السعودية مبدأ المشاركة المهادف الى تحقيق الاستقرار في الاوضاع السياسية في منطقة الشرق الاوسط . ولكن دور النفط ظل مقتصرأ على الناحية الاقتصادية الخالصة ، حتى كانت حرب تشرين - اكتوبر ١٩٧٣ فبرز كعامل سياسي مهم في السياسة الدولية ، حين شهرة العرب سلاحاً ماضياً في وجه الدول المنحازة الى اسرائيل وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية .

وكان خبراء النفط قد اقتنعوا بأن سلاح النفط لا يستخدم بوقف ضخه فقط ، وانه يكفي الا تزيد الدول المنتجة من انتاجها أو تخفضه قليلاً لكي تشير على الفور أزمة استهلاك عالمية ، نظراً



للحاجة المتزايدة الى الطاقة في الدول الصناعية ، فاذا اضيف الى ذلك رفع الاسعار وهو النتيجة الطبيعية لخفض الانتاج ، أمكن الوصول الى زيادة في الدخل تعوض الدول المنتجة عن الزيادة في الانتاج .

وقد اقترن خفض الانتاج الذي اعلته البلاد العربية المنتجة برفع سعر النفط ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن هذه الدول قد استغلت ظروف المعركة لرفع الاسعار ، فمنذ ١٥ ايلول - سبتمبر ١٩٧٣ اجتمع ممثلو الاوبك في مقر المنظمة بفيينا لاجراء مباحثات حول الاسعار لأن النفط لا يحصل على سعره الحقيقي ، وصرح الشيخ أحمد زكي يماني بأن اتفاق طهران لسنة ١٩٧١ بين دول الخليج والشركات الغربية بات ميتا او في طور الاحتضار وفي حاجة الى تعديل كبير . وقد أشار وزير النفط السعودي الى ذلك في محاضرة القاها في جامعة الرياض<sup>(١)</sup> .

ولم يكن في الحسبان - وفي أوساط دول العمالة على التخصيص - نجوم العملاق العربي الذي لم يكن في تصور تلك الاوساط سوى بيدق صغير على رقعة الشطرنج العالمية ، واذا به لا يكتفي بتحطيم اسطورة التفوق الاسرائيلي من خلال وحدة كلمة العرب ، وانما يمتشق في معركته الجديدة أمضى سلاح عرفه العصر ، فتقلب الصفحة ويرتد العالم الصناعي المتطور الى دوامة الذعر والفوضى والتخبط ، وتنجلي الصورة عن مؤشر ينطق برجحان الكفة العربية في ميزان الحياة الدولية .

ولسنا نأتي بجديد اذا قلنا ان النفط عصب التقدم الصناعي ، والاساس الذي يركز عليه استمرار التقدم الحضاري ، وهو من

الاهمية بحيث يأتي في المقام الاول في كافة المجالات الاستراتيجية والحيوية لسائر الدول وفي كل مجال ، ولهذا فان تخفيض انتاج النفط بصورة عامة وقطعه عن الدول التي توازر اسرائيل ، بصورة خاصة وقد احدث هزة كبرى في الاوساط العالمية ، وشعر بنتائجه كل فرد وكل عائلة في دول الغرب .

ولم يكن سلاح النفط في الواقع سلاحاً موجهاً ضد صدور الشعوب ، وانما ضد الحكومات المعنية ، وبتعبير آخر ضد سياسة هذه الحكومات ، وقد سبقته انذارات متعددة وجهها قادة العرب وعلى رأسهم المغفور له الملك فيصل ، لتحريك الضمير العالمي ، كي يشعر بأن هناك شعباً ما يزال مشرداً منذ ربع قرن يجب أن تحل قضيته ويظفر بحقه ويستعيد أرضه ووطنه .

وتحركت بعض الأوساط الغربية عبثاً في محاولة منها لتحجيد سلاح النفط الاقتصادي وعزله عن المعركة السياسية ، طمساً لحقائق الحياة الدولية التي تقيم أي حاجز عازل بين السياسة والاقتصاد ، على حين تبيع الدول الكبرى أنفسها وضع اقتصادها في خدمة سياستها دون أن تسمح لأحد بانتقادها أو الشك في اخلاقيتها ، وقد مارست الولايات المتحدة الحظر والحصار طوال سنوات ضد دول أميركية لاتينية ، كما ربطت بعض أنواع التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي بموقفه من الهجرة اليهودية .

وهكذا فان الدول العربية حين لجأت الى سلاح النفط ، قد استخدمت حقها في التعبير عن موقفها ، لاستعادة الحق العربي كاملاً غير منقوص ، عبر المواقف المتدرجة من التحذير الى الانذار الى القطع .

وقد جعل ترابط العلاقات الاقتصادية بالواقع السياسي ، من سلاح النفط سلاحاً سياسياً فعالاً ، وبخاصة ضد الولايات المتحدة الاميركية التي اعتمدت السياسة الرامية الى تأمين تفوق اسرائيل عسكرياً بما تمدها به من السلاح المتطور والعتاد الوافر والمساعدات الاقتصادية ..

وادی هذا الموقف الى اضطراب خطير في بنية الاقتصاد العالمي ، ونجحت الخلافات حادة قاسية بين الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة التسع ، وبخاصة عندما اتخذت هذه الدول موقفاً ايجابياً من الصراع العربي- الاسرائيلي ، كما ان اميركا نفسها اخذت تتظاهر بتعديل سياستها وتسعى الى تحسين صورتها لدى العرب .

ولكن موقف الملك فيصل كان صريحاً وواضحاً ، وقد حدده واعلنه الدكتور كينسجر لندوبي الصحافة العالمية ، وهو أن بلاده ستواصل استخدام النفط كسلاح في أزمة الشرق الاوسط حتى تتحقق أهداف ثلاثة :

١ - الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الاراضي العربية .

٢ - منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

٣ - التأكيد على الطابع العربي لمدينة القدس .

وهكذا جعلت معركة النفط الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية في موقف المجابهة وعاد كينسجر الى واشنطن غاضباً ثم رجع في ١٥ كانون الاول - ديسمبر ليقول للملك وقد ارتسمت على شفثيه ابتسامة عريضة :

— يا جلالة الملك اني مكلف بأن ابلغكم أن الرئيس نيكسون والحكومة الاميركية يتعهدان بالضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتأمين عروبة القدس والحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وخيل اليه ان التعهد الذي فاجأ به الملك سيغير موقفه تماماً ويقابله بمبادزة ايجابية فورية بشأن الخطر ، ولكن فيصل بن عبد العزيز ظل محتفظاً بهدوئه ولم يبد عليه ما يدل على انه فوجيء بالتعهد الاميركي الخطير ، وقال بذات اللهجة الفاترة التي بدأ بها الحديث :

— هذا أمر جيد !

وشعر كيسنجر بالارتياح لهذه الكلمات ولم يستطع أن يكتفم اعجابه بحيوية الملك العجيبة التي ما تزال في مد لا جزر له برغم جسمه الضامر وعينه الغائرتين ، ولكنه ما لبث حتى شهد وميضاً خاطفاً يغمر وجه الملك وسمعه يقول :

— يوسفني ان اقول لك يا سيادة الوزير انه سبق لي ان تلقيت من الحكومة الاميركية وعدوداً عدة حول القضية الفلسطينية والعدوان الاسرائيلي دون ان ينفذ أي وعد منها ، ولذلك فاني غير مستعد لقبول أية وعد أو ضمانات أميركية جديدة تعطى لي داخل غرفة اجتماعات مغلقة ، وأرى نفسي مضطراً لأن أطلب من الحكومة الاميركية اعطاء هذه الضمانات علناً وفي بيان رسمي يصدره الرئيس نيكسون ويؤكد فيه بصراحة ووضوح استعداد الحكومة الاميركية جدياً للضغط على اسرائيل حتى يتحقق الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والحفاظ على عروبة

القدس وعودة الفلسطينيين الى ديارهم وتأمين حقوقهم الوطنية  
المشروعة ! .

فتولى وزير الخارجية الاميركية الذهول ، ولم يصدق ما  
يسمع ، واراد مناقشة الملك في الشرط الجديد الذي وضعه والذي  
بدا للوزير انه عسير وغير معقول ، ولكن فيصلا أفهمه بلباقة انه  
غير مستعد لمناقشة هذا الموضوع ، وانه قال كل ما لديه . وفهم  
كيسنجر من ذلك أن الزيارة قد انتهت فغادر مكتب الملك  
متجهماً الوجه ، بادي الانفعال ، ولم تستطع حتى دبلوماسية عمر  
السقايف أن تعيد اليه ابتسامته المألوفة ، وقال لمن حوله انه لم يسبق  
له ان سمع مثل هذه اللهجة وهذا التصلب من أي زعيم في  
العالم .

وانقضت سنة ١٩٧٣ وبدأت شهر السنة الجديدة تتلاحق ،  
واعتمدت الولايات المتحدة سياسة جديدة لحل أزمة الشرق  
الاوسط كان ظاهرها يدل على أنها اكثر تجاوباً مع الاماني العربية  
فاقتنع معظم القادة العرب وفي مقدمتهم الرئيس السادات بأن  
الوقت قد حان لوقف الحظر عن تصدير النفط العربي الى الولايات  
المتحدة ، تشجيعاً لها على المضي في السياسة الجديدة التي  
انتهجتها . ولكن الملك فيصل لم يكن قد اقتنع بعد ، وهو ما يزال  
ينتظر ذلك التعهد العلني الذي طلبه من الرئيس الاميركي ، واذا  
بالرئيس نيكسون يقدم هذا التعهد فيعلن في مؤتمر صحفي : « لقد  
الزنا أنفسنا بالقيام بدور فعال في المساعدة على تحقيق سلام عادل  
في الشرق الاوسط على اساس تنفيذ كامل لقراري مجلس الامن  
٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وكانت حربية التصريح تعبر عن نفسها ، فلم يسع الملك فيصل الا تلبية الرغبة العربية التي كانت تناشده الموافقة على الغاء الحظر . وهكذا قرر وزراء النفط في المملكة العربية السعودية ومصر والجزائر والكويت وقطر والبحرين واتحاد الامارات العربية في ١٨ آذار - مارس ، رفع حظر شحن النفط الى الولايات المتحدة بعد خمسة أشهر من اعلانه .

ان هذه الازمة التي عانتها اميركا والعالم الغربي لم تمر كسحابة عابرة بل تركت آثارها العميقة في السياسة الاميركية وتركزت في هدفين رئيسيين :

١ - شق الالتحام العربي الذي تجلّى في حرب تشرين ومؤتمر الدار البيضاء الذي تلاها ، وبروز العالم العربي كقوة لا يستهان بها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً نتيجة لوحدة الموقف بين دول المواجهة والدول المنتجة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ولا يخفى أن أحد النقاط الاساسية التي كانت السياسة الاميركية تركز عليها وهي ماضية في سياسة تجاهل الحق العربي ودعم الغطرسة الاميركية اعتقادها بانها قادرة دائماً على لعب ورقة رابحة باستثمار التناقض القائم بين الدول العربية الثورية من جهة ، والدول المحافظة من جهة ثانية . . ذلك التناقض الذي يجعل المصالح النفطية الاميركية في زعمها في منأى من المخاطر ولكن احداث حرب تشرين وما تلاها بين وهن ذلك الافتراض الاميركي وتهافته .

ومن هنا جاء تركيزها على مصر بجميع الاساليب

والوسائل لاجراجها من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ،  
معتقدة بأن ذلك سيؤدي الى شق العالم العربي مرة ثانية الى  
جبهتين كبيرتين، ولكن اجماع الدول العربية بأسرها على مقررات  
مؤتمر بغداد أظهر خطأ اعتقادها واخفاق رهانها ، وإن كان  
خروج مصر من ساحة الصراع قد أحدث شرخاً كبيراً في جبهة  
المواجهة .

٢ - نتيجة لاحداث حرب تشرين وأزمة النفط التي رافقتها ،  
تبلورت المصالح الاميركية في منطقة الشرق الاوسط بمجموعة  
من الاهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وبرزت  
بشكل مترابط في اطار السياسة الاميركية الكونية . . وفي رأس  
هذه الاهداف ضمان تدفق النفط العربي لكل من الولايات  
المتحدة وحلفائها ، مع ضمان وصوله ، وذلك بالسيطرة على  
طرق المواصلات التجارية ، والتأكيد على حماية هذه المصالح  
من أية منافسة خارجية ، سواء كانت من دول حليفة ( اوروبية  
الغربية ) أو دولة معادية ( الاتحاد السوفياتي ) .

ومنذ ذلك الحين ووسائل الاعلام الاميركية خاصة والغربية  
عامة ، وهي مجملها خاضعة للنفوذ الصهيوني ، تقوم بحملة  
منظمة لتأليب الرأي العام العالمي على العرب ، واظهارهم بمظهر  
العدو المتوحش الذي يزحف على الحضارة لاقتراسها والقضاء عليها  
كما نبل البرابرة في العصور القديمة .

فالعربي المتخلف هو الذي كان سبب البرد الذي عاناه المواطن  
الاوروبي والاميركي في شتاء سنة ١٩٧٣ والذي قد يعانیه في أية  
لحظة مفاجئة !

والعربي المتخلف هو سبب التضخم الاقتصادي الذي أدى الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً جنوبياً !

والعربي المتخلف هو السبب في افلاس بعض المصانع ، وارتفاع اعداد العاطلين عن العمل ، واقفال محطات الوقود ، ووقوف اصحاب السيارات في قوافل لا نهاية لها ينتظرون دورهم في الحصول على حصتهم من البنزين المقنن !

وهكذا غدا العربي المتخلف الجشع القادم من الصحراء خطراً على الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي ، تمسك قبضته بخناق الغرب وتكاد تقضي عليه .

ولن يتذكر احد طبعاً ، ان تلك الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي ، انما قامت على النفط العربي الذي ظل ينهب من قبل الشركات الاوروبية والاميركية طوال نصف قرن مقابل بنسات معدودة للبرميل لم تصل الى دولار واحد الا في سنة ١٩٧٠ وتكاد عقود الامتيازات الاولى مع الدول والامارات العربية تكون نسخة واحدة ، فهي تمنح الشركات امتياز التنقيب في جميع اراضيها دون تحديد ، وتجعل مدته في الغالب ٧٥ عاماً ، وتحدد عائدات الدول المنتجة بثلاث روبيات عن الطن ، وتعفى الشركة من الرسوم<sup>(٧)</sup> .

من تلك الرمال السحرية ، كما يقول اوكونور : « تدفقت الارباح بمقادير لم تتجمع قط لدى الشركات في أي مكان . وفي فترة ما بعد الحرب ، من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ ، كانت الشركات الثماني التي تسيطر على الخليج العربي ، وهي اعضاء كارتل البترول الدولي ، قد استخلصت أرباحاً تبلغ على الأقل ٩ بلايين دولار. أما بالنسبة لشركات الولايات المتحدة العاملة هناك ، فقد زاد صافي



دخلها الاجنبي بمقدار ٥٩٠ في المائة منذ سنة ١٩٤٦ حتى ١٩٦٠ مقابل زيادة قدرها ١١٤ في المائة من عملياتها التجارية في أرض الوطن<sup>(٨)</sup> .

ان الثمن الذي يدفعه المواطن الاميركي او الاوروبي مقابل صفيحة البنزين ، انما هو اضعاف الثمن الذي يقبضه ذلك العربي المتخلف الذي يهدد بافتراس الحضارة والرقى ، واما الفرق الهائل بين قيمة النفط الخام والنفط الذي يباع في الاسواق فسيبه ما تتقاضاه الشركات الاميركية والاوروبية بالتسويق والتصنيع والمصافي والارباح الخيالية التي تجنيها من وراء ذلك ، وما تفرضه الحكومات من ضرائب فادحة . ومنذ فترة قصيرة اهتمت وزارة الطاقة الاميركية شركات النفط بانها حصلت على زيادة غير مشروعة في الدخل تجاوزت ملياراتاً وسبعمئة مليون دولار على حساب المستهلك خلال السنوات الست الاخيرة . وفي ذلك يقول مانع العتية وزير النفط في الامارات العربية المتحدة : « تبين لنا انه اذا كانت الحكومة المنتجة للبترول تتقاضى عشرة دولارات من برميل الزيت ، فان نفس البرميل يدفع عنه المستهلكون ستين دولاراً . ويدخل في هذا الفرق : ارباح الشركات وتكاليف النقل وارباح الناقلات وتكاليف التكرير والتوزيع وارباح الموزعين والضرائب التي تفرضها الدول المستوردة »<sup>(٩)</sup> .

وبدلاً من ان يواجه الرئيس كارتر في خطابه الى الشعب الاميركي بعد اعتكافه في كامب ديفيد ، اللوم الى هذه الشركات التي تحقق أرباحاً أسطورية غير مشروعة ، أظهر الولايات المتحدة بمظهر الطفل العاجز أمام الغول الذي يهدده ويتلاعب بمقدراته ،

وليس هذا الغول سوى الدول المنتجة للنفط فقال : « ان البلاد ضحية تبعية غير مسموح بها للنفط الاجنبي ، ويجب ان نولي هذه القضية جهودنا في المقام الاول ، لاستعادة الثقة في انفسنا » ودعا الى التحرر من هذه التبعية بقوله : « ان المعركة الجديدة من اجل الحرية لن تكون سهلة ، ولا وسيلة هناك لتفادي التضحيات » .

وليس المقصود من تلك الحملة الاعلامية سوى اعداد الرأي العام العالمي وفي طليعتهم الرأي العام الاميركي الذي لا يزال يعاني من كابوس الحرب الفيتنامية ، للقبول والترحيب باية بادرة عدوانية تقوم بها الولايات المتحدة على مناطق النفط بحجة العمل على تأمين وصوله الى الدول المستهلكة لتأمين استمرار الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي .

وترافق هذه التعبئة الاعلامية المتصاعدة حرب نفسية تشنها اميركا على العرب ، بما ينشر من انباء ومعلومات وصور صحفية وتلفزيونية عن الفرق الخاصة التي يعدها البنتاغون لحرب الصحراء وعن عمليات الانزال الضخمة التي تجعل من المناطق النفطية العربية اهدافاً تصب عليها التكنولوجيا الاميركية والاسلحة المتطورة جام غضبها عندما تدعو الضرورة الى التدخل في هذه المناطق من اجل انقاذ مصادر الطاقة وتأمين الامدادات الضرورية لبقاء الغرب واستمرار ازدهاره .

وتؤكد المعلومات التي تتسرب عن خطط البنتاغون التي يجري اعدادها بعناية فائقة لتأتي مناسبة لظروف كل دولة من دول النفط في العالم العربي ، ان تلك الخطط تربط نوعية التدخل العسكري وحجمه وطبيعته بالحالات التالية ولكل منها خطة معينة :

- ١ - وقوع انقلاب في دولة خليجية .
  - ٢ - اقبال مضيق هرمز اثر عمل تخريبي .
  - ٣ - وقف شحن النفط من المملكة السعودية .
  - ٤ - تعرض الكويت لغزو تقوم به دولة عربية أو أكثر .
  - ٥ - هجوم سوفياتي عبر ايران وبعض الدول العربية .
- ويبدو أن ما ينشر في هذا الصدد ثم يكذب ثم يؤكد مجدداً ليس مجرد حرب نفسية على العرب ، بل هو مرحلة جديدة في اعداد المواطن الاميركي والمواطن الاوربي اللذين باتا يتحمسان لما يقرانه أو يشاهدانه عن هذه الاستعدادات العسكرية ، كما يبدو أن اميركا ليست الدولة الوحيدة التي تعمل في هذا المضمار ، بل ان هناك جنوداً من كافة الدول الغربية يجري اعدادهم في الخفاء للاشتراك في تلك المغامرة عندما تدعو « الحاجة الوطنية » الى ذلك .

ففي المانية الاتحادية قال هيلموت شميث اثر الارتفاع الاخير لاسعار النفط : لن نتحمل المزيد . . ان حروباً عدة قد تتفجر من اجل الحصول على النفط .

وفي فرنسا قال الرئيس ديستان انه اذا انقطعت الامدادات النفطية عن الدول المستهلكة فان كيائها القومي سيتعرض للخطر ، وبالتالي فان هذه الدول ستضطر الى ردود فعل تتناسب مع هذا الخطر .

وفي بريطانية قالت مرغريت تاتشر ان بلادها لن تعارض اتجاهاً التدخل الاميركي .

وفي اليابان اجماع من الدول الصناعية في أية عملية مجابهة مع دول النفط .

وفي كندا قال الرئيس كلارك ان معركة العالم الصناعي مع دول النفط لن تستمر طويلاً في النطاق الاقتصادي ولا بد من ان تخرج الى النطاق العسكري .

وقد عكست قمة طوكيو التي انعقدت في ٢٩ و ٣٠ حزيران - يونيه قلق الدول الصناعية الكبرى الشديد من الازمة العالمية للطاقة ، واتخذت مقررات للحد من استهلاك النفط ، وقد انتقد ديستان السياسة الاميركية في هذا المجال ، لانها تقوم باستيراد وتخزين كميات كبيرة من النفط تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي متجاهلة بذلك لمصالح حلفائها الاوروبيين .

والواقع ان استهلاك الولايات المتحدة لهذه المادة قد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بنسبة ١٤ في المائة بينما خفضت اوروبا استهلاكها خلال هذه الفترة بنسبة ١٠ في المائة ، وبينما انخفضت مستوردات اوروبا من النفط بنسبة ٢٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية ، ارتفعت مستوردات الولايات المتحدة بنسبة ٤٣ في المائة ، وهكذا غدت المستوردات الاميركية وحدها تعادل نصف مجموع ما يستورده العالم كله .

ومن التقارير ما يؤكد ان الولايات المتحدة تنفذ منذ عام ١٩٧٣ خطة تقضي بتخزين مليار برميل تحسباً لأي طارئ مفاجيء في المستقبل .

وبينما تعهدت الدول الصناعية في قمة طوكيو بعدم تجاوز ارقام واردتها من النفط في عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٥ ، وافقت

الولايات المتحدة على عدم تجاوز ارقام وارداتها في عام ١٩٧٧ ،  
والجدير بالذكر ان عام ١٩٧٧ يمثل قمة الاستهلاك النفطي في  
اميركا وقد بلغ حجم استيرادها فيه ٨/٥ برميل يوميا .

ان الولايات المتحدة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥ في المائة من  
سكان العالم تستهلك ٤٠ في المائة من نفط العالم ، وهذا هو السبب  
الاول لازمة البشرية في هذه المادة التي توشك على النضوب قبل ان  
تكتشف او تطور مصادر بديلة يمكن ان تحل في مستقبل منظور محل  
الطاقة البترولية .

ومع ذلك فان الولايات المتحدة تطلب من الدول المستهلكة  
الاقتصاد في الاستهلاك ، وتطالب الدول المنتجة بالاستمرار في  
الانتاج وزيادة الانتاج ، وتغضب اذا ما اقتصرن ذلك الاستنزاف  
لشرونها برفع الاسعار ، في حين ترتفع اسعار السلع الاميركية  
باستمرار ارتفاعاً فاحشاً .

وتصب اميركا غضبها على الدول العربية المنتجة للنفط ،  
وتحملها اوزار الازمات الداخلية فيها وتبعتها تدهور الاقتصاد  
العالمي ، وتلوح ببعض التدخل والاحتلال ، بدل ان تلجأ الى  
المنطق السليم مرة واحدة فتوقف انحيازها المجرم لاسرائيل ،  
وتعمل على حل قضية الشعب الفلسطيني حلا عادلاً .

ان لاميركا قضية هي الحصول على المزيد من النفط والحد من  
ارتفاع اسعاره للاستمرار في انماط الاستهلاك المفرط والمترف الذي  
اعتاده شعبها .

وان للعرب قضية هي قيام الدولة الفلسطينية وعروبة القدس  
وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة .

وفي يد العرب مفتاح حل مشكلة اميركا . .

وفي يد اميركا مفتاح حل مشكلة العرب . .

وقد كان العرب في منظمة اوبيك الفريق الاكثر اعتدالاً والأقل تطرفاً ، وفي مؤتمر جنيف للدول المنتجة الذي عقد من ٢٦ الى ٢٨ حزيران - يونيه ، ادى موقف المملكة السعودية الى تكريس تعددية الاسعار بين حد أدنى قدره ١٨ دولار للبرميل تعهدت بتطبيقه السعودية وقطر ودولة الامارات العربية ، وحد أقصى يصل الى ٢٣/٥ دولار لبقية الدول الاعضاء .

وأرادت المملكة السعودية اعطاء الولايات المتحدة فرصة اخيرة لتبني الحل العادل والسليم لمشكلة الشرق الاوسط ، فأعلنت عن عزمها على زيادة انتاجها من مليون الى مليون ونصف برميل يومياً حتى عام ١٩٨٥ ، كي لا يكون هناك تفاوت بين العرض والطلب في السوق العالمية .

وهذا الموقف السعودي المسؤول تجاه الازمة الاقتصادية العالمية ، ينتظر من الغرب تقديراً وتفهماً . يجب ان يتجلى في موقف اميركي واوروبي جديد ينهي الازمة الفلسطينية ، وبانتهاء هذه الازمة على أسس عادلة يمكن التعاون على معالجة أزمة الطاقة والاشتراك في البحث عن المصادر البديلة . فالنفت ثروة قومية للعرب ولا يمكن ان تفصل عن قضيتهم القومية ، ومن حقهم توظيفها في ضمان مصالحهم الحيوية ، وليس من مصلحة أهم لديهم من القضية الفلسطينية .

ويجب ان تعلم الولايات المتحدة أن هذه المبادرة السعودية هي

الآخيرة ، وإذا لم تجد صداها الايجابي فان القضية ستخرج من ايدي الجميع وتغدو أخطر واكبر من مشكلة محدودة ، وقد كان الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة السعودية واضحاً وقاطعاً في هذا الصدد .

اما الحديث عن احتلال منابع النفط والسيطرة على ثروات المنتجين من أجل رفاهية المستهلكين ، فأمر قد تجاوزه التاريخ ، ومثل هذه الحرب العدوانية في الربع الاخير من القرن العشرين مغامرة جنونية تنطوي على مجازفات خطيرة بالنسبة للجميع ، وقد تؤدي الى نقيض ما تهدف اليه ، ولن يكون فيها على وجه اليقين غالب ومغلوب ، بل الكل مغلوبون ، وهذا النفط الملتهب قد يشعل حينئذ العالم !

١٩٧٩/٢/٢

## المراجع

- ١ - شاكروالعربان ومقار : البترول والسياسة العربية ، ص ٤٥ .
- ٢ - جوستورك : ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط ، ص ٨ .
- ٣ - أندره فوسشي : الصراعات البترولية في الشرق الاوسط ، ص ٧٧ .
- ٤ - صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٤٨٨ .
- ٥ - ازمة الطاقة في الولايات المتحدة والشرق الاوسط ، ص ٤١ .
- ٦ - انظر ملخصاً للمحاضرة في جريدة « الأنوار » بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٧٨ .
- ٧ - انظر لبيب شقير : « اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية » .
- ٨ - هارفي اوكونور : الازمة العالمية - في البترول ، ص ٣٣٤ .
- ٩ - مقابلة مع مانع العتيبة ، مجلة « الحوادث » في ٢٥ كانون الاول - ديسمبر ١٩٧٥ .



---

# **نموذج رهيب للاستعمار الاميركي**

---



— سيدي ان امامك مهمة عظيمة هي تغيير العالم واصلاح الكون !

هذا ما كان يقوله خادم سان سيمون لسيده وهو يوقظه في صبيحة كل يوم . .

ولم يكن الخادم المواظب على هذه المهمة دون كلل ، ليردد تلك الدعوة متطوعاً ، بل كان يقول ما لقنه اياه معلمه وفرضه عليه فرضاً . .

وسان سيمون احد رواد الفكر الاشتراكي ، وهو يؤلف مع شارل فرنسوا فورييه وروبرت أوين ، المثلث الذهبي للاشتراكية قبل ظهور كارل ماركس واشتراكيته « العلمية » بحسب زعمه .

ومن الأفكار الاشتراكية التي راودت سان سيمون ، ودعا اليها ، فكرة الوصل بين القارات بواسطة الطرق البحرية ، حتى تتقارب اطراف العالم وتتلاقى الشعوب ويشرق على الدنيا فجر جديد للانسانية .

وعلى إثر حروب الاستقلال في اميركا الجنوبية ، سافر سان

سيمون الى المكسيك لاقناع حاكمها بانشاء ممر مائي من شاطئ المكسيك الى المحيط الهندي ، فلم يقتنع الحاكم بالفكرة واعتبرها مشروعاً خيالياً ، فرحل الى اسبانيا ليدعو حكومتها الى شق قناة توصل مدريد بالبحر الابيض المتوسط ، وكاد ينجح في تحقيق هذه الفكرة لولا نشوب الثورة الفرنسية واضطراره للعودة الى وطنه .

وليس يهنا هنا كيف اشتغل سان سيمون اثناء الثورة مضارباً في البورصة ووكيلاً لبيع الاراضي يحقق أرباحاً كبيرة من جراء تدني اسعارها ، وأقام في الوقت نفسه صلات ودية وثيقة مع غلاة الثوار وفي طليعتهم « بابوف » الذي كان يدعو الى سحق ملاكي الاراضي . .

وانما يهنا ان مريديه سان سيمونيين تبسوا افكاره ، وان احدهم فرديناند دولبس نجح سنة ١٨٦٨ في شق قناة السويس التي وصلت البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ، ووفرت على السفن اجتياز طريق طويلة كانت تمر حول افريقية كلها . ثم بادر سنة ١٨٨٠ الى تأليف « شركة بناما الفرنسية » لشق قناة في بناما بموافقة كولومبيا ، وكانت بناما احد اقاليم الولايات المتحدة الكولومبية التي تألفت إثر استقلال كولومبيا عن الاستعمار الاسباني في سنة ١٨٢١ . وبعد عمل مضمّن استمر عدة سنوات وذهب ضحيته ٢٠ الف عامل بسبب الملاريا والحمى الصفراء ، توقفت الشركة عن العمل في سنة ١٨٩٩ ولم تنجز سوى شق ثمانية أميال من أصل ٥١ ميلاً نظراً لطبيعة الأرض الصخرية والمناخ القاري وكثرة المستنقعات والامراض الوبائية .

وكان الرأسماليون الاميريكيون قد اعجبوا بالفكرة الاشتراكية

وقرروا استغلالها تجارياً ، ففكروا في انشاء قناة في نيكاراغوا المعروفة بمنائها المعتدل ، فلما توقفت « شركة بناما الفرنسية » عن العمل عرض رئيسها « فيليب بونوفاريللا » على الرئيس الاميركي روزفلت شراء المشروع ، فأيد العرض رجال الاعمال الاكليركيين. ، وقدمت الولايات المتحدة الاميركية الى الولايات المتحدة الكولومبية طلباً بمنحها ذلك الامتياز ، ولكن الحكومة الكولومبية تخوفت من أن يؤدي الامتياز الاقتصادي الى نفوذ سياسي ، فرفضت الطلب .

وحينئذ عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى مساعدة الحركة الانفصالية في بناما ، فنشبت الثورة فيها واستطاع الثوار الاستيلاء على الحكم بحماية الاسطول الاميركي الذي حال دون وصول القوات الكولومبية الى بناما لقمع الثورة .

وقد انتهت الثورة الوطنية البنامية الى اعلان انفصالها عن كولومبيا سنة ١٩٠٣ وانشاء جمهورية مستقلة ، وإثر اعتراف الولايات المتحدة الاميركية باستقلال بناما تنابعت اعترافات الدول الأخرى ورأت كولومبيا نفسها مضطرة الى الاعتراف بهذا الاستقلال .

وبادرت الحكومة البنامية الجديدة الى اسناد وزارة الخارجية فيها الى « فيليب بونوفاريللا » رئيس « شركة بناما الفرنسية » فوقع مع الولايات المتحدة الاميركية ، في ١٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٠٣ ، بعد اسبوعين فقط من اعلان الاستقلال ، معاهدة عرفت بمعاهدة « هيانو - فاريللا » تمنح الولايات المتحدة الاميركية حق انشاء قناة تربط المحيط الاطلنطي بالمحيط الهادي عبر برزخ

بناما ، وتكفل لها استثمار القناة واحتلال منطقتها « الى الأبد » ... على أن تدفع للحكومة البنامية ١٠ ملايين دولار أميركي مرة واحدة و ٢٥٠ ألف دولار في كل عام .

وقد اشترت الولايات المتحدة مؤسسات الشركة الفرنسية بأربعة ملايين دولار ، وبدأ حفر القناة سنة ١٩٠٤ ، وانتهى في آب - أغسطس ١٩١٤ ، وكلف ٣٥٢ مليون دولار وقضى نجبه أثناء العمل فيه خمسة الاف عامل .

وهكذا اصبح هذا الممر المائي يصل المحيط الاطلنطي بالمحيط الهادي ويوفر على السفن اجتياز طريق كانت تمر حول اميركا الجنوبية كلها ، وكان هذا العمل الفذ ، بالرغم من الظروف التي احاطت به ، انجازاً كبيراً من الناحيتين التقنية والحضارية .

وتتألف الجمهورية البنامية ، وهي احدى جمهوريات الموز في اميركا الجنوبية ، من شريط ضيق من الارض يقع في الطرف الجنوبي للبرزخ الفاصل بين اميركا الشمالية واميركا الجنوبية ، تحدها كوستاريكا غرباً ، وكولومبيا شرقاً ، والبحر الكاريبي شمالاً ، والمحيط الهندي جنوباً ، ويراوح عدد سكانها بين مليون ونصف المليون ومليون ومليونو نسمة ، وتبلغ مساحتها ٧٥٦٥٠ كيلومتر مربع ، ولا تشمل هذه المساحة منطقة القناة .

اما منطقة القناة الخاضعة للحكم الاميركي ، بموجب المعاهدة الانفة الذكر ، فهي تقع في منتصف بناما تماماً ، وليس ثمة احصاء حديث لسكان المنطقة الاصليين من هنود كونا ، ولكن عدد الاميركيين فيها يبلغ ٤٢ الف نسمة . أما عمال شركة القناة فيبلغون ١٦ ألف عامل منهم ٤ آلاف اميركي و ١٢ ألف بنامي .

وتتولى ادارة هذه المنطقة شركة بناما الاميركية التي تشرف على تشغيل القناة ، ومدير الشركة هو في الوقت نفسه حاكم المنطقة ويختاره رئيس الولايات المتحدة الاميركية بعد موافقة مجلس الشيوخ الاميركي .

وكان من البديهي أن يعمل الشعب البنامي على مقاومة هذا الوضع الشاذ والغاء تلك المعاهدة الجائرة المذلة لكرامة الانسان البنامي ، وامام نعمة الشعب المتزايدة رفعت اميركا في سنة ١٩٣٦ المبلغ السنوي الذي تدفعه لبناما الى ٤٣٠ ألف دولار ، ثم رفعته ثانية في سنة ١٩٥٥ الى ١,٩٣٠,٠٠٠ دولار ونقلت الى جمهورية بناما ممتلكات تبلغ قيمتها ٢٢ مليون دولار .

ولكن هذه الفتات من ريع القناة الضخم لم يكن ليزيل تلك النعمة ، فاشتدت الاحزاب الوطنية في المطالبة بالغاء المعاهدة ، وغدا التعهد بالغائها شعار كل مرشح للنيابة او طامح الى السلطة .

ولما أتمت مصر قناة السويس ، سرت موجة من الحماسة في أوساط الشعب البنامي ، واتسم النضال السلمي بطابع العنف ، فقامت في سنة ١٩٥٩ مظاهرات صاخبة اقتحمت منطقة القناة ، وحاولت رفع العلم البنامي محل العلم الاميركي .

واستمرت التظاهرات والاشتباكات تشدد حيناً وتهدأ حيناً ، حتى سنة ١٩٦٤ حين احرق المتظاهرون العلم الاميركي في منطقة القناة ، واصطدم المتظاهرون بالسلطة الاميركية المحتلة فقتل منهم ٢١ مواطناً ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين بناما والولايات المتحدة ، ولكن سرعان ما ألقت منظمة الدول الاميركية لجنة سلام

نجحت في استئناف العلاقات في أواخر سنة ١٩٦٤ بعد موافقة الحكومة الأميركية على الدخول في مفاوضات مع حكومة بناما للتوصل الى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٠٣ ، وقد أعلن الرئيس جونسون ذلك في خطاب القاه في الكونغرس الاميركي في ١٨ كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٤ .

وبعد ثلاث سنوات من المباحثات أعلن الرئيس الاميركي جونسون والرئيس البنامي روبلس في تموز - يوليو ١٩٦٧ عن عزمهما على عقد معاهدة جديدة تعترف بسيادة بناما على منطقة القناة وترفع عائداتها من الدخل السنوي ، على ان تحتفظ الولايات المتحدة بحقوقها في قواعدها العسكرية بناء لاتفاقية دفاعية جديدة .

ولكن جونسون ما لبث ان تراجع عن موقفه هذا مخافة ان يخسر تأييد المحافظين له في حرب فيتنام ، فعمت الاضطرابات انحاء البلاد البنامية ، وما من شك في ان اصابع المخابرات الاميركية كانت تحرك الكثير من خيوطها ، فتعددت الانقلابات العسكرية ، منها ما ينجح لفترة قصيرة من الزمن ، ومنها ما يفشل في مهده ، حتى انتهت مقاليد الحكم الى يد الجنرال « عمر تورينجوس » الذي اعلن ان المحادثات التي تمت حتى الان بين بناما والولايات المتحدة لا تتفق ومطالب بناما الاساسية .

وقد رفض عمر تورينجوس ان تستلم حكومته مبلغ ١,٩ مليون دولار التقليدي الذي تدفعه الولايات المتحدة سنوياً لبناما ، معلناً : « يجب ان يعلم العالم كله ان منطقة قناتنا لم تبع ولم تؤجر ولم يتنازل عنها ، وانما احتلت احتلالاً تعسفياً ! » .



وظلت قضية بناما في عهدي الرئيس نيكسون وفورد موضع جدل عنيف في الأوساط السياسية ، دون ان تصل الى نقطة الحسم . وبدأت في عهد كارتر جولة جديدة من المحادثات ، بينما لجأ الشعب البنامي الى العنف والتهديد باللجوء الى حرب العصابات ، وايدته في مطلبه العادل جميع شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب اميركا الجنوبية .

وفي ايلول - سبتمبر سنة ١٩٧٦ وقع الرئيس كارتر والرئيس عمر تورينجوس بالأحرف الأولى على معاهدة جديدة تنص على ما يلي :

- ١ - يستمر الاميريكيون في ملكية القناة حتى يوم ٣١ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩ .
  - ٢ - يشارك الوطنيون في ادارة القناة وفي السلطة المحلية ويزداد عددهم تدريجاً بحيث يتم نهائياً في عام ٢٠٠٠ :
  - ٣ - تستعد المحاكم البنامية صلاحياتها المدنية في منطقة القناة فوراً ، اما القضايا الجنائية فتبدأ النظر فيها بعد مرور ثلاث سنوات .
  - ٤ - تمارس الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن القناة طوال مدة المعاهدة ، وتشكل هيئة عسكرية من الدولتين للتشاور في المسائل الخاصة بالدفاع .
  - ٥ - تحصل بناما على عائد سنوي يراوح بين ٤٠ و ٧٠ مليون دولار من دخل القناة ، بالاضافة الى مبلغ ٣٤٠ مليون دولار تقدمها اميركا الى بناما في شكل قروض ومساعدات .
- ويلاحظ ان المعاهدة لم تمس استمرار وجود القواعد العسكرية

الاميركية وعددها ١٤ قاعدة التي ستبقى على ما هي عليه حتى سنة ٢٠٠٠ .

وقد نص الاتفاق على ان المعاهدة لا تأخذ صيغتها التنفيذية الا بعدما يوافق عليها الشعب البنامي في استفتاء عام ، ويوافق عليها ثلثا أعضاء الكونغرس الاميركي .

وعلى الرغم من معارضة الأوساط الوطنية لبقاء القواعد العسكرية وتأخير انتقال القناة ومنطقتها الى السلطة البنامية حتى سنة ٢٠٠٠ ، فان الحكومة استطاعت اقناع الشعب بالموافقة على المعاهدة لأنها تضع حلول لمشكلات كثيرة وتزيد من دخل البلاد زيادة كبيرة ، ولأن ظروف الدولة الصغيرة لا تسمح لها بمقاومة الدولة الكبرى . . وشبه عمر تورينغوس مساوى المعاهدة الجديدة ببخسة في الخداء ، في حين ان مساوى المعاهدة القديمة أشبه بمديّة تخترق القلب .

وهكذا زاد عدد الأوراق البيضاء التي تعني « نعم » ، على عدد الأوراق الصفراء التي تعني « لا » ، في الاستفتاء الشعبي الحر الذي جرى في ٢٣ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٧ ، بنسبة ٦٧ في المائة . . وكان ذلك يعني ان الشعب البنامي قد أعلن موافقته على المعاهدة الجديدة .

ولكن . . وكما يقول الشاعر : « يرضي القتل وليس يرضي القاتل ! » . . فان بعض الأوساط الشعبية الاميركية وبعض أعضاء الكونغرس عارضوا المعاهدة الجديدة معارضة شديدة ، وظهرت استفتاءات الرأي العام الاميركي ان ٧٥ في المائة من المواطنين يرفضون التخلي عن قناة بناما رفضاً قاطعاً .

ولا شك في ان ذلك يرجع الى أهمية القناة للملاحة العالمية والتجارة الدولية ، والى ان الولايات المتحدة الاميركية تحيى ارباحاً هائلة من رسوم مرور السفن فيها التي لا تقل عن ستة الاف وستمائة دولار عن كل سفينة بمعدل أربعين سفينة في كل يوم ، كما انها توفر هذه الرسوم على سفنها الحربية . ويقال ان وزارة الدفاع وفرت حتى الان ١١ مليار دولار كانت ستدفعها فيما لو كانت سفنها ستخضع لرسوم المرور في القناة . وتأني أخيراً ، وربما أولاً ، أهمية الموقع الاستراتيجي والقواعد العسكرية . وبعض العسكريين يرى أن أمن الولايات المتحدة سيتعرض للخطر اذا تخلت عن القناة لبناما .

والواقع ان ثلاثة أجيال اميركية قد تربت ونشأت على الاعتقاد بأن منطقة قناة بناما هي منطقة أميركية سبق لها ان اشترتها مثلما اشترت ولاية لويزيانا وغدت جزءاً لا يتجزأ من الولايات المتحدة .

هذا ما يقوله مثلاً رونالد ريغان حاكم كاليفورنيا السابق وأحد المرشحين لرتاسة الجمهورية ، ويرد عليه مستشارو الرئيس كارتر قائلين : من قال اننا اشتريناها ؟ لقد اشترينا حقوق وممتلكات الشركة الفرنسية ، وليس في اتفاقية ١٩٠٣ ما يشير من قريب او من بعيد الى أن اميركا اشترت القناة أو الارض المحيطة بها ، ولو ان الولايات المتحدة تملك القناة فعلاً لما دفعت لحكومة بناما كل عام مبلغ مليوني دولار بدل ايجارها !

اما السناتور صاموئيل هيكوا فقد كان أكثر صراحة من ريغان اذ قال : « لماذا يريدون منا اعادة القناة ؟ لقد سرقناها مرة والى الأبد ! » .

وامام صمود عمر توريجوس وتوثيق صداقاته الشخصية وعلاقاتها الدولية ابتداء من كوبا كاسترو الى ليبيا القذافي ، وامام تضامن دول اميركا الجنوبية معه تضامناً لم يسبق له مثيل ، كان الرئيس كارتر يتابع هذا الموضوع بقلق ، محذراً من المخاطر التي قد تتعرض لها منطقة القناة وأعمال الشعب المعادية لاميركا ، اذا لم يصدق الكونغرس على المعاهدة الجديدة ، مما دفع مجلس الشيوخ الى اقرار المعاهدة في منتصف نيسان - ابريل ١٩٧٨ بأكثرية ٦٨ صوتاً مقابل ٣٢ صوتاً ، ولكنه اشترط ادخال تعديلات عليها تتعلق بحق الولايات المتحدة في التدخل العسكري لضمان بقاء القناة مفتوحة ومحايدة دون ان يعتبر هذا التدخل عملاً موجهاً ضد سيادة بناما واستقلالها السياسي ، ولا يتوقف هذا الحق بانتهاء مدة المعاهدة في سنة ٢٠٠٠ بل يستمر الى القرن الحادي والعشرين ! ..

ودخلت الدولتان في محادثات جديدة حول الشروط الجديدة ..

ولعل الوقت قد حان اخيراً لالتهاء من هذه الأزمة المستعصية التي تعطي العالم صورة رهيبة للاستعمار الاميركي تتناقض تماماً مع ما تدعيه اميركا من دفاع عن حقوق الانسان ! ..

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الدراسات التي قامت بها الولايات المتحدة حول توسيع قناة بناما وتحسينها دلت على ان تكاليف ذلك تفوق نفقات انشاء قناة جديدة تشق في منطقة اخرى بمواصفات فنية حديثة .

وليس من المستبعد ان يتذكر المسؤولون الاميركيون فكرتهم

القديمة في إنشاء قناة في نيكاراغوا قبل أن يعمدوا الى شراء امتياز  
قناة بناما . . ولعل احداث نيكاراغوا الدامية الأخيرة غير بعيدة عن  
هذا الموضوع .



---

**الفيتو ينسف**  
**مبادئ الأمم المتحدة**

---

في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من هذا القرن ، تجلّى الخطر الفاشستي المتعاظم على العالم . كانت المانيا الهتلرية وإيطاليا الموسولينية واليابان التي تحكمها طغمة عسكرية ، تهدد باجتياح الشرق والغرب وإقامة نظام دولي استبدادي عنصري ، يلغي كل ما تعارفت عليه الشعوب من مبادئ الحرية والديمقراطية والسيادة الوطنية ، ويرسي مكانها حكم الحديد والنار .

ومقابل هذا الخطر الرهيب المتمثل في الدول الثلاث التي سميت دول المحور ، وقفت دول الحلفاء وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وفيما بعد الولايات المتحدة الاميركية ، ثم انضمت اليها روسيا حين نقض هتلر ميثاق عدم الاعتداء الموقود معها وبدأ باجتياح أراضيها ، تنادي بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الشعوب ، زاعمة انها انما تقاوت دول المحور من أجل حرية العالم .

وتولى العالم بأسره مزيج من القلق والأمل ، القلق من سيطرة الطغيان واندثار الحضارة ، والأمل بالقضاء على هذا الطغيان وما سيسفر القضاء عليه من فجر جديد يحمل الحرية الى كل شعب مظلوم والعدالة الى كل انسان مضطهد .



وكانت سوريا ولبنان اللتان تعيشان في ظل الانتداب الفرنسي جزءاً من هذا العالم ، فكان لا بد من ان تنعكس عليها موجات القلق ، وأن تخطف الأبصار فيهما التمععات الأمل ، الأمل في الاستقلال والسيادة الوطنية ، والأمل في المساواة والعدالة الاجتماعية ، والأمل في السلام وتآخي الشعوب في عالم أفضل وغد مشرق تسود فيه حقوق الانسان والحريات الأساسية .

في ذلك المفترق من تاريخ العالم ، وبينما كانت الدول الأوروبية تتساقط أمام زحف القوات الألمانية كأنها بيوت من قصب ، اجتمعت في بيروت طائفة المفكرين رأت في ظهور الفاشستية انتكاساً للحرية ، وبروز الشوق السادي للقوة من أجل انتصار الأقوى ودمار الأضعف . ومعنى ذلك أن الكفاح الطويل الذي خاضته البشرية ضد الاستعباد والاستبداد في سبيل الحرية الفردية والحرية الوطنية ، منذ فجر التاريخ حتى الآن ، بدل أن يفضي الى نهايته بانتصار حق كل فرد في انماء شخصيته انماءً حراً كاملاً ، وحق كل شعب في تحقيق سيادته الوطنية التامة ، قد حل محله حكم الطغيان وانتزاع السلطان عنوة واقتداراً .

كانت هذه الطائفة من المفكرين تتألف من عمر فاخوري ورثيف خوري ويوسف ابراهيم يزيك والدكتور كامل عياد وانطون ثابت وكاتب هذه السطور ، وقد قررت بالتعاون مع الحركة الشيوعية تأليف عصابة من المثقفين باسم « عصابة مكافحة النازية والفاشستية في سورية ولبنان » لمقاومة التيار الهتلري في البلاد ، واصدار مجلة ثقافية باسم « الطريق » ، وعهدت إلي برئاسة تحرير هذه المجلة .

وظهر العدد الأول من مجلة « الطريق » في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤١ ، مصدراً بافتتاحية لي بعنوان « رسالة العصابة » تحدثت فيها عن العوامل التي تدفعنا الى الوقوف في صفوف الحلفاء لأن انتصار النازية معناه انه قضي على البشرية أن تمر في مرحلة مظلمة تعيش فيها عيش القطيع ، وتعاني اقصى ما عرفت طبائع الاستبداد من العصف بحريات الناس واغتصاب حقوقهم ، ونوهت بمهمة الأديب العربي في هذه الحقبة من حياة بلاده بقولي :

« لقد كان الأديب منذ حلت الكلمة المكتوبة محل الكلمة المقولة ، رسالة نبي وشرعة حكيم ، ورغبة ملتبهة في تحطيم حصون الاستبداد ، فكيف يستكين الأديب اليوم للامتهان ويستقيم للطغيان ويكتم شجوقه أمام جراح المجتمع الانساني ؟ كيف يرى جراح الحب والهجران ، ولا يرى جراح الظلم والحرمان ؟ ولم لا يلمس هذه الجراح بريشته السحرية فتبراً ، وهو وحده الذي يملك فضح الأباطيل ويدرك أن بين ما تعانيه البشرية وما تطمح اليه ، خطوات لا تعيا بها قدرتها ولا تعجز قادتها متى عرفت حقيقة الداء .

ان الأديب الحق لا يستطيع أن يكون حالماً من اولئك الحالمين الذين يعيشون في عزلة فكرية مخجلة ينظرون من عليائها بازدراء الى الأمة التي وضعت فيها ثقتها وجعلتهم منها في مكان القيادة ، ويتهربون في فترة النضال الأكبر التي تعيش فيها ، من واجب الدفاع عن الثقافة المهلدة والحرية المثخنة بالجراح . الأديب الحق رائد من رواد الفكر ، وقائد من قواد النهضة ، ورسول من رسل الانسانية ، وليس مخلوقاً غريباً ، متقلب الأهواء ، مريض القلب ،

مغلف الوجدان ، يعيش نجي الشكوك والأوهام ، مصمماً أذنيه عن نداء المظلوم مغلقاً عينيه عن مدية الظلم .

ان الأدب الحق لا يعيش على هامش التاريخ بل يصنع التاريخ : انه يفهم قوانين حركته فيفيد منها ، ويعرف اتجاه التطور في طبيعته ، وبذلك يكون أدبه أدباً قائداً هادياً ، وهذا ما نريده للأدب العربي » .

وبهذه الروح المتوهجة المتحمسة مضينا في كفاحنا في مجلة « الطريق » و« عصابة مكافحة النازية والفاشية » ، نكتب ونخطب وننتقل من مدينة الى مدينة ومن قرية الى أخرى ، من مرجعيون في جنوب لبنان الى حلب في شمال سورية . ولا أزال أذكر كيف كان الناس يستمعون الى خطبنا في ذهول كبير ودهشة عظيمة ، أمام هذا التحدي الغريب الذي يؤكد القائلون به ، والنازية في أوج مجدها وسطورتها ، إن النازية ستهزم ، وان قوى الحرية لا بد ان تنتصر ، ومن واجبنا نحن أن نسهم في انتصارها بكل ما نملك من قوة ومن تعلق بحقوقنا الوطنية .

ثلاث سنوات مرت ، كانت مينة اكثر من الموت وحية أكثر من الحياة ، ثم وافت تباشير عام جديد حاملة معها تباشير الانتصار ، انتصار الحرية والديمقراطية على الدكتاتورية والاستبداد . وكان لهذا الانتصار أثره في بلادنا ، اذ دعت سورية ولبنان الى انشاء مجلسين نيابيين تمهيداً لمفاوضاتها في مطالبها الوطنية ومنحها ما ينشدان من حرية واستقلال .

لقد أكدت الحرب مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية ، وكلها ذات أهمية عميقة للشعوب المحكومة ، ويات من

السواجب ان تظفر هذه المبادئ بتطبيق سريع شامل في المستعمرات . ولكن سرعان ما تبين لنا ان هوة هائلة تفصل بين مفهومنا لهذه المبادئ ومفهوم الدول الكبرى لها ، وان الفاشستية يمكن أن تتفنع بقناع ديمقراطي زائف أو قناع تقديمي يخفي تحته وجه الذئب المفترس .

وجاءت الصدمة الأولى لنا من قبل فرنسا . . فرنسا ديفول . . فرنسا الحرة . . فرنسا الثورة الفرنسية وحقوق الانسان ، اذ بدأت تقاوم مطالب سورية ولبنان في استكمال سيادتهما الوطنية واستقلالهما الناجز ، محاولة الابقاء على مركز متفوق لها فيما ، وربطهما بمعاهدات تحدد من سيادتهما واستقلالهما ، وتعزيز حماياتها بدل جلائهما عن البلاد .

وكان لبنان بعد اعادة العمل بالدستور في ٢٥ اذار ( مارس ) ١٩٤٣ ( الذي أوقف العمل به منذ سنة ١٩٢٩ ) قد انتخب مجلساً نيابياً أسفر عن انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في جلسته المنعقدة في ٢١ أيلول ( سبتمبر ) وتأليف حكومة وطنية برئاسة رياض الصلح وعضوية حبيب أبي شهلا وسليم تقلا والأمير مجيد أرسلان وعادل عسيران ، في حين كانت سوريا قد انتخبت مجلساً ممثلاً أسفر عن انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وتأليف حكومة وطنية برئاسة سعد الله الجابري . وكان التفاهم تاماً بين الحكومتين حول مطالبهما الوطنية ، وقد قدمتا مذكرتين متشابهتين الى المندوب السامي الفرنسي المسيو هيللو تعلقنان فيها رغبتيهما في تعديل الدستور من أجل ازالة القيود الانتدابية وطالبتا بتسليم كل السلطات التشريعية والادارية اليهما ، وبتحويل

المنشورية الفرنسية الى سفارة عادية . وبعد استشارة « اللجنة الوطنية الفرنسية » التي كانت بمثابة حكومة فرنسية برئاسة ديغول والتي استبعدت أي انتقال للسلطات أو الأجهزة الادارية الا اذا تم بموجب معاهدة بين البلدين ، أعلن المسيو هيللو في رسالة وجهها الى بشاره الخوري أن الفرنسيين لن يسمحوا باجراء تعديلات من جانب واحد في الدستور اللبناني « الذي وضع نتيجة التزامات تعهدت بها فرنسا وما تزال سارية المفعول » . ولكن المجلس النيابي الذي استغزته هذه الرسالة بدأ في مناقشة التعديلات الدستورية المقترحة في مساء يوم ٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٣ ، وتقضي هذه التعديلات بالغاء كل ما يتعلق بالانتداب ، والتأكيد على وضع لبنان كدولة ذات سيادة ، وابطال كل وظائف والتزامات أو حقوق الدولة المنتدبة ، والغاء القانون الذي ينص على ان الفرنسية لغة رسمية للبلاد . وكان هيللو في مصر فعاد الى بيروت في ٩ تشرين الثاني وعمد في صباح اليوم التالي الى اعتقال رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة في سجن راشيا باستثناء وزيرين هما مجيد ارسلان وعادل عسيران اللذين عمدا الى تنظيم المقاومة .

وجاءت الصدمة الثانية من فرنسا الحرة أيضاً ، فبعد ان انتصر لبنان في معركته بفضل المقاومة الشعبية والتضامن العربي ، اعلنت الحكومة السورية أن الانتداب لم يعد سارياً وان كل السلطات تعود او يجب أن تعود الى الحكومة السورية وحدها ، مع رفض أية معاهدة . وبدأ ممثلو فرنسا يعاندون بشأن جلاء القوات الفرنسية ونقل السلطات ، ولا سيما « القوات الخاصة » السورية - اللبنانية باعتبارها السلاح الوحيد المتبقي لهم من اجل الحصول على المعاهدة

التي يطالبون بها مع كل من الدولتين . وكانت المظاهرات الوطنية السورية تقابلها استعراضات عسكرية فرنسية ، في تنافس مستمر لعرض العضلات .

في ٧ أيار ( مايو ) ١٩٤٥ وصلت الى مرفأ بيروت في طريقها الى سورية قوة فرنسية جديدة مؤلفة من السنغاليين بحجة استبدال القوات الموجودة بأخرى حديثة ، فتألفت مظاهرات الاستنكار في كل من بيروت ودمشق ، وعمد مجلس النواب السوري في ١٥ أيار الى اقرار « قانون حماية الاستقلال » الذي يفرض عقوبات صارمة على كل « من يخدم دولة اجنبية » وكان من الواضح أنه يعني السوريين الذين لا يزالون يعملون في « القوات الخاصة » . وفي ١٨ أيار اطلع الجنرال بينه الحكومتين السورية واللبنانية على الأسس المقترحة للمعاهدتين المطلوب عقدهما مع الدولتين ، وهي تقضي ببقاء « القوات الخاصة » تحت امرة الفرنسيين حتى إشعار آخر غير محدد وأن يبرم ميثاق خاص بالمسائل الثقافية وآخر حول القواعد العسكرية والديبلوماسية . فاجتمعت الحكومتان في شتورا في ١٩ أيار وقررتا رفض التفاوض على هذه الأسس ، وعدم الدخول في أية مفاوضة ما دامت التعزيزات العسكرية مستمرة .

وتجددت المظاهرات في المدن السورية ، وفي حلب اشترك مع المتظاهرين رجال الدرك السوري ، فتعرضت لهم السيارات الفرنسية المصفحة وأوقعت عشرات القتلى والجرحى ، ووقعت أحداث ماثلة في حمص وحماه ودير الزور ، وبلغ العنف ذروته في دمشق خلال يومي ٢٨ و ٢٩ أيار ، فعمد المندوب السامي الفرنسي الجنرال اوليفا روجيه الى الأمر بقصف المدينة من قبل المدفعية

والطيران فتهدم مبنى البرلمان السوري وأحد الجوامع وعدد من المنازل ، وتوقف قصف الطيران بعد ظهر الثلاثين من ايار ولكن القصف بالمدفعية والمورتر استمر طوال ٣٦ ساعة أخرى .

وليس هنا مكان الحديث عن تفاصيل الأحداث وكيف انتهت بانتصار الشعب السوري ، ولكن القارىء يستطيع أن يتصور عمق الخيبة التي استولت على اولئك الذين تجندوا لنصرة الديمقراطية في حربها مع الديكتاتورية ، فإذا بالنعمة الوديدة نبت لها بعد انتصارها تخالب وأنياب ! ..

ومع ذلك فاننا لم ندع لليأس سبيلا الى قلوبنا . فكانت آمالنا قد تركزت على منظمة الأمم المتحدة ، ففي سان فرانسيسكو وقع في ٢٦ حزيران ( يونيه ) ١٩٤٥ ممثلو خمسين دولة على ميثاق منظمة دولية جديدة تعمل على نزع السلاح وحفظ السلام وتطوير القانون الدولي ومساعدة الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية بالنسبة للجميع .

ولو أن هورابي وافلاطون وفولتير ومونتسكيو اجتمعوا لصياغة أحلام الشعوب ، لما جاءوا بأفضل مما جاءت به مقدمة هذا الميثاق تطمينا لكل عاشق للحرية ومكافح في سبيلها . واليك ما جاء في هذه المقدمة :

« نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا :

أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ؛  
وان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان ،

وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية ؛

وأن نهيء الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ؛

وأن ندفع بالرفقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو الحرية أفسح .

وفي سبيل تحقيق هذه الغايات اعتزمنا :

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار ؛

وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدوليين ؛

وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ، ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ؛

وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

وقد قررنا جميعاً أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض .

ولهذا فإن حكوماتنا المعنية ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشروط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه منظمة دولية تسمى الأمم المتحدة » .

وقد عزز آمالنا بهذه المنظمة الدولية وضاعف ثقتنا بها « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي صدر عنها في ١٠ كانون



الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وقد نصت مقدمته على أن الاقرار بالكرامة المتأصلة بكافة أعضاء الأسرة الانسانية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها ، يشكل الأساس الذي تقوم عليه الحرية والعدالة والسلام في العالم . وهذه بعض المواد الرئيسية فيه :

□ يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الاخاء .

□ لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

□ لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها .

□ لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة من الكرامة .

□ لكل انسان أينما وجد الحق في ان يعترف بشخصيته القانونية .

□ كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الاعلان .

□ لا يجوز القبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً .

□ لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

□ لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة ، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه .

□ لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء اليها هرباً من الاضطهاد .

□ لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو انكار حقه في تغييرها .

□ لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية .

الى آخر المواد الثلاثين التي أحدثت صدى عميقاً في كافة أنحاء العالم ، دولياً ووطنياً وفي ضمير كل انسان .

ولكن ما كادت هذه الكلمات الجميلة تكتب وتطبع وتشر وتترك صداها في القلوب ، حتى جاءتنا الصدمة الجديدة ، بل الخيبة الكبرى والكارثة العظمى ، من منظمة الأمم المتحدة نفسها ، حين بدأت هذه المنظمة ببحث قضية فلسطين وانتهت في نيسان ( ابريل ) ١٩٤٧ الى اقرار مشروع بتقسيمها الى دولتين عربية ويهودية مع قيام نظام دولي يشمل مدينة القدس ، ثم اعتراف المنظمة في ١٥ أيار ( مايو ) ١٩٤٨ بدولة اسرائيل .

وكانت المفاجأة التي أذهلتنا تأييد الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي لقرار التقسيم واعترافها بدولة اسرائيل ، وحماسة مندوبيها في الدفاع على منبر الأمم المتحدة عن « حق » اليهود الألمان والبولونيين والتشيكوسلوفاكيين والرومانيين « الطبيعي والتاريخي » في إقامة دولة لهم « في ديارهم بفلسطين » .

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب هذا الظلم ، فكانت حرب فلسطين ( ١٥ أيار - مايو ١٩٤٨ ) وكانت الغلبة في الجولة الأولى

لهم ، ثم تدخل مجلس الأمن وفرض الهدنة بين الفريقين في ١١ حزيران ( يونيه ) ، وحظر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مد المقاتلين بالسلاح ، فالتزمت الدول بذلك فيما يتعلق بالمغرب ، ولم تلتزمه الدول الاشتراكية فيما يتعلق باليهود اذ عمدت الى تزويدهم بالسلاح والخبراء والمتطوعين ، فتحسن مركزهم ونقضوا الهدنة في ٨ تشرين الأول ( اكتوبر ) وحققوا مكاسب كبيرة تجاوزوا بها الحدود المرسومة لدولة اسرائيل حسب قرار التقسيم ، واحتلوا قطاعات واسعة في النقب والجليل فضلاً عن تشريد مليون عربي اقتلعتهم أعمال الغدر والارهاب من ديارهم وقذفت بهم الى ما وراء الحدود .

كان عمر فاخوري قد توفي ، وكامل عياد بعيد عن دمشق ، ويوسف ابراهيم يزيك معتكف في بلدته الحدث ، فانفصلنا رثيف خوري وأنا وهاشم محسن الأمين وآخرون عن الحركة الشيوعية ، ونخلت عن رئاسة تحرير مجلة « الطريق » . وجاء خالد بكداش يحاول اقناعنا بقوله ان الاتحاد السوفياتي قد اعترف للمغرب بحق تقرير المصير مثلما اعترف بهذا الحق لليهود ، فأجبتة : « وكيف يكون لشعبين مختلفين حق في تقرير المصير على أرض واحدة ، وهل يجوز أن نسوي بين شعب عريق يعيش على أرضه منذ ألفي عام وشرافم وافدة الى هذه الأرض من كل انحاء العالم ؟ واذا اقتنعنا بأنه لم يكن هناك مفر من التقسيم ، فلماذا عارض ممثلو الدول الاشتراكية اعادة النقب والجليل الى العرب وهما جزء من القسم المخصص لهم ؟ » فأجاب محتداً وبجراً أذهلنا : « إن بقاءهما في أيدي اليهود التقدميين أفضل من أن يستولي عليهما الرجعيون العرب ، وسوف تقتنعون يوماً بأن وجود اسرائيل في قلب البلاد

العربية سيكون باعثاً على التقدم والتطور وانتشار الاشتراكية منها الى العالم العربي . وعلى أثر ذلك بدأت مجلة « الطريق » وجريدة « صوت الشعب » تسمينا « تيتوين » طعننا بنا وتديلاً على اننا نؤثر الموقف القومي على الموقف الأممي . وكتبت جريدة « نضال الشعب » ان رثيف خوري شوهده وهو يقبض من السفير اليوغسلافي مبلغاً كبيراً من المال على شرفة ( كذا ) السفارة ! وقد أجبنا على ذلك بتأليف عصابة جديدة باسم « اخوان عمر فاخوري » انضم اليها معنا املي فارس ابراهيم وموريس كامل ، واتخذنا من الصفحة الثقافية في جريدة « التلغراف » التي كان يصدرها نسيب المتني منبراً لنا .

كانت الصدمة ساحقة والحياة رهية ، ولكننا لم نفقد كل آمالنا في منظمة الأمم المتحدة ، وقد عقدنا هذه الآمال على ازدياد عدد الدول الاعضاء فيها بانتساب الدول حديثة العهد بالاستقلال اليها ، فلا بد من ان يرتفع عدد هؤلاء الاعضاء مع الأيام من خمسين الى مائة أو مائة وخمسين دولة ، ولا بد حينئذ من أن تفرض الأكثرية المؤلفة من الدول الحرة الصغيرة موقفها وقرارها على المنظمة . الا أننا ما لبثنا حتى اكتشفنا الفيتو أو حق النقض .

ذلك ان الذين وضعوا ميثاق المنظمة قد جعلوا من الجمعية العامة منبراً عكازياً يعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وتنفس فيه الدول الصغرى عن متاعبها وآلامها ، وخصوا مجلس الأمن وحده باتخاذ القرارات السياسية والمصيرية ، فوظيفة الجمعية العامة تقريرية ووظيفة مجلس الأمن تنفيذية وتتبعه لجنة نزع السلاح وتشمل صلاحياته الأمور التالية :

- المحافظة على السلم والأمن الدوليين .
  - التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي .
  - التوصية بالوسائل التي تتبع لفض أمثال هذه المنازعات .
  - رسم الخطط لإنشاء نظام يكفل تنظيم التسليح .
  - تقرير وجود حالة تهدد السلم والتوصية بالاجراءات اللازمة .
  - دعوة الأعضاء لاتخاذ عقوبات اقتصادية لمنع أو وقف الحرب .
  - اتخاذ اجراء حربي ضد المعتدي .
  - التوصية بقبول أعضاء جدد .
  - القيام بمهام الوصاية على المناطق الاستراتيجية .
  - رفع تقارير سنوية للجمعية العامة .
- ويتألف مجلس الأمن الآن من ١٥ عضواً ( كانوا ١١ عضواً ثم رفعوا الى ١٥ في سنة ١٩٦٤ ) خمسة دائمون وهم الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، فرنسا ، والصين ، وعشرة بالانتخاب من أعضاء الجمعية العامة . أما طريقة التصويت في هذا المجلس فهي على الشكل التالي : ١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد . ٢ - تصدر قرارات المجلس في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من أعضائه . ٣ - تصدر قرارات المجلس في المسائل الاخرى كافة بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها اصوات الأعضاء الدائمين متفقة على ان يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت .
- وواضح من ذلك ان المشرعين الذين وضعوا بنود الميثاق قد

حرصوا على اقامة التوازن بين المراكز التي تتمتع بها بعض الدول في المجتمع الدولي ، وهي الدول الكبرى التي تزعمت التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية ، إذ أعطيت هذه الدول مركزاً خاصاً في هذا النظام ، مثلما أعطيت في العضوية الدائمة ، مؤداه تحويلها حق الاعتراض ( الفيتو ) المانع من صدور أي قرار من مجلس الأمن اذا لم توافق عليه احدى هذه الدول الخمس ، مما يتيح لها سلطة خاصة تستطيع بها الهيمنة على ممارسة الاختصاصات الأساسية التي عهد بها المشاق الى مجلس الأمن في ميدان حفظ السلم الدولي وما يترتب على ذلك من مواقف وقرارات خطيرة .

وبدأت تبرز أهمية الفيتو وأثره في عرقلة أعمال الأمم المتحدة في موضوع العضوية ، فان قبول انضمام اعضاء جدد الى المنظمة كان يتطلب ، بالإضافة الى بعض الشروط ، توصية مجلس الأمن بقبولها ، فكان الاتحاد السوفياتي يقف في وجه كل دولة يرى انها موالية للكتلة الغربية مستعيناً في ذلك باستعمال حق الاعتراض ، والكتلة الغربية تقف في وجه كل دولة من أنصار الاتحاد السوفياتي ، مستعينة بالحق نفسه . وباستثناء حالات نادرة اتفق فيها الطرفان على قبول عضو جديد منها اسرائيل ، ظلت أزمة العضوية تهدد عالمية الأمم المتحدة ، حتى اتفق الطرفان في ١٥ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة في الأمم المتحدة دفعة واحدة ، فانتهت بذلك أزمة العضوية وتوالت الانضمامات حتى وصل عدد الدول الأعضاء الآن الى ١٥١ دولة .

وقد استخدمت روسيا حق الفيتو ١١٠ مرات ، واستخدمت الولايات المتحدة الأميركية هذا الحق ١٩ مرة ( منها مرتان في

القضية الروديسية و ٦ مرات في قضية الشرق الأوسط و ٣ مرات بشأن قبول فيتنام في الأمم المتحدة ) واستخدمته بريطانيا ١٦ مرة ( منها مرتان بالاشتراك مع فرنسا في قضية قناة السويس و ٧ مرات في القضية الروديسية ) واستخدمت فرنسا ١١ مرة ( منها مرة بشأن التحقيق في نظام فرانكو، ومرة بشأن القضية الاندونيسية ومرتان بشأن قضية قناة السويس ومرة ضد مشروع أميركي - سوفياتي بوقف إطلاق النار بين مصر واسرائيل في ٣٠ تشرين الأول ( اكتوبر ) ١٩٥٦ ومرة بشأن طرد افريقيا الجنوبية ومرة بشأن جزر القمر ) واستخدمته الصين ثلاث مرات اثناء بحث النزاع الهندي - الباكستاني وقبول بنغلادش في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٢ . وذلك عدداً للمرات المتعددة التي استخدمت فيها كل من أميركا والصين حق النقض ضد انتخاب فالدهايم ومنافسه أميناً عاماً للمنظمة .

وقد حال الفيتو بين مجلس الأمن واستخدام سلطته في اتخاذ تدابير قمعية ضد المعتدين الا في مسألة واحدة هي المسألة الكورية ، اذ أصدر في ٢٧ حزيران ( يونيه ) ١٩٥٠ قراراً جاء فيه أن القوات الشمالية لم تنفذ أوامره الخاصة بوقف القتال والانسحاب الى الشمال ، وانه لذلك « يوصي أعضاء الأمم المتحدة بأن يقدموا لجمهورية كوريا كل مساعدة لازمة لدفع العدوان المسلح ولاحلال السلم والامن الدوليين في المنطقة » وكان في وسع روسيا أن تستخدم الفيتو لنقض هذا القرار ولكنها تغيبت عن الجلسة التي اتخذ فيها ، وعلى الرغم من احتجاجها فيها بعد بأن هذا القرار غير صحيح من الوجهة القانونية لغياب عضوين دائمين عند اتخاذهما الاتحاد السوفياتي والصين ، فهناك من اعتقد بأن تغيب الاتحاد

السوفياتي كان مقصوداً لتوريط الصين الشعبية المؤيدة للقوات الكورية الشمالية في حرب مضنية مع قوات الأمم المتحدة .

وهكذا غدت قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العدوان والأحوال التي تعرض السلم لمختلف الأخطار ، رهناً بموافقة هذه الدول وسياستها ، وإذا كان المعتدي يتمتع بحماية إحدى هذه الدول أصيب نظام العقوبات الاقتصادية والعسكرية بالشلل ، مما يؤكد أن الفيتو قد نسب مبادئ الأمم المتحدة الأساسية ، وإن الامتياز الذي أعطي للدول الخمس قد جعل كل واحدة منها أقوى من ١٥١ دولة مجتمعة ، فأين المساواة الحقوقية التي تتمتع بها من الناحية النظرية كافة الدول المنتسبة إلى الأمم المتحدة ١٩٩٠!! .

من الواضح أن هذا النظام إنما وضع لتكريس انتصار الدول الحليفة الخمس ولجعلها وصية على العالم ، وإذا كان هذا جائزاً في منطلق سنة ١٩٤٥ فهل يجوز في منطلق سنة ١٩٨٢ ؟ وإلى متى يجب أن يستمر ؟ ولماذا يكون للصين هذا الامتياز ولا يكون للهند ، ولماذا يكون لفرنسا ولا يكون لألمانيا الاتحادية ، ولماذا يكون للولايات المتحدة الأميركية ولا يكون للولايات المتحدة البرازيلية ، ولماذا يكون لبريطانيا ولا يكون لليابان الخ . . .

عندما قال المندوبون العرب في مجلس الأمن « ليس من وضع يستحق أن يطبق فيه الفصل السابع من الميثاق ( فصل العقوبات ) أكثر من التدابير التي اتخذتها إسرائيل بصدد مرتفعات الجولان السورية المحتلة » أجابت جين كيركباتريك المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة : « إن هناك حالة واحدة يمكن أن توافق واشنطن على استخدام الفصل السابع فيها وهي أن تقوم دولة أو دول عدة



بالاعتداء على الأراضي الأميركية نفسها ، وقد كشفت السيدة المصونة بذلك عن حقيقة المنظمة وحقيقة المشاق ، بالنسبة للدول الكبرى المهيمنة على العالم والتي تعتبر الآخرين خدماً وعبداً لا شأن لهم ولا حقوق يتمتعون بها ، ولا حماية تشملهم من المنظمة التي قيل انها انما انشئت للدفاع عنهم ، ما دام مقياس العدل هو مصلحة الدول الكبرى .

ونظراً لأن دور فرنسا وبريطانيا والصين قد انحسر على المسرح الدولي وتراجع الى المرتبة الثانية ، فان الفيتو قد غدا مجرد اداة لتعطيل دور الأمم المتحدة وخرق ميثاقها وشلها عن القيام بدورها في دعم حق الشعوب ونضالها التحرري ، وعرقلة كافة الامكانيات في الوصول الى اتخاذ قرار دولي لا يرضي أحد الجبارين .





أهدى هذه الرسالة  
 إلى من يحب العلم والدين  
 وإلى من يحب الخير والعدل  
 وإلى من يحب الحق والعدل  
 وإلى من يحب الله والرسول  
 وإلى من يحب الوطن والدين  
 وإلى من يحب الحق والعدل  
 وإلى من يحب الله والرسول  
 وإلى من يحب الوطن والدين

